
موقف الإمام
فخر الدين الرازي
من السحر ودعوة الكواكب
ورد تخرصات التيمية

المؤلف عثمانَ نابلسي
العنوان موقف الإمام فخر الديم الرازي من السحر ودعوة الكواكب
رقم الايداع ٢٠١٨/١١/٥٥٧٣
ردمك ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٦٩٠-٢٣-٦
الناشر الاصلين للدراسات والنشر
تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الاولى

2018



الأردن - عمان-طبربور-مجمع السلام-ط3 م306
تلفاكس: 0096265061844
info@aslein.org
ص.ب. 11190-926168 الأردن

موقف الإمام فخر الدين الرازي من السحر ودعوة الكواكب

ورد تخرصات التيمية

أعدّه

عثمان النابلسي



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
وهو المستعان، وعليه التكلان
مُقَدِّمَة

اللهم يا خالق السماوات والأرض، ويا فاطر السماوات والأرض، ويا نور السماوات والأرض، ويا قيوم السماوات والأرض، ويا راح المساكين، ويا ساتر عيوب المعيوبين، ويا مجيب دعوة المضطرين، ويا أكرم الأكرمين، ويا أرحم الراحمين.

أسالك سؤال مسكين مستكين، ذليل مَهين، -بحق حقك على كل أحد، **وبحق لزوم عبوديتك لكل أحد، وبحق وجوب طاعتك على كل أحد**، وبحق وصول رحمتك إلى كل أحد، أن تنور قلب هذا الفقير الكسير، بطلائع معرفتك، وتشرح صدره بلوامع هدايتك، وتزين لسانه بذكر تمجيدك و تحميدك، **وتعظّم شأنه بأن توفقه للإقرار بتوحيدك و تفريدك، وأنْ لا تشغل قلبه بموجود سواك، وأنْ لا تُبطل توحيده بظلمة الالتفات إلى العناصر والأفلاك**، وأن تُسعده بالأمن من عقابك الأليم، وأنْ تكرمه بلذة النظر إلى وجهك الكريم، وأن ترزقه من أنواع الكرامات أنْ يكون غريقًا فى بحار معرفتك، حريقًا بأنوار محبتك، يرى الكل معزولًا فى ساحة قَدَرِك وقضائك، معدومًا عند طلوع نور كبريائك-، أن تُصَلِّيَ على محمد رسولك فى الملأ الأعلى، و ترزقنى الكأس، لأرى الدرجة التي ذكرتها بقولك: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: ٥] [1].

---

١ - مقدمة شرح عيون الحكمة للإمام الرازي (ص٣٩). وهذا الكتاب متأخر نسبيًا، وأحال فيه على السر المكتوم، فهل كان الرازي أيضًا -بهذه الإحالة- معتقدًا بما في السر المكتوم، مرتدًا عن الإسلام عند التيمية؟

أما بعد،

١ – فإن الله تعالى -وله الحمد- أكمل دينه وأتمه إتمامًا، ونصب له من العلماء به أئمة يقتدى بهم وأعلامًا، وآتاهم بصائر نافذة عند الشبهات ورزقهم أفهامًا، فانتدبوا لتبصير المستبصرين حين أصبحوا متحيرين إيضاحًا وإفهامًا، لمّا همى سحاب الباطل وهطل بعدما صار ركامًا، وقام سوق البدع في الخافقين قيامًا، وحاد أهل الاعتزال عن سنن الاعتدال، جرأة منهم على رد السنن وإقدامًا، فنفوا عن الرب سبحانه ما أثبت لنفسه من صفاته، فلم يثبتوا صفة ولا كلامًا، وتمادى أهل التشبيه في طرق التمويه وأحجموا عن الحق إحجامًا، فشبهوا ربهم حتى توهموه جسمًا يقبل تحيزًا وانضمامًا، فامتعض الْعلمَاء من تفَاوت مذاهب البدعة، واعتصموا بِالسنةِ اعتصامًا، فكان الإمام أبو الحسن الْأَشْعَرِيّ أَشَّدهم بذلك اهتمامًا، وألدّهم لمن حاول الْإِلْحَاد فِي أَسمَاء اللهَّ وَصِفَاته خِصامًا، وأمَدَّهم سِنَانًا لمن عاند السّنة وأحدَّهم حُسامًا، وأمضاهم جَنَانًا عِنْد وُقُوع المحنة وأصعبهم مَرامًا، ألزم الْحُجَّة لمن خَالف السّنة والمَحجة إلزامًا، فَلم يسرف فِي التعطيل وَلم يَغْلُ فِي التَّشْبِيه وابتغى بَين ذَلِك قَوامًا، وألهمه اللهَّ نصْرَة السّنة بحجج الْعُقُول حَتَّى انتظم شَمل أَهلهَا بِهِ انتظامًا، وائتم بِهِ من وَفقه الله اتباع الْحق فِي التَّمَسُّك بِالسنةِ ائتمامًا، وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليه، وأئمة الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه، وأتباعهم من العلماء الراسخين هم الذين عليهم مدار الأحكام، وإليهم يُرجع في معرفة الحلال والحرام، وهم الذين يفتون الناس في صعاب المسائل، ويعتمد عليهم الخلق في إيضاح المشكلات والنوازل، وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق له، أو منتسب إليه، أو راض بحميد سعيه في دين الله، أو مثن بكثرة العلم عليه؟ غير شرذمة يسيرة تضمر التشبيه، وتعادي كل موحد يعتقد التنزيه، وتضاهي أقوال أهل الاعتزال في ذمه، وتباهي بإظهار جهلها بقدرة سعة علمه![1] .

---

١ -تبيين كذب المفتري لابن عساكر، (ص٢٥-٢٦) و(ص٤١٠)، بتصرف يسير، ط٣ دار الكتاب العربي – بيروت.

٢-ظهر الشيخ تقي الدين ابن تيمية (٦٦١ -٧٢٧ هـ) ، فأعلن الحرب على أئمة هذا المذهب السُّني السَّني، الذين يفزع إليهم الناس في معرفة أحكام دينهم، حتى قال الإمام ابن حجر العسقلاني عنه: «فصار يردّ على صغير العلماء وكبيرهم، قديمهم وحديثهم... وكان لتعصبه لمذهب الحنابلة يقع في الأشاعرة، حتى أنه سب الغزالي فقام عليه قوم كادوا يقتلونه»([1]).

ونقل الإمام ابن حجر عن الحافظ الذهبي أنّه قال فيه: «وأنا لا أعتقد فيه عصمة، بل أنا مخالف له في مسائل أصلية وفرعية، فإنه كان مع سعة علمه، وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمات الدين، بشرًا من البشر، تعتريه حِدّة في البحث، وغضب وشظف للخصم، تزرع له عداوة في النفوس»([2]).

وكان من حدّته المذكورة، أنْ أطلق لسانه في كثير من الأئمة الذين شهدت لهم الأمة بالتقدّم في العلم، والصدارة في الفهم، حتى أنّه أكثر من نقل عبارة سوقية في حق السادة الأشاعرة مقرًّا، وهي قول قائلهم: «الأشعرية مخانيث المعتزلة»!([3]).

وكان منه أنْ كفّر الإمام شيخ الإسلام فخر الدّين الرازي، كما سيأتي في هذا البحث.

وأطلق لسانه بالباطل في حق **سلطان العلماء العز بن عبد السلام**، فقال عنه في مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٩): «وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة، الذين يقولون إن الرسول لم يبين الحق في باب التوحيد، ولا بين للناس ما هو الأمر عليه في نفسه، بل أظهر للناس خلاف الحق، والحق إما كَتَمه وإما أنه كان غير عالم به»!.

---

١ -الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٧٩)، ط٢ مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد، الهند.

٢ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٧٦).

٣ - انظر مثلًا مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٩)، ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، لعام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

وهلمّ جرًا.

وتبعه في هذا السبيل تلميذه ابن القيم، فقال في نونيته (ص١٩٨) ([1]):

ليسوا مخانيث الوجود فلا إلى ... الكفران ينحازوا ولا الإيمان

وقال في النونية (ص٢٣٧):

وترى المخنث حين يقرع سمعه ... تبدو عليه شمائل النسوان

ويظل منكوحًا لكل معطل ... ولكل زنديق أخي كفران!

ثم بعد وفاة ابن تيمية بفترة من الزمان خمدت، ولم يبقَ مَن يعتقد بأقواله أحدٌ من الأعلام المشهورين.

٣- ولقد دار الزمان دورته، وأيام الغربة قد حلّت، وأخذ أتباع ابن تيمية من الوهابية يسيرون على خطاه، ويستنّون بسنّته في الانتقاص من أئمة الإسلام، ودارت آلة إعلامهم، كتبًا وفضائيات، وصحائف ومجلات ومقالات، ترمي أئمة أهل السنّة بكل قبيح، بالتلميح حينًا وأحيانًا بالتصريح، يسابقون الأوهام، فينسجون الظنون حولهم، ويحذرون الهواء منهم، وصنعوا من أقوال ابن تيمية عواصف ضجيج، تهدر على جهود عدد هائل من أئمة الإسلام، وجعلوه ميزانًا يَزِنون به أئمة الإسلام على مرّ العصور واختلاف الدهور، فقالوا في حقّهم وما أكثر ما قالوا، وأقوالهم عند الإله مسطورة، وافتراءاتهم بالطعن والتكفير معلومة مشهورة، وإليك نبذة يسيرة جدًا من أقوالهم في حقّ أئمة أهل السنة:

فهذا **الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان** (٨٠-١٥٠ هـ) قالوا فيه أكثر مما قالوا في اليهود والنصارى، فمحدّث الديار اليمنية عندهم: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، كتب كتابًا من (٤٠٠) صفحة بعنوان: «نَشْرُ الصَّحِيفَة في ذكر الصحيح من أقوال أئمّة الجرح والتعديل في أبي حنيفة»، نقل فيه (ص٣٥٥) أنّ أبا حنيفة كان لا يرى بأسًا بعبادة النّعل تقرّبًا إلى الله تعالى! وأنه جهمي مرجئ. وفي (ص٣٤٦) جعلوه أضرّ مولود على الأمة. وفي (ص٣٣٨) استتيب أبو حنيفة من الكفر مرّتين! فضلًا عن

١ - متن القصيدة النونية لابن القيم، ط٢ مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

استتابة أصحابه من الكفر![1].

أما الإمام **علم الهدي أبو منصور الماتريدي** (٢٣٨-٣٣٣ هـ)، فهو عند التيمية: إمام البدعة والرّدى![2].

وهذا الإمام **الحافظ الكبير ابن حبان البستي** صاحب الصحيح الشهير (٢٧٠هـ - ٣٥٤هـ)، تجده عند القوم: «خالف العقيدة الصحيحة في مسائل عدّة تتعلق بتوحيد الألوهية، والأسماء والصفات، وشيء من مسائل الإيمان»![3].

أما الإمام **الفقيه أبو الليث السمرقندي** (٣٣٣ هـ - ٣٧٣ هـ)، فقد جاء بيان أغلاطه الاعتقادية برسالة ماجستير بعنوان: آراء أبي الليث السمرقندي الاعتقادية من خلال تفسيره- عرض ونقد، في جامعة أم القرى.

والإمام أبو ذر الهروي (٣٥٥ - ٤٣٤ هـ) أشهر رواة صحيح البخاري، تجده عند التيمية من: «مخانيث الجهمية الأشاعرة»![4].

وأما شارح صحيح البخاري **الإمام الحافظ أبو الحسن بن بطال** (ت ٤٤٩ هـ)، فاتهموه بأنّ عادته أنْ يذكر أشياء تخالف نصوص كتاب الله، ونصوص سنة رسوله ﷺ، وأنه مخلّط بين مذهب السلف وغيره![5].

---

١ - انظر: نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة، لمقبل بن هادي الوادعي، ط٢ مكتبة صنعاء الأثرية.

٢ - انظر: عداء الماتريدية للعقيدة السلفية (١/ ٢٣٦)، ط٢ مكتبة الصديق، الطائف.

والكتاب أصله رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بإشراف د.صالح آل عبود، ومناقشة كل من: د.عبد الكريم مراد، ود.سفر الحوالي.

٣ -انظر رسالة ماجستير بجامعة الملك محمد بن سعود، قسم الثقافة الإسلامية، ١٤١٧ هـ، بعنوان: ابن حبان فى مسائل العقيدة ومنهجه فى عرضها، لعبد العزيز المبدل.

٤ - انظر مقدمة سمير بن حسن ولد سعدي لـ: الجزء من فوائد حديث أبي ذر الهروي (ص١٦)، ط١ مكتبة الرشد – الرياض.

٥ -انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (١/ ٨٦).

وجاء دور الإمام **الحافظ أبي بكر البيهقي** (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، الذي ملأت تصانيفه الدنيا، فتجده مخلّطًا عندهم في أبواب الصفات، ولم يجر فيها على طريقة أئمة السنة المتقدمين[١].

وتيمي آخر يرى أن **الإمام سيف السنة الباقلاني** (٣٣٨ هـ - ٤٠٢ هـ)، **والإمام البيهقي** (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، **وحافظ الدنيا الإمام ابن عساكر** (٤٩٩هـ - ٥٧١ هـ) عندهم **انحراف في العقيدة**، أمّا انحراف **إمام الحرمين الجويني** (٤١٩هـ - ٤٧٨هـ) فهو أشد! [٢].

والإمام أبو بكر الطرطوشي (٤٥١هـ - ٥٢٠هـ) **والإمام أبو شامة المقدسي** (٥٩٩ - ٦٦٥ هـ) **والإمام الشاطبي** (ت ٧٩٠ هـ)، **وهم أشهر من صنّف في البدع والتحذير منها**، قد وقعوا في البدع!. يقول ناصر الفهد عن الإمام الشاطبي: «**ولكنه مع ذلك وقع في بدع الأشاعرة والمتكلمين الاعتقادية في الصفات والقدر وغيرها. ولم ينفرد الشاطبي** رحمه الله تعالى بهذا الأمر بين العلماء ؛ **فقد وقع فيه غيره كأبي بكرٍ الطرطوشي** رحمه الله تعالى فإنه ألّف كتاب: «البدع والحوادث» في التحذير من البدع العملية، ومع ذلك فقد وافق الأشاعرة في أصولهم، و **كأبي شامة الدمشقي** رحمه الله تعالى فإن له كتاب: «الباعث في إنكار البدع والحوادث» في البدع العملية، وهو أشعري المعتقد»![٣].

وإذا جئنا إلى إمام أهل الحديث في وقته، علامة المغرب بلا منازع، **شيخ الإسلام القاضي عياض** (٤٧٦ - ٥٤٤ هـ)، فهو مضطرب في صفات الله تعالى!، كما خلص إلى ذلك صاحب رسالة الدكتوراه: القاضي عياض اليحصبي ومنهجه في العقيدة.

والإمام ابن الجوزي الحنبلي (٥١٠- ٥٩٧ هـ) لم يسلم من سهام هؤلاء، فقال

---

١ - شرح صالح آل الشيخ على الفتوى الحموية (ص٩٧).

٢ - انظر تعليقات أبي عبد الرحمن محمود الجزائري على رسالة: الشرك ومظاهره للميلي (ص٤٩).

٣ -انظر: الإعلام بمخالفات الموافقات والاعتصام (ص٦).

قائلهم: «الذى يظهر أن ابن الجوزى كان مضطربًا فى المعتقد»[1].

أما الإمام **القدوة ابن أبي جمرة** (٥١٨ - ٥٩٩هـ) فقد جاء نقد اعتقاده برسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بعنوان: آراء ابن أبي جمرة في توحيد الأسماء والصفات من شرحه لمختصره على البخاري، عرض ونقد.

وبرسالة أخرى في جامعة أم القرى بعنوان: آراء ابن أبي جمرة الأندلسي الاعتقادية - عرض ونقد.

أما بيان الأخطاء الاعتقادية عند **سلطان العلماء الإمام العز بن عبد السلام** (٥٧٧-٦٦٠ هـ) ، فقد جاء في رسالة ماجستير من جامعة أم القرى، بعنوان: آراء العز بن عبدالسلام العقدية-عرض ونقد.

أمّا الإمام الفقيه **أبي يحيى شرف الدين النووي** (٦٣١هـ-٦٧٦ هـ)، فقد ظهر جهله بعقائد السلف الصالح في «الردود والتعقبات» لأحد التيمية، حيث تلبّس النووي بجملة من الأخطاء في الأسماء والصفات، وغيرها من المسائل المهمات! وأراد كاتب هذا الكتاب من القرّاء أن يأخذوا من شرح النووي على مسلم الثمار، ويلقوا الحطب في النار! ولم يكن النووي عنده محققًا في العقائد، وإنما وقعت له عبارات من سبقه من العلماء فارتضاها من غير تمحيص وتحقيق وتدقيق! [2].

أما الإمام **بدر الدين بن جماعة** (٦٣٩ - ٧٣٣ هـ) فقد تم تشريح اعتقاده على يد الباحثة خلود خالد الداوود، برسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٣٦هـ.

والإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي (٦٨٣هـ — ٧٥٦هـ) قد

١ -مقدمة تحقيق كتاب الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٨)، بتحقيق د.نور الدين بن شكري بوياجيلار.

٢ - انظر مقدمة كتاب: الردود والتعقبات على ما وقع للإمام النووي - رحمه الله - في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات، مشهور حسن سلمان.

خرج عن الصراط المستقيم، وخالف ما عليه الأئمة من علماء المسلمين، وهو الذي ابتدع ما لم يقله عالم قبله، فصار بافترائه وعدوانه مثلة بين أهل الإسلام! [(١)].

وجاء دور الإمام **الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢)**، حيث تعرّض لحملة شرسة من الوهابية لكشف معتقده ونقده، وتولى كبر ذلك مجموعة من مشايخ التيمية، فدونك رسالة عبد الله العبدلي بعنوان: «**الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الألوهية من كتاب فتح الباري**»!.

وقد طبعت مع رسالة أخرى لعبد الله بن محمد الدويش يبيّن فيها أخطاء ابن حجر في العقيدة[(٢)].

وطبعوا كتابًا آخر بإشارة ومتابعة من ابن باز، بعنوان: «**التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري**»، وقد قرّظه مجموعة من كبار علمائهم وهم: ابن باز، وصالح الفوزان، وعبد الله بن عقيل، وعبد الله بن منيع، وعبد الله الغنيمان.

أما الإمام ذو الفنون **جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، فهو في الاعتقاد ليس بشيء، لا يغتر به أبداً، فهو مخلط، أشعري، خرافي، خرافي موغل في الخرافة!** [(٣)].

وأما **الإمام شهاب الدين الرملي (ت ٩٥٧ هـ) فهو من الغالين، الذين يصنفون** في إباحة الشرك وجوازه، وليس لهم قدم صدق في العالمين، لا كانوا من العلماء العاملين، **وقد تلبّس بما يوجب كفره وارتداده!** [(٤)].

والإمام ابن حجر الهيتمي (٩٠٩ هـ - ٩٧٣ هـ)، فهو ممن أعمى الله بصيرته وأضله على علم، وقد انقدحت في قلبه الشبهات، وصادفت قلباً خالياً، **فهو لا يقبل**

---

١ - الصواعق المرسلة الشهابية، لسليمان بن سحمان (ص٢١٤).

٢ - انظر: أخطاء فتح الباري في العقيدة، العلامة المحدّث عبد الله الدويش، والشيخ المجاهد الأثري السلفي عبد الله الغامدي العبدلي، إعداد أبي يوسف المرزوقي، ط مكتبة أسد السنة بالقاهرة.

٣ - جواب لمحمد بن ربيع المدخلي عن الإمام السيوطي:
http://www.ajurry.com/vb/showthread.php?t=11006

٤ - الصواعق المرسلة الشهابية، لسليمان بن سحمان (ص٢٦٠).

إلا ما لفق من الترهات، وما فاض من غيض ذوي الحسد والحقد والتمويهات[1].

وكذلك **الإمام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري** (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ) ، والإمام **شمس الدين الرملي** (٩١٩ - ١٠٠٤ هـ) فهم ليسوا ممن يعتد بهم وبكلامهم وخلافهم، بل الظاهر أنهم من غلاة المعظمين للقبور، فلا معوّل على كلامهم[2].

أما **الإمام ملا علي قاري** (٩٣٠- ١٠١٤ هـ)، فهو عندهم قد خالف أئمة السلف وأئمة أهل السنة في الكثير من المواطن، ونسب إلى جمهور السلف ما فيه تجهيل للسلف[3].

أما **الإمام السفاريني الحنبلي** (١١١٤ - ١١٨٨ هـ) فقد اتهموه بأنه صدر منه ما هو:«**شرك في الربوبية والألوهية**» على حد قول ابن عثيمين[4].

وجاء دور جميع المفسرين لكتاب الله عز وجل، ويعدّون بالمئات من الأئمة الفحول الثقات، فجميعهم قد وقع في التأويل، الذي هو تحريف وتعطيل عند التيمية، باستثناء اثنين من المعاصرين وهما السعدي والشنقيطي![5].

---

١ -انظر: البيان المبدي لشناعة القول المجدي، لسليمان بن سحمان (ص٦٧)، ط مطبع القرآن والسنة الواقع في بلدة أمرتسر.

٢ - الأسنة الحداد في رد شبهات علوي الحداد (ص٢٠٩).

٣ - انظر رسالة: ملا على القاري وآراؤه الاعتقادية في الإلهيات-عرض ونقد، جامعة أم القرى. انظر مثلًا (ص٣٧٧).

٤ - انظر: الكنز الثمين في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين (ص١٧).

٥ - انظر: الرسائل الشمولية للدكتور عبد العزيز الحميدي (ص١٠٠)، حيث قال: «ثم إني بحكم تخصصي في التفسير والحديث، قد اطلعت في أثناء تحضير رسالَتي الماجستير والدكتوراة على كتب التفسير المطبوعة، ومما لفت نظري أن **جميع المفسرين** -حسب اطلاعي- أوَّلوا بعض آيات الصفات، إنْ قليلاً وإنْ كثيراً؛ حتى الذين اشتهر عنهم أنهم من أئمة علماء السنة، مثل : ابن جرير الطبري ، وابن كثير ، والشوكاني، ما عدا مفسرَيْن معاصرين هما فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي في كتابه: «تيسير الكريم الرحمن» ، وفضيلة الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي في كتابه «أضواء البيان» ، وقد أكد لي هذا الحكم ما توصَّل إليه الشيخ محمد

=

أما جميع شرّاح صحيح البخاري، فقد اتهمهم أحد التيمية اتهامًا ضمنيًا بالابتداع والخروج عن أهل السنة!، حيث قال عن صحيح البخاري: «يسر الله من أهل السنة من يشرحه»![1].

ويتهم **الغنيمان** غالب شرّاح البخاري بأنّهم في باب الصفات: «يحاولون ردّها، إما **بالتحريف** الذي يسمونه تأويلاً، أو بدعوى الإجماع على خلافها»[2].

أما أئمة اللغة وأربابها فهم منحرفون في عقائدهم عند التيمية إلا ما ندر، فقد قال أحد التيمية في كتاب ضخم له عن المفسرين: «لهذا **يندر** أن تجد نحويًا أو لغويًا ذا عقيدة سلفية، **بل معظمهم منحرفون في عقائدهم**»![3].

وأكثر علماء الإسلام الذين هم أعلام الدين، وورثة النبيين، وطريق الله المستقيم، ودلائل الهداية إلى سبيل المتقين، يخالفون الكتاب والسنة والفطرة، فيقول صالح آل الشيخ في شرح الطحاوية عن أكثر العلماء (٢/ ١١٨٥): «بل أكثر المسلمين في المسائل الغيبية على الطريقة المرضية، **لكن ليس أكثر العلماء**؛ لأَنَّ العلماء هم الذين عندهم ما يخالف ظاهر الكتاب والسنة، وما يُخالف الفطرة»!

وإذا أراد التيمية أن يعتذروا لإمام معيّن عن «**تخبطه**» في العقيدة كما يزعمون، اتهموه بتقليد بيئته العلمية وتأثره بها، وكأن هؤلاء الأئمة المدقّقين مجموعة من الحمقى والمغفلين، يتلقفون كلّ قول يسمعونه دون تحقيق وتمحيص، ولا أدرى أيُّ بيئة يتأثر بها هؤلاء الأئمة، وهم صانعو هذه البيئةالعلمية وأئمتها!

=

ابن عبد الرحمن المغراوي في استقصائه الذي قام به في كتابه : «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات»، حيث أثبت أن جميع المفسرين أتوا بشيءٍ من التأويل في آيات الصفات، وتعقَّبهم في ذلك، ما عدا الشيخين المذكورين».!

ومن المعلوم أنّ الشنقيطي والسعدي من أتباع المذهب التيمي.

١ - انظر تعليقات محمود الحداد على عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين (ص١٣١).

٢ - انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٢٨)، للشيخ عبد الله الغنيمان.

٣ - المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات (١/ ٣).

واستقصاء طعون التيمية في أئمة أهل السنة يطول جدًا، وهم لا يقصدون نقد إنسان بعينه كإمام الحرمين الجويني وفخر الدين الرازي من المتقدمين، أو الشيخ الكوثري أو الشيخ الصابوني من المعاصرين، بل هم يستهدفون تراث أهل السنة والجماعة، لكنّ بعضهم يُحسن التقية ويتظاهر بالإنصاف والموضوعية، وبعضهم صريح في التعبير عمّا يعتقد، والكل متفقون على تلبّس عامّة أئمة الإسلام بالتحريف والتعطيل، والإلحاد في الأسماء والصفات.

ومما يبيّن هذا قول الدكتور الحوالي: «وليكن معلومًا أنّ هذا الرد الموعود ليس مقصودًا به الصابوني ولا غيره من الأشخاص، فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر، إنها مسألة مذهب بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي، حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول، فضلًا عن كتب العقائد والفكر، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام، من الفلبين إلى السنغال»[1].

وقال د.محمد بن ربيع المدخلي: «.. كان الأشاعرة يلقبون أنفسهم أهل السنة والجماعة، وكاد يختفي المنهج السلفي منهج أحمد بن حنبل ومن سبقه من أئمة الإسلام، وأصبحت عقيدة السلف غريبة، **يعد أتباعها في أنحاء العالم الإسلامي على الأصابع**»[2].

قلتُ: وهذه كلّها نصوص دالّة على شذوذ هذا المذهب، الذي يزعم أتباعه أنّهم الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية.

«ولو سألتَ أصحاب هذا المذهب أنْ يأتوك بنحو هذه السلسلة المتراصة من العلماء الهادين إلى الحق، لما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، ولم يقدروا إلا على تسمية أفراد بعضهم في القرن الثامن وبعضهم في التاسع، وبعضهم في الرابع الهجري، وهكذا، ولن يستطيعوا أيضًا أن يبرهنوا على اتصال وجود هؤلاء في المكان والزمان الذي

---

١ - منهج الأشاعرة في العقيدة (ص٧).

٢ - انظر تعليقه على كتاب الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٢).

انتشرت فيها الأمة الإسلامية التي عرفناها، وحاصل ما سيأتيك به هؤلاء ما هو إلا مجرد أوصال متقطعة في المكان والزمان، وهذا من الأدلة على بطلان ما يدّعونه من أفكار خالفوا فيها أهل السنة والجماعة»[1].

ولهذا، قال الغنيمان -أحد مشايخ التيمية- عن مذهب الإمام الأشعري: «وقد انتسب إلى الأشعري أكثر العالم الإسلامي اليوم من أتباع المذاهب الأربعة، وهم يعتمدون على تأويل نصوص الصفات تأويلاً يصل أحياناً إلى التحريف، وأحياناً يكون تأويلاً بعيداً جداً، وقد أمتلأت الدنيا بكتب هذا المذهب، وادعى أصحابها أنهم أهل السنة»[2].

ثم دعا محاربة أصحاب هذا المذهب ولو بشهر السلاح! فقال: «هذا ولابد لعلماء الإسلام -ورثة رسول الله -ﷺ من مقاومة هذه التيارات الجارفة، على حسب ما تقتضيه الحال، من مناظرات، أو بالتأليف، وبيان الحق بالبراهين العقلية والنقلية، **وقد يصل الأمر أحياناً إلى شهر السلاح**»![3].

قلتُ: هذه هي كلمات هؤلاء التيمية وحروفهم، وهذا هو موقفهم من أئمة الإسلام، الذين رفع الله أعلامهم حتى أصبحت فوق الغمام خافقة، وأعلى أنوارهم حتى أصبحت في أفق السماء بارقة، وانتقلت علومهم طبقةً طبقة، أعلامًا تترى، يفنى الزمان وأسماؤهم لا تفنى، خُلّدت أسماؤهم بخلود هذا الدين، فهم رجاله وأعلامه وأئمته، المنافحون عنه أمام المارقين والمبطلين، فمن يقدر على طمس آثارهم، وغسل علومهم، ومن يقدر على نزع أسمائهم وألقابهم من فم الزمان؟

هذا، وقد دفعني إلى كتابة هذه الورقات، أنّ أتباع ابن تيمية أنكروا في بداية الأمر أنْ يكون قد كفّر الإمام الرازي وحكم بردّته عن دين الإسلام، ثم لمّا أظهر لهم الشيخ

---

١ - السلفية المعاصرة وأثرها في تشتيت المسلمين (ص٧)، بتصرف.

٢ - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٢٥)، عبد الله بن محمد الغنيمان.

٣ - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٢٦).

سعيد فودة صحة تلك الدعوى، نكصوا على أعقابهم، وأخذوا يدافعون عن ابن تيمية في تكفيره للرازي!.

ورأيتُ لهم كلامًا كثيرًا ومنشورات ومقالات في تكفير الإمام الرازي، وقد أطلعني أحد الإخوة مؤخرًا على بحث **للدكتور سلطان العميري** يدافع فيه عن تكفير ابن تيمية للإمام الرازي[1]، وانتشر هذا البحث بين القوم.

وقد زاد العميري الطين بلة حيث ادّعى أنّ الإمام الرازي لم يعتقد بمذهب أصحاب الطلسمات في السر المكتوم فحسب، بل ادّعى أنّ الرازي في كتابه المطالب العالية – من أواخر كتبه- يؤمن بذلك المذهب ويحسّنه ويرغّب فيه.

ولذا أحببتُ أنْ أذبَّ عن هذا الإمام المظلوم، أمام تلك الحملة التكفيرية التيمية، التي لو اقتصرت على تخطئة الإمام الرازي دون تكفير لما كتبتُ شيئًا في هذا الموضوع.

وقد قال بعض الإخوة: وهل مثل الإمام الرازي يحتاج إلى الأقلام للدفاع عنه، حتى تكتب وتنصف منه؟

فنقول لهؤلاء القائلين: يا إخواننا، وكيف إذا تسببت بعض الأقلام، التي تلمز في هذا الإمام، في تشويش الأذهان، فتلبّس الصدق بالزور، وارتدى الهوى ثوب الغرور، فجال وصال، وأغرب في المقال، وأتى بالمحال؟!.

وكيف إذا طغت الأقلام وبغت، وصارت إلى أن قطعت السبيل، وأظلم بها الليل الطويل، أنترك هذه الأقلام تزيّف وجه الصّدق، فترمي شموس العلم بالكفر والضلال؟!

فيا حروف المماحلة والبطالة، ويا كلمات باكيات زورًا وبهتانًا، إنّ الحق أبلج، والباطل لجلج، ولن يكون الهذيان أصلًا، والبهتان سبيلًا.

---

١ – البحث بعنوان: حقيقة موقف الرازي من السحر والتنجيم، وإنكار ابن تيمية عليه (دراسة نقدية في دفاعات الأشاعرة).

https://archive.org/details/Tangeem/page/n0

ويا أيها التيمية، امضوا أنتم في الطعن في أئمة الإسلام، همزًا ولمزًا، وتضليلًا وتكفيرًا، وفي بثّ الخلاف والشقاق، واتهام أعلام الإسلام بالردّة والنفاق، وسنمضي في الدفاع عن ورثة الأنبياء، ومصابيح الدُّجى، فإنّنا نأبى أن يخفت صوت أئمتنا، أو تسكت عن نصرتهم كلمتُنا.

البَابُ الأَوَّل

ترجمة الإمام الرازي

وما يستفاد منها



الباب الأوّل

[ترجمة الإمام الرازي وما يستفاد منها]

المبحث الأول : ترجمة الإمام الرازي

*** اسمه ومولده:**

أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري، الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، الملقب فخر الدين، المعروف بابن الخطيب[1].

ولد الإمام سنة ثلاث وأربعين وقيل أربع وأربعين وخمسمائة[2].

*** طلبه للعلم:**

اشتغل على والده الشيخ ضياء الدين عمر، وكان من تلامذة محيى السنة أبي محمد البغوي، وقرأ الحكمة على المجد الجيلي بمراغة، وتفقه على الكمال السمناني، ويقال إنه حفظ الشامل في علم الكلام لإمام الحرمين[3].

قال ابن أبي أصيبعة: وحكى لنا القاضي شمس الدين الخوئي عن الشيخ فخر الدين أنه قال: والله إنني أتأسف في الفوات عن الاشتغال بالعلم في وقت الأكل، فإنّ الوقت والزمان عزيز.

وحدثني محيي الدين قاضي مرند قال: لما كان الشيخ فخر الدين بمرند، أقام بالمدرسة التي كان أبي مدرّسها، وكان يشتغل عنه بالفقه[4].

*** نشأته:**

نشأ الإمام الرازي في أسرة مشهورة بالعلم والصلاح، وتربّى على يد والده،

---

١ - وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٤٨).

٢ - طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي (٨/ ٨١).

٣ - طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٨٢).

٤ - عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (ص٤٦٢).

وكان والده الشيخ الإمام ضياء الدين عمر من علماء الري، وتفقه واشتغل بعلم الخلاف والأصول، حتى تميز تميزًا كثيرًا، وصار قليل المثل، وكان يدرس بالري ويخطب في أوقات معلومة هنالك، ويجتمع عنده خلق كثير لحسن ما يورده وبلاغته، حتى اشتهر بذلك بين الخاص والعام في تلك النواحي[1].

وترعرع الإمام فخر الدين الرازي في مدينة الري، وكانت أجمع البلاد للمقالات والاختلافات في المذاهب على تضادها وكثرتها[2]، مما أهّله لمعرفة مقالات الفِرَق والمذاهب من أربابها، والاطلاع على مصنّفاتهم ودواوينهم المعتمدة عند أصحابها، وكان هذا سببًا في مناظرات كثيرة مع المخالفين، مما أوغر صدورهم عليه، وكانوا يتحيّنون الفرصة لإيذائه والتشنيع عليه، حتى قيل: إنهم وضعوا عليه من سقاه السُّمَّ، فمات، ففرحوا بموته[3].

*** ربانيته وتعلّقه بالله تعالى:**

كان للإمام فخر الدين الرازي مجلسٌ كبيرٌ للوعظ، يحضره الخاص والعام[4]، وكان لمجلسه جلالة عظيمة، وكان يتعاظم حتى على الملوك[5]، وكان له في الوعظ اليد البيضاء، ويعظ باللسانين العربي والعجمي، وكان يلحقه الوجد في حال الوعظ، ويكثر البكاء[6]، ويجيء إلى مجلسه الأمراء والأكابر والملوك، ويحصل له مكان مجلسه رقة، ويظهر خشوعًا مات بسببه أناس كثير[7].

---

١ -عيون الأنباء (ص٤٦٥).

٢ -نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأنباري (ص٢٣٦).

٣ -مرآة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط ابن الجوزي (٢٢/ ١٧٠).

٤ - طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ٦٥).

٥ -عيون الأنباء (ص٢٦٤).

٦- وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٩).

٧-طبقات الشافعيين لابن كثير (١/ ٧٧٩).

وكانت له أوراد من صلاة وصيام لا يخل بها[1].

وكان كثيرًا ما يذكر الموت ويؤثره، ويسأل الله الرحمة ويقول: إنني حصّلتُ من العلوم ما يمكن تحصيله بحسب الطاقة البشرية، وما أبيت أؤثر إلا لقاء الله تعالى، والنظر إلى وجهه الكريم[2].

ومما يدلّ على شدّة اتصاله بالله تعالى وعدم التفاته إلى الخلائق، قوله: «والذي جربته من **أول عمري إلى آخره**، أنّ الإنسان كلّما عوّل في أمر من الأمور على غير الله، صار ذلك سببًا إلى البلاء والمحنة، والشدة والرزية، وإذا عوّل العبد على الله ولم يرجع إلى أحد من الخلق، حصل ذلك المطلوب على أحسن الوجوه، فهذه التجربة قد استمرت لي **من أول عمري إلى هذا الوقت**، الذي بلغت فيه إلى السابع والخمسين»[3].

قال الإمام تاج الدين السبكي معلقًا: «واعلم أن هذه الجملة من كلام الإمام، دالة على مراقبته طول وقته، ومحاسبته لنفسه، رضي الله عنه، وقبّح من يسبه أو يذكره بسوء، حسدًا وبغيًا من عند نفسه»[4].

ومن شعره قوله:

ولا أرمــق الــدنيا بعــين كرامــة ... ولا أتــوقى ســوءها واختلالهـا[5]

*** رجوع الناس إليه في المشكلات:**

وكان يحضر مجلسه بمدينة هراة أرباب المذاهب والمقالات ويسألونه، وهو يجيب كل سائل بأحسن إجابة[6].

---

١ -لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٤/ ٤٢٧).

٢ -عيون الأنباء (ص٤٦٢).

٣ - التفسير الكبير (١٨/ ٤٦٢).

٤ -طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٩٣).

٥ -عيون الأنباء (ص٤٦٢).

٦ -وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٤٩).

وكان الناس يقصدونه من البلاد، ويهاجرون إليه من كل ناحية، على اختلاف مطالبهم في العلوم، وتفننهم فيما يشتغلون به، فكان كل منهم يجد عنده النهاية القصوى فيما يرومه منه[1].

*** مناظراته:**

قال الإمام الرازي: «لما دخلت بلاد ما وراء النهر، وصلتُ أولًا إلى بلدة بخارى، ثم إلى سمرقند، ثم إلى خجند، ثم إلى البلدة المسماة ببناكت، ثم إلى غزنة، وبلاد الهند. واتفقت لي في كل واحدة من هذه البلاد مناظرات ومجادلات، مع من كان فيها من الأفاضل والأعيان»[2].

أ) مناظراته مع غير المسلمين كثيرة:

وقد سجّل بنفسه بعضها، كمناظرته مع أحد أكابر علماء النصارى، ذكرها في تفسيره (٨/ ٢٤٦) عند تفسير الآية (٦١) من سورة آل عمران، وهي مناظرة نافعة ماتعة.

ومناظرته مع علماء الهند القائلين بعبادة الكواكب وتوسطها في تدبير العالَم السفلي، ذكرها في المطالب العالية (٧/ ٣٨٨- ٣٩٢).

ب) مناظراته مع الفرق الإسلامية المخالفة لأهل السنة:

قال التاج السبكي في طبقاته (٨/ ٨٦): «وعبر إلى خوارزم بعد ما مهر في العلوم، فجرى بينه وبين المعتزلة مناظرات أدت إلى خروجه منها، ثم قصد ما وراء النهر، فجرى له أشياء نحو ما جرى بخوارزم، فعاد إلى الري، ثم اتصل بالسلطان شهاب الدين الغوري وحظي عنده، ثم بالسلطان الكبير علاء الدين خوارزمشاه محمد ابن تكش، ونال عنده أسنى المراتب، واستقر عنده بخراسان».

ورجع بسببه خلق كثير من الطائفة الكَرّامية وغيرهم إلى مذهب أهل السنة،

---

١ -عيون الأنباء (ص٤٦٢).

٢ -مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر (ص٧).

وكان يلقب بهراة شيخ الإسلام[1].

وذكر في تفسيره مناظرته مع أحد المعتزلة (٢/ ٣٩٣).

وفي تفسيره أيضًا مناظرة أخرى مع بعض الحشوية (١٨/ ٤٤٣).

وفي تفسيره أيضًا مناظرته مع أحد الملوك (٢٦/ ٣٧٩).

وله كتاب طبع بعنوان: «مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر»، ذكر فيه مجموعة من مناظراته مع بعض مَن تأثر بالفلاسفة، وبعض المعتزلة، وبعض أهل السنة.

ومن مناظراته مع بعض المتأثرين بالفلسفة، والتي ألزمهم فيها على أصول الفلاسفة، ما قاله الرازي:

«فدخلت على الشرف المسعودي، وكان ذلك سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، وهي السنة التي حكم المنجمون بوقوع الطوفان الريحي فيها، وعظم خوف أهل العالم من وقوع تلك الواقعة، فلما دخلت على المسعودي رأيت الرضي النيسابوري عنده، ورأيت جماعة آخرين من أهل العلم، وكانوا يبحثون عن هذه المسألة بجد عظيم، وجهد شديد.

فقلت: إنّ هذه المسألة من فروع علم الأحكام، والفلاسفة أطبقوا على أنّ هذا العلم في غاية الضعف، وعلى هذا التقدير فلا موجب لهذا الخوف الشديد، ولا إلى هذا الاحتراز العظيم.

فلما سمع الإمام شرف الدين المسعودي هذا الكلام غضب غضبًا شديدًا، وقال: لم قلتم أن علم الأحكام ضعيف ساقط؟ وما الدليل عليه؟...»الخ[2].

وهذه المناظرة تدلّ على أنّه لم يكن يعوّل على علم التنجيم والأحكام، ولم يكن عاملًا بمقتضاه.

---

١ -وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٤٩).

٢ -مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر (ص٣٢).

*** تمسّكه المستمر بمذهب أهل السنة والجماعة:**

قال الإمام الرازي في اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص٩٢) :

«وهذه الكتب بأسرها تتضمن شرح أصول الدين، وإبطال شبهات الفلاسفة وسائر المخالفين، وقد اعترف الموافقون والمخالفون، أنه لم يصنف أحد من المتقدمين والمتأخرين مثل هذه المصنفات، وأما المصنفات الأخر التي صنفناها في علم آخر، فلم نذكرها هنا.

ومع هذا؛ فإن الأعداء والحساد لا يزالون يطعنون فينا وفي ديننا، **مع ما بذلنا من الجهد والاجتهاد في نصرة اعتقاد أهل السنة والجماعة**، ويعتقدون أني لست على مذهب أهل السنة والجماعة، **وقد علم العالمون أنه ليس مذهبي ولا مذهب أسلافي إلا مذهب أهل السنة والجماعة**، ولم تزل تلامذتي وتلامذة والدي في سائر أطراف العالم يدعون الخلق إلى الدين الحق، والمذهب الحق، وقد أبطلوا جميع البدع».

*** ومما قيل فيه:**

قال شرف الدين ابن عُنَيْن فيه، وهو من معاصريه:

بحرٌ تَصَدّرَ للعلوم ومن رأى ... بحرًا تَصَدَّرَ قبله في محفلِ

ومُشمّر في الله يسحب للتُّقى ... والدين سربالَ العفاف المسبلِ

ماتتْ به بدعٌ تمادى عمرها ... دهرًا وكاد ظلامها لا ينجلي

فَعَلا به الإسلام أرفعَ هَضْبة ... ورسا سواه في الحضيض الأسفلِ

إلى أن قال:

أرضى الإلهَ بفضله ودفاعه ... عن دينه وأقرّ عين المرسلِ

يا أيها المولى الذي درجاتُه ... ترنو إلى فلك الثوابت من علِ

ما منصبٌ إلا وقدرُك فوقه ... فبمجدك السّامي يهني ما تلي[1]

---

١ -عيون الأنباء (ص٤٦٥).

وقال ابن الأثير فيه -وهو من معاصريه- : «الفقيه الشافعي صاحب التصانيف المشهورة في الفقه والأصول وغيرهما، وكان إمام الدنيا في عصره»[1].

وقال الإمام المحدّث شمس الدين الداوودي المالكي:

« الإمام العلامة سلطان المتكلمين في زمانه، فخر الدين، أبو عبد الله القرشي البكري التيميّ، من ذرية أبي بكر الصديق رضي الله عنه، الطبرستاني الأصل، ثم الرازي، ابن خطيبها. المفسّر، المتكلم، إمام وقته في العلوم العقلية، وأحد الأئمة في العلوم الشرعية، صاحب المصنفات المشهورة، والفضائل الغزيرة المذكورة، **وأحد المبعوثين على رأس المائة السادسة لتجديد الدين**»[2].

وقد عدّه الإمام التاج السبكي والإمام السيوطي أيضًا من المجدّدين.

*** وفاته:**

وامتد مرضه إلى أن توفي يوم العيد غرة شوال من السنة المذكورة، وانتقل إلى جوار ربه، رحمه الله تعالى[3].

*** ردّ بعض الانتقادات عنه:**

قال سبط ابن الجوزي: «ولا كلام في فَضْله، وإنّما الشَّناعات عليه قائمة بأشياء:

١-منها: أنَّه كان يقول: قال محمد التَّازي يعني العربي، يريد النَّبيَّ ﷺ، وقال: قال محمد الرَّازي يعني نفسه.

٢-ومنها: أنه كان يقرِّرُ مذاهب الخصوم وشُبَهَهم بأتَمِّ عبارة، فإذا جاء إلى الأجوبة اقتنع بالإشارة، ولعله قصد الإيجاز، لكن أينَ الحقيقةُ من المجاز.

٣-وخالف الفلاسفة الذين أخذ هذا الفن عنهم، واقتبسه منهم»[4].

---

١ -الكامل في التاريخ (١٠/ ٢٧٥).

٢ - طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٢١٦).

٣ -عيون الأنباء (ص٤٦٦).

٤ -مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٢٢/ ١٧٠).

قلتُ: وفيما نقله سبط ابن الجوزي في ترجمته ما يدفع هذه التهم.

أما الجواب عن الشبهة الأولى فمن وجهين:

الوجه الأوّل: ما نقله سبط ابن الجوزي قبل هذا النص مباشرة، من أنّ الكرامية كانوا يتهمونه بالكبائر[1]، فالظاهر أنّ هذا من افتراءاتهم.

ثم قال سبط ابن الجوزي: «وكان تلميذه الشيخ شمس الدين عبد الحميد الخُسْرُوشاهي -رحمه الله- يحكي عنه من الفضائل وكَرَمِ الأخلاق، وحُسْن العشرة، **واعتنائه بالمِلَّة الإسلامية** ما يُبْطِل قول الكَرَّامية.

قال المصنف رحمه الله: وكان صديقنا الخُسْرُوشاهي من كبار الأماثل، جَمَعَ أشتاتَ الفضائل، عاقلًا، رئيسًا، دَيِّنًا، صالحًا، مُحْسنًا، متمسِّكًا بالدِّين، سالكًا طريق السَّلف الصالحين».

وقال الحافظ الذهبي: «قال الإمام أبو شامة: وقد رأيت جماعة من أصحابه قدموا علينا دمشق، وكلهم كان يعظمه تعظيماً كبيراً، **ولا ينبغي أن يسمع فيمن ثبتت فضيلته كلام يستبشع، لعله من صاحب غرض من حسد، أو مخالفة في مذهب أو عقيدة**».[2]

والوجه الثاني: أنّ الإمام الفخر من المكثرين في التصنيف، وقد سارت مصنفاته في الآفاق، فلو كان ذلك صحيحًا لوجدنا هذا الأمرة في كتبه ولو في موضع واحد على الأقل.

أما الجواب عن الشبهة الثانية: وهي أنّ الإمام الفخر كان يُسهب في ذكر الشبهات، ويوجز في إبطالها.

فجواب هذا: هو أنّ هذا الأسلوب ليس مطّردًا في جميع مصنّفات الإمام الفخر، فبعض كتبه فصّل في نقض الشبهات، وبعضها أوجز. والمواضع التي كان يوجز فيها الرد، كان يسلّط معول النقد على مفاصل الشبهات وأركانها الأساسية، وأصولها التي قامت عليها، بما يكفي لإبطالها ونقضها، فتتهاوى جميعها ولا تقوم لها قائمة، وذلك

---

١ -مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٢٢/ ١٧٠).

٢ -تاريخ الإسلام (٤٣/ ٢١٦).

لأنّ الشبهات وإنْ تكاثرت فهي راجعة إلى أصول مشتركة، وبإبطال هذه الأصول يبطل كل ما تفرّع عنها. ومن الأمثلة على ذلك إيراده شبهات بعض منكري النبوة في المطالب العالية، ومن ثم التنبيه على أنّ جميعها مبنية على إنكار الفاعل المختار، وقد أثبت أنّ الله تعالى فاعل مختار، فانهدمت جميع تلك الشبهات.

وأما الجواب عن الشبهة الثالثة: إنّ مخالفة الرازي للفلاسفة وردّه عليهم شهادة له لا عليه، وهي من الكمالات لا من الشناعات، ودراسته لكتب الفلاسفة لا يستلزم أنْ يأخذ بما فيها من باطل.

المبحث الثاني: ما يستفاد من ترجمة الرازي في دفع فرية التيمية

إنّ النظر في ترجمة الإمام الرازي وسيرته، كفيل بقطع تخرّصات التيمية، ومما يستفاد من تلك الترجمة:

أولًا: نشأ الإمام الرازي وعاش في بيئة مليئة بالمقالات والاختلافات في المذاهب والعقائد، وسافر وجال في كثير من البلاد، والتقى أرباب الفكر والعقول فيها، مما أمكنه من الاطلاع على تفاصيل أقوالهم والوقوف على كتبهم، وأورثه معرفة دقيقة بأقوال النُّظّار ومذاهبهم.

وهذا يسقط قول ابن تيمية: «والرازي إذا قال: اتفق الفلاسفة، فإنما عنده ما في كتاب ابن سينا وذويه».[1]

ثانيًا: لم يزل الإمام الرازي مدافعًا عن الإسلام، منافحًا عنه أمام خصومه، مزيّفًا حجج أصحاب الأديان الباطلة، مناظرًا لكبرائهم وأحبارهم، حتى ناظر رؤوس الدّهرية، وكبار النصارى، وأعاظم الفلاسفة، وعلماء الهنود، وأبطل أقاويلهم، وأقام الحجّة عليهم، حتى أسلم بعضهم على يديه.

---

١ - درء التعارض (٦/٢٤٦)، ط٢ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

وهذا يبيّن مدى ما تكنّه نفس ابن تيمية حين قال عن الرازي: «كما يشكك أهله -يعني أهل الإسلام- ويشكك غير أهله في أكثر المواضع»! [1].

ثالثًا: إنّ مجالس الإمام الرازي الوعظية، التي كان يحضرها الخاص والعام، وكثرة بكائه وتألُّهه، وشدّة تعلقه بالله تعالى، وانصرافه عن التعلّق بالمخلوق، ومراقبته طول وقته، ومحاسبته لنفسه، وموت كثير من الناس من قوّة وعظه وخشوعه، ومواظبته على أوراد من صلاة وصيام دون أن يخلّ بها، ودوام استحضاره للموت، كلّ هذا يدلّ على متانة ديانته، وتمسّكه الشديد بأحكام الدين، واعتنائه بالمِلّة الإسلامية[2].

وهذا يُسقط افتراء ابن تيمية حين قال عن الرازي: «**ولهذا يوجد ميله إلى الدهرية** أكثر من ميله إلى السلفية»![3].

وحين قال عنه وعن سيف الدين الآمدي وغيرهما: «**ربما مالوا أحياناً إلى دين الملاحدة**»![4].

وحين قال عنه وعن حجة الإسلام الغزالي وغيرهما: «وهذه خيالات تلقيها الشياطين مناسبة **لما يعتقدونه من الإلحاد**، على عادة الشياطين في إضلال بني آدم، فإنما يضلونهم بما يقبلونه منهم وما يوافق أهواءهم»! [5].

رابعًا: إنّ المناظرات التي أقامها الإمام الفخر مع الفِرَق المنتسبة إلى الإسلام، كالمعتزلة، والكرّامية، وبعض الفلاسفة، والروافض، ودفاعه المستمر عن مذهب أهل السنّة والجماعة، ونشره تلاميذه في العالَم للدعوة إليه، وبناء كتبه الكلامية على طريقة هذا المذهب، يدلّ على أنّ الإمام الرازي لم ينحرف عن مذهب أهل السنة فضلًا عن

---

١ - مجموع الفتاوى (١٦/ ٢١٣).

٢ -مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٢٢/ ١٧٠).

٣ - بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٠٨).

٤ - درء التعارض (٩/ ١٨٠).

٥ - الرد على المنطقيين (ص٥٨٨).

الإسلام في شيء من فترات حياته، فكيف له أن يتبع السحر المبني على أصول الصابئة الذين ما زال ينقض أصولهم طوال فترات حياته!.

خامسًا: إنّ إكثار الإمام الرازي من التأليف والتصنيف، بمناهج مختلفة، وطرائق متعددة، -فتارة يصنّف كتبًا على طريقة أهل السنة، وتارة يصنّف كتبًا لعرض أقوال الفِرق والمذاهب كما يقولون بها ويقرّرونها، وتارة يصنّف كتبًا لتقرير أقوال المخالفين ونقضها-، يدلّ على أنّه لم يكن يقصد في جميع مصنّفاته إبطال مذاهب الخصوم، وإنما أراد في بعض كتبه أنْ يحقق مذاهبهم، ويقرّرها على طريقتهم.

ومما يؤيّد هذا ما جاء في وصيته من قوله: «فاعلموا أَنِّي كنت رجلًا محبًا للْعلم، **فَكنت أكتب من كل شَيْء شَيْئًا، لأقف على كميته وكيفيته، سَوَاء كَانَ حَقًا أَو بَاطِلًا**»[1].

وهذا النصّ دالٌّ على أنّه قد يكتب يصنّف في أمور باطلة، لا لاعتقاده بها، وإنما للوقوف على حقيقتها وتلخيصها، وجعلها مرجعًا في هذه الأبواب.

وقال مناجيًا ربه تبارك وتعالى: «فَكل مَا مده قلمي، أَو خطر ببالي، فأستشهد وَأَقُول: **إِن علمتَ مني أَنِّي أردْت بِهِ تَحْقِيق بَاطِل أَو إِبطَال حق**، فافعل بِي مَا أَنا أَهله، وَإِن علمتَ مني أَنِّي مَا سعيت إِلَّا فِي تقديس اعتقدت أَنه الْحق، وتصورت أَنه الصدْق، فلتكن رحمتك مَعَ قصدي لَا مَعَ حاصلي»[2].

وهذا تصريح بأنّه لم يكتب شيئًا لإحقاق الباطل أو إبطال الحق.

وقال: «وَأما الْكتب الَّتِي صنفتها واستكثرت فِيهَا من إِيرَاد السؤالات، فَلْيذكرْنِي من نظر فِيهَا بِصَالح دُعَائِهِ على سَبِيل التفضل والإنعام، وَإِلَّا فليحذف الْقَوْل السيء، **فَإِنِّي مَا أردْت إِلَّا تَكْثِير الْبَحْث، وشحذ الخاطر**، والاعتماد فِي الْكل على الله»[3].

---

١ - طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٩١).

٢ - طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٩١).

٣ - طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٩٢).

سادسًا: من المعلوم عند العقلاء **أنّ الدواعي والهمم إذا توافرت على نقل أمرٍ ولم يُنقل، دلّ ذلك على كذبه**، ولذا أقول:

- إنّ الإمام الرازي كان على علاقة قوية بالقضاة والفقهاء والأصوليين والمتكلمين وسائر علماء الشريعة من أهل السنّة، وكان يجالسهم ويجالسوه، ويناقشهم ويناقشوه.

- وكان للرازي خصوم من الفِرَق الإسلامية الأخرى، يتهمه بعضهم بالكبائر كذبًا وبهتانًا.

- وكان له عدد كبير من الطلاب، كثير منهم يلازمه في حلّه وترحاله، يستقون من معينه، ويستفيدون من علمه.

- ولم يكن الإمام الرازي منقطًا عن العالَم، ساكنًا في صومعة أو على رأس جبل، بل كان يغشى المجالس المشهورة، وكان الناس يغشون مجالسه، وكانت له مجالس معروفة معلومة في المساجد، وكان يلقي مواعظه على المنابر، وكان مختلطًا بالناس غير منعزل عنهم.

فلو كان الإمام الرازي قد ارتد وكفر مدّةً من حياته -كما يزعم ابن تيمية ومن وافقه-، لطار هذا الأمر كلّ مطار، ولصار الرازي عبرة عند أهل القرى والأمصار، ولجرى تكفيره على كلّ لسان، ولأشار إليه بذلك كلّ بنان، ولامتلأت كتب التراجم بذكر هذه القضية الخطيرة، ولنافره مُحبّوه وهَجَروه، ولفَرح بذلك خصومه ومُبغضوه، لكن لمّا لم يحصل ذلك، ولم يزعم أحدٌ من أصحابه أو طلابه أو أعدائه أنّه كان يمارس السحر وعبادة الكواكب، ويعبد الأصنام والأوثان، أو يأمر بذلك، كان القول بكفره وردّته بهذا الأمر كذبًا صريحًا، وتعصبًا قبيحًا.

سابعًا: **إن مناظرات الإمام الرازي مع من يؤمن بعلم التنجيم والأحكام**، كأهل الهند، ومَن تأثر بالفلاسفة من المسلمين، تدلّ على أن كتابته في هذا العلم ليس لاعتقاده به، وممارسته له، والأمر به، وإنما لتقرير أقوال أصحابه كما يعتقدون، والوقوف على حقيقته.

ثامنًا: إنّ كثرة تآليف الإمام الرازي تدلّ على عدم توقّفه عن التأليف والتصنيف، واستمراره على ذلك في مراحل حياته المتعاقبة، وكتبه التي صنّفها في مراحل متعددة من حياته، في بداياته ونهايته، وما بينهما من فترات، تبيّن إبطاله لأصول السحر

والتنجيم، فلو كان قد ارتد في فترة من حياته، وعبد الأفلاك والأصنام، وأمر بالشرك والكفر، معتقدًا بذلك، لَمَا استمر في تصنيف تلك الكتب، ولتبرأ منها لمخالفتها أصول الدين الذي ارتد إليه واستقرّ عليه.

تاسعًا: لم يزل الإمام الرازي يدرّس طلابه مذهب أهل السنّة والجماعة، ولم تزل مجالسه قائمة في التعليم والإفتاء، ولا شك أنّه كان يدرّس ما أودعه في كتبه من مذهب أهل السنة، فهلَّا تبرأ مما كان يملي عليهم حين ارتد إلى دين الكلدانيين والكشدانيين والصابئة والمشركين؟ وهلّا أوقف دروسه وأعلن نكوصه؟!

عاشرًا: لمّا رجع الإمام الرازي وتاب من الكفر والردّة -على حدّ زعم ابن تيمية[1]، لماذا لمْ يصرّح بتوبته من الكفر الذي أودعه في السر المكتوم، ولماذا لم يعلن للناس رجوعه إلى الدين الحق المعلوم؟ ولماذا لم يكتب في شيء من كتبه، ولم يُمْلِ في مجلس من مجالسه، ولم يخبر أحدًا من خاصّته، أنّه رجع إلى الإسلام، بعدما كفر وعبد الأوثان؟!

ولمّا أحال الإمام الرازي إلى السر المكتوم في بعض كتبه المتأخرة، أكان أيضًا يعتقد بما في السر المكتوم؟

المبحث الثالث: نسبة كتاب السر المكتوم إلى الإمام الرازي

يترجّح لديّ أنّ كتاب السر المكتوم ثابت النسبة للإمام الرازي، ومما يؤكّد ذلك -غير ما ذُكر في النقاشات التي حصلت على شبكة الإنترنت- أمران:

الأول: أنّ الإمام الرازي أبطل مذهب أصحاب الطلسمات في كتاب السر المكتوم، بنفس الدليل الذي أبطله به في العديد من كتبه، **وهو إثبات عموم تعلّق القدرة الإلهية بجميع الممكنات،** مما يُبطِل كون الأفلاك هي المُحدِثة لحوادث هذا العالَم، وكونها هي الآلهة القريبة للعالَم السُّفلي. وسيأتي تفصيل هذا كلّه.

الثاني: أنّ أسلوب السر المكتوم هو نفس أسلوب قسم السحر من المطالب العالية، ويدلّ على ذلك ما يلي:

---

١ - سيأتي تفصيل بعض اتهامات ابن تيمية للفخر الرازي في الباب الثاني.

أ) نجد الإمام الرازي في المطالب العالية يسوق مذهب أصحاب الطلسمات على لسان نفسه، حتى يتوهم من لا خبرة له بطريقة الرازي أنّه معتقد بها فيه، وكذلك فَعَل في السر المكتوم، وهذه طريقة معروفة عند من خبر كتب الرازي، مشتركة بين الكتابين، وجهل التيمية بهذا الأسلوب كان أحد أسباب تكفيرهم للرجل، مع أنّ الأدلة جليّةٌ في براءته من فريتهم.

وستأتي نصوصه من كتاب المطالب العالية في إبطال مذهب السحر وأصحاب الطلسمات، كما أبطله في السر المكتوم نفسه.

ب) أنّ ما في كتاب المطالب العالية كالتلخيص للأصول العلمية لما في السر المكتوم، وهذا ظاهر كما سيتبين من خلال هذا البحث.

وقد اطلع العلامة طاشكبري زاده (٩٠١ - ٩٦٨ هـ) على كتاب السر المكتوم، ولخّص منه ما يتعلق بأقسام الكهانة، وفهم من السر المكتوم أنّ العمل بالسحر محرّم في دين الإسلام بخلاف دين الصابئة، فقد قال في مفتاح السعادة (١/ ٣٤١):

«إلا أن المفهوم من كلام الإمام الرازي في كتابه المسمى «بالسر المكتوم» أن الكهانة على قسمين:

قسم يكون من خواص بعض النفوس، وهذا ليس بمكتسب؛ وقسم يحصل بالاشتغال على العزائم ودعوة الكواكب، وله طرق مذكورة في كتاب «السر المكتوم».

ثم إن المفهوم من ذلك الكتاب أن سلوك هذا الطريق محرم في شريعتنا هذا، فيجب التحرزعن اكتسابه وتحصيله».اهـ

وما فهمه مِنْ حرمة العمل بذلك إما أنْ يكون أخذه من نص في الكتاب ليس موجودًا في النسخة الهندية، وإما أنْ يكون قد فهمه من المواضع التي أبطل بها الرازي أصول السحر، وهذا هو الأرجح عندي. وهذا يدلّ على أنّ الناظر المنصف في هذا الكتاب يعرف أنّ الإمام الرازي قد أبطل الأصول التي بُني على مذهب السحر والطلسمات، وهذه هي عادته في الرد على الخصوم في كثير من المواضع، أنْ يردّ على أصول شبهاتهم دون تفاريعها، كما سبق بيانه.

البَابُ الثَّانِي

موقف التيمية التكفيري

من الإمام الرازي



الباب الثاني

[موقف التيمية التكفيري من الإمام الرازي]

المبحث الأول: نصوص ابن تيمية في تكفير الإمام الرازي

كثير من الناس يحاولون نفي تكفير ابن تيمية للإمام الرازي بسبب السر المكتوم، إما من أتباع ابن تيمية؛ لأنه بزعمهم لا يكفّر المعيّن، أو من غيرهم؛ تنزيهًا لابن تيمية من هذه الورطة العلمية، لكنّ الحق أنّ الرجل كفّر الرازي تصريحًا لا تلميحًا، وليس هذا فحسب، بل تبعه كثير من التيمية على ذلك، وفي هذا الفصل سيتبيّن تورّط التيمية بهذه الفرية الكبيرة.

وإليك بعض نصوص ابن تيمية في تكفير الإمام الرازي:

النص الأول:

قال في مجموع الفتاوى (١٦/ ٢١٣):

«مثل ما ذكره أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الجهمي الجبري، **وإن كان قد يخرج إلى حقيقة الشرك وعبادة الكواكب والأوثان في بعض الأوقات**. وصنف في ذلك كتابه المعروف في السحر وعبادة الكواكب والأوثان، مع أنه **كثيرًا ما يحرم ذلك وينهى** عنه متبعًا للمسلمين وأهل الكتب والرسالة، **وينصر الإسلام وأهله في مواضع كثيرة، كما يشكك أهله ويشكك غير أهله في أكثر المواضع**، وقد ينصر غير أهله في بعض المواضع، فإن الغالب عليه التشكيك والحيرة أكثر من الجزم والبيان».

وهذا نصٌّ يدلّ على نفسية ابن تيمية المشحونة ضدّ الإمام الرازي، ومجازفاته الكثيرة في حقّه، فهو يقرر:

١-أن الرازي يخرج من إلى الإسلام إلى حقيقة الشرك وعبادة الكواكب والأوثان في بعض الأوقات!

٢-أنّ الرازي مؤمن بما في السر المكتوم من شرك وعبادة للكواكب والأوثان.

٣-أنّ الرازي (**كثيرًا**) ما يحرّم ذلك وينهى عنه.

٤-أنّ الرازي يشكك أهل الإسلام ويشكك غير أهل الإسلام في أكثر المواضع!

٥-بل إن الرازي ينصر غير أهل الإسلام في بعض المواضع.

٦-(الغالب) على الإمام الرازي (التشكيك) والحيرة!

انظر إلى الكمّ الكبير من التُّهم الكارثية ضدّ الرازي في هذا النص القصير، والتي تسقط بمجرّد مطالعتها، فكلّ من يعرف سيرة الإمام الرازي في نصرة الإسلام والمسلمين، ومناظراته مع أهل الأديان الباطلة والمذاهب العاطلة، يعرف سقوط هذه الدعاوى ببادئ النظر.

وكيف للرازي أنْ يحرّم أعمال السحر وينهى عنها -بل ويحكم بكفر فاعلها- (**كثيرًا**)، ثم يقوم بفعلها؟! مع أنّ كتبه مملوءة بإبطال السحر لا باستحسانه والدعوة إليه، ولو قيل هذا في حقّ إنسان مغفّل من عامّة المسلمين لما صدّقناه، فكيف بإمام ذي قامة علمية كالإمام الرازي؟ وهذا دالٌّ على أنّ مقصوده من كتابة السر المكتوم ليس هو ممارسة تلك الأعمال التي حرّمها ونهى عنها (كثيرًا) باعتراف ابن تيمية نفسه.

النص الثاني:

قال ابن تيمية في بيان التلبيس (١/ ٤٠٨):

«أبو عبد الله الرازي: فيه تجهم قوي؛ **ولهذا يوجد ميله إلى الدهرية أكثر من ميله إلى السلفية**، الذي يقولون: إنه فوق العرش، **وربما كان يوالي أولئك أكثر من هؤلاء، ويعادي هؤلاء أكثر من أولئك؛ مع اتفاق المسلمين على أن الدهرية كفار**، وأن المثبتة للعلو فيهم من خيار المسلمين من لا يحصيه إلا الله تعالى، وقد صنف على مذهب الدهرية المشركين والصابئين كتبًا، حتى قد صنف في السحر وعبادة الأصنام، وهو الجبت والطاغوت، وإن كان قد أسلم من هذا الشرك وتاب من هذه الأمور».

ادّعى ابن تيمية في هذا النص على الإمام الرازي ما يلي:

١-أن يميل إلى الملاحدة الدهرية أكثر من ميله إلى المسلمين!

٢-أنّه يوالي الملاحدة الدهرية أكثر من المسلمين، ويعادي المسلمين أكثر من الدهرية!

٣-أنّ كتابه السر المكتوم في السحر وعبادة الأصنام على مذهب الدهرية والصابئة المشركين.

٤-أنّه بتصنيفه ذلك الكتاب ارتد عن الإسلام وتلبس بالشرك.

٥-أنه أسلم مرة أخرى وتاب من هذا الشرك.

قلتُ: وهذه الدعاوى الخطيرة من ابن تيمية تدلّ على مقدار حقده على الرازي.

النص الثالث:

قال ابن تيمية في بيان التلبيس (٣/ ٥٣-٥٥):

«أنه من العجب أن يذكر عن أبي معشر ما يذم به عبادة الأوثان، وهو الذي اتخذ أبا معشر أحد الأئمة الذين اقتدى بهم في الأمر بعبادة الأوثان، **لما ارتد عن دين الإسلام** وأمر بالإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان، في كتابه الذي سماه السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم، وقد قيل إنه صنفه لأم الملك علاء الدين محمد بن تكش أبي جلال الدين وأنها أعطته عليه ألف دينار، وكان مقصودها ما فيه من السحر والعجائب، والتوصل بذلك إلى الرئاسة وغيرها من المآرب، وقد ذكر فيه عن أبي معشر أنه عبد القمر، وأن في عبادته ومناجاته من الأسرار والفوائد ما ذكر، فمن تكون هذه حاله في الشرك وعبادة الأوثان، كيف يصلح أن يذم أهل التوحيد الذين يعبدون الله تعالى لايشركون به شيئًا، ولم يعبدوا لا شمسًا ولا قمرًا ولا كوكبًا ولا وثنًا، **بل يرون الجهاد لهؤلاء المشركين الذين ارتد إليهم أبو معشر والرازي وغيرهما مدة**، وإنْ كانوا رَجَعوا عن هذه الردة إلى الإسلام، فإن سرائرهم عند الله، لكن لا نزاع بين المسلمين أن الأمر بالشرك كفر وردة إذا كان من مسلم، وأن مدحه والثناء عليه والترغيب فيه كفر وردة إذا كان من مسلم، فأهل التوحيد وإخلاص الدين لله تعالى وحده، الذين يرون جهاد هؤلاء المشركين ومن **ارتد إليهم**،

من أعظم الواجبات وأكبر القربات، **كيف يصلح أن يعيبهم بعض المرتدين** إلى المشركين بأنهم يوافقون المشركين على أصل الشرك، وهؤلاء لا يؤمنون بالله وبما أُنْزِل إلى أنبيائه، وما أشبه حال هؤلاء بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ﴾ إلى قوله: ﴿عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة ٥٩-٦٠].

فإن هؤلاء النفاة الجهمية منهم **مَن عبد الطاغوت وأمر بعبادته**، ثم هؤلاء يَعيبون من آمن بالله ورسوله، **يوضح ذلك أن هذا الرازي اعتمد في الإشراك وعبادة الأوثان** على مثل تنكلوشا البابلي، ومثل طمطم الهندي، ومثل ابن وحشية أحد مردة المتكلمين بالعربية، ومعلوم أن الكلدانيين والكشدانيين من أهل بابِل وغيرهم أتباع نمرود بن كنعان البابلي وغيره، وأهل الهند، هم أعظم الأمم شركًا، وهم أعداء إبراهيم الخليل إمام الحنفاء، فكيف يكون **أتباع هؤلاء المشركين أعداء إبراهيم الخليل** -عليه السلام- مُعيِّرين بأتباع المشركين لأهل الملة الحَنِيفِيَّة، الذين اتبعوا إبراهيم وآل إبراهيم في إثبات صفات الله وأسمائه وعبادته».

يتبيّن من هذا النص ما يلي:

١-يرى ابن تيمية أنّ الرازي ارتد عن الإسلام مدّة وأمر بعبادة الكواكب والأوثان.

٢-لمّا نقل الرازي عن أبي معشر أنّ دين عبَادَة الْأَصْنَام كالفرع عن مَذْهَب المشبهة، فَهِم ابن تيمية أنّ الرازي ينقل عن أبي معشر ما يذم أهل التوحيد الذين يعبدون الله تعالى!

قلتُ: أليس هذا اعترافًا من ابن تيمية بأنّ دين أهل التوحيد عنده هو دين المشبهة؟

٣-أنّ الرازي رجع عن هذه الردة إلى الإسلام، وسريرته عند الله تعالى.

المبحث الثاني: نصوص أخرى لابن تيمية متعلّقة بكتاب «السر المكتوم»

النص الأول:

قال ابن تيمية في الرد على المنطقيين (ص٥٨٧-٥٨٨):

«وصاحب الكتب المضنون بها قد جعل الملائكة والنبيين وسائط، وجعل هذه شفاعتهم موافقة للفلاسفة كما تقدم من أن هذا القول شر من قول مشركي العرب.[1]

وجاء بعده صاحب كتاب السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم، **فذكر فيه الشرك الصريح من عبادة الكواكب والجن والشياطين**، ودعواتها وبخورها وخواتيمها، وأصنامها التي تجعل لها على مذهب المشركين الكلدانيين والكشدانيين، الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل، **وبنى على ذلك القول بقدم العالم، وأن لا سبب لحدوث الحوادث إلا مجرد حركة الفلك، كما يقوله هؤلاء القائلون بقدم العالم** الذين هم شر من مشركي العرب.

وكذلك ذكر في تفسير حديث المعراج ما هو مبني على أصول هؤلاء الذين هم أكفر الكفار، كقوله أن الأنبياء الذين رآهم النبي ﷺ هم الكواكب، فآدم القمر، ويوسف الزهرة، ونحو هذا الهذيان، وأن المعراج إنما هو رؤية قلبِه الوجودَ، كما يذكر ابن عربي وغيره مثل هذا المعراج، ويثبتون لأنفسهم إسراء ومعراجًا.

وهذه خيالات تلقيها الشياطين مناسبة لما يعتقدونه من الإلحاد، على عادة الشياطين في إضلال بني آدم، فإنما يضلونهم **بما يقبلونه منهم وما يوافق أهواءهم**».

في هذا النص يقرّر ابن تيمية ما يلي:

١-أنّ الرازي ذكر في كتاب السر المكتوم الشرك الصريح.

---

١ -هذه الكتب لا تثبت عن الغزالي، انظر: كُتُب الإمام الغزالي الثَّابت مِنها والمنحول، د.مشهد العلاف:

http://www.ghazali.org/biblio/AuthenticityofGhazaliWorks-AR.htm

نظرات في كتاب المضنون الصغير المنسوب للإمام الغزالي، د.سعيد فودة:

http://www.aslein.net/showthread.php?t=11225

٢- أن الرازي قال بِقِدَم العالم في هذا الكتاب.

٣-أن الرازي يعتقد أنْ لا سبب لحدوث الحوادث إلا مجرد حركة الفلك.

٤-أن الرازي والغزالي يعتقدون الإلحاد، فألقت إليهم الشياطين من الخيالات ما يناسبهم ويوافق أهواءهم.

قلتُ: سيأتي إبطال الإمام الرازي القولَ بِقِدَم العالَم في السر المكتوم، فقد قال في السر المكتوم (ص١٩):

«الفصل السادس: في البيّنة على ضعف ما حكيناه عن هؤلاء الصابئة، والبيّنة على صحة دين الإسلام».

ثم قال: «**اعلم أنّ مدار كلامهم على قِدَم العالَم ووجوب حوادث لا أول لها، والقول بذلك باطل**، ويدل عليه وجوه».

ثم قال في نهاية هذا الفصل (ص٢٠): «**فثبت بهذه الوجوه أنّ العالَمَ مُحدَث، وأن للحوادث بداية**، وإذا ثبت ذلك بطل أصل كلامهم، وإذا بطل الأصل بطل كلّ ما فرّعوه، ومن الله التوفيق».

وهذا ينسف دعوى ابن تيمية، ويبيّن أنهم لم يفهم غرض الرازي من تصنيف الكتاب، وأنّ الرازي لا يعتقد بما فيه.

وقد اعترف أحد التيمية المدافعين عن تكفير ابن تيمية للإمام الرازي، أنّ الرازي أبطل القول بِقِدم العالم، حيث قال د.سلطان العميري في بحثه: «ولكن هذا الفصل ليس معقوداً لإبطال السحر والتنجيم والطلسمات، وإنما هو معقود لإبطال قولهم في قدم مادة العالم والكواكب، وهذا ظاهر جداً في هذا الفصل؛ فإنه لم يناقش فيه إلا قضية قدم العالم فقط، **وأثبت حدوثه**».

وسيأتي الكلام عن أخطاء العميري في هذا النص وغيره، لكن ما يهمنا هنا إقراره بأنّ الرازي أثبت حدوث العالَم، خلافًا لابن تيمية الذي نسب إلى الرازي القول بقدم العالم.

النص الثاني:

قال ابن تيمية في الرد على المنطقيين (ص٣٣١):

«والسبب الثاني: عبادة الكواكب، فكانوا يصنعون للأصنام طلاسم للكواكب، ويتحرون الوقت المناسب لصنعة ذلك الطلسم، ويصنعونه من مادة تناسب ما يرونه من طبيعة ذلك الكوكب، ويتكلمون عليها بالشرك والكفر، فتأتي الشياطين فتكلمهم، وتقضي بعض حوائجهم، ويسمونها روحانية الكواكب، وهي الشيطان أو الشيطانة التي تضلهم.

والكتاب الذي صنفه بعض الناس وسماه: السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم، فإن هذا كان شرك الكلدانيين والكشدانيين، وهم الذين بعث إليهم الخليل صلوات الله عليه، وهذا أعظم أنواع السحر».

وهذا النصّ دالّ على أنّ السر المكتوم مبنيٌّ على شرك الصابئة القائلين بألوهية الكوكب.

النص الثالث:

قال ابن تيمية في الصفدية (١/ ٦٦): «ومما ينبغي أن يعلم أن الرازي وأتباعه مضطربون في هذه الحجة وأمثالها، فتارة يكونون مع أهل الكلام وتارة يكونون مع الفلاسفة، ولهذا يحتج بهذه الحجة في كتابه الذي صنفه في السحر ودعوة الكواكب وعبادة الأصنام المبنية على ذلك، وقال فيه: هذا ملخص ما وصل إلينا من علم الطلسمات والسحريات والعزائم ودعوة الكواكب، مع التبري عن كل ما يخالف الدين ويثلم اليقين».

في هذا النص نجد ابن تيمية:

١-يقرّر أنّ موضوع كتاب السر المكتوم هو السحر ودعوة الكواكب وعبادة الأصنام.

٢-يقرّر أنّ عبادة الأصنام مبنية على السحر ودعوة الكواكب.

٣-ينقل عن الرازي أنّه يلخّص في هذا الكتاب ما وصل إليه من علم الطلسمات ودعوة الكواكب.

٤- ينقل عن الرازي أنّه يتبرأ من كل ما يخالف الدين ويثلم اليقين.

قلتُ: يظهر من كلام ابن تيمية أنّ الرازي معتقد بما في هذا الكتاب مما يخالف الدين، إلا أنّ ما نقله من تبرّي الرازي من كل ما يخالف الدين لم يمنعه من تكفيره والحكم بردّته!

وهذا النصّ يدلّ على أنّ ابن تيمية يرى أنّ عبادة الأصنام الواردة في السر المكتوم متفرعة عن السحر ودعوة الكواكب، وهذا يعني أنّ الكتاب مبني على عقائد الصابئة، لا كما يزعم بعض التيمية المعاصرين.

النص الرابع:

قال ابن تيمية في درء التعارض (١/ ١١٠):

«فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من **اتخاذ الكواكب والشمس والقمر رباً يعبدونه ويتقربون إليه**، كما هو عادة عباد الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب، وهذا مذهب مشهور، مازال عليه طوائف من المشركين إلي اليوم، وهو الذي صنف فيه الرازي السر المكتوم وغيره من المصنفات».

في هذا النصّ يقرر ابن تيمية:

١-أنّ عبّاد الكواكب ومن يطلب تسخيرها اتخذوا الكواكب أربابًا.

٢-أنّ الرازي صنّف السُر المكتوم في مذهب عُبّاد الكواكب الذين يتخذون الكواكب والشمس والقمر أربابًا.

النص الخامس

قال ابن تيمية في درء التعارض (١/ ٣١١):

«أحدها: أن قول الخليل: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ سواء قاله على سبيل التقدير لتقريع قومه، أو على سبيل الاستدلال والترقي، أو غير ذلك، ليس المراد به هذا رب العالمين القديم

الأزلي الواجب الوجود بنفسه، ولا كان قومه يقولون إن الكواكب أو القمر أو الشمس رب العالمين الأزلي الواجب الوجود بنفسه، ولا قال هذا أحد من أهل المقالات المعروفة التي ذكرها الناس، لا من مقالات أهل التعطيل والشرك الذين يعبدون الشمس والقمر والكواكب، ولا من مقالات غيرهم، **بل قوم إبراهيم ﷺ كانوا يتخذونها أربابًا يدعونها، ويتقربون إليها، بالبناء عليها، والدعوة لها، والسجود والقرابين، وغير ذلك، وهو دين المشركين الذين صنف الرازي كتابه على طريقتهم،** وسماه: «السر المكتوم في دعوة الكواكب والنجوم والسحر والطلاسم والعزائم».

وهذا دين المشركين من الصابئين كالكشدانيين، والكنعانيين، واليونانيين، وأرسطو وأمثاله من أهل هذا الدين».

وفي هذا النص يقرّر ابن تيمية ما يلي:

١- أنّ السر المكتوم مبني على دين المشركين من الصابئين كالكشدانيين، والكنعانيين، واليونانيين، وأرسطو وأمثاله.

٢-أنّ السر المكتوم صنّفة الرازي على دين المشركين -كقوم سيدنا إبراهيم- الذين كانوا يتخذونها أربابًا يدعونها، ويتقربون إليها، بالبناء عليها، والدعوة لها، بالسجود والقرابين.

قلتُ: وبهذا النصّ تنهدم دعوى التيمية المعاصرين، القائلين بأنّ الرازي في كتاب السر المكتوم لا يقول بألوهية الكواكب، حتى يهربوا من إلزامهم بأنّ الرازي أبطل ألوهية الكواكب في نفس الكتاب، إلا هذا النص يهدم تلك الحيلة المهدومة أصلًا؛ لأنّ دعوات الكواكب التي يتضمنها الكتاب صريحة في اتخاذ الكواكب آلهة.

النص السادس:

قال ابن تيمية في درء التعارض (٩/ ١٨٠):

«ولهذا كان الذين اتبعوا هؤلاء من المتأخرين، كالرازي والآمدي وغيرهما، قد يتبين لهم ضعف هذا الأصل الذي بنوا عليه حدوث الأجسام، ويترجح عندهم حجة

من يقول بدوام فاعلية الباري تعالى، وهم يعلمون أن دين المسلمين واليهود والنصارى: أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأن الله خالق كل شيء، لكن قد لا يجمعون بين ذلك وبين دوام فاعلية الباري، لكنهم لم يبنوا على ثبوت الأفعال القائمة به المقدورة المرادة له، فيبقون دائرين بين مذهب الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم الأفلاك، معظمين لأرسطوا وأتباعه كابن سينا، وبين مذهب أهل الكلام القائلين بتناهي الحدوث، وربما رجحوا هذا تارة وهذا تارة، حتى قد يصير الأمر عندهم كأن دين المسلمين ودين الملاحدة عِدْلا جهل، **أو ربما مالوا أحياناً إلى دين الملاحدة، حتى قد يصنفون في الشرك والسحر، كعبادة الكواكب والأصنام**».

هنا يرى ابن تيمية أنّ هؤلاء المتأخرين -كالرازي والآمدي- ربما مالوا إلى دين الملاحدة، وقد يصنفون في الشرك والسحر وعبادة الكواكب والأصنام!

النص السابع:

قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٢/ ١٩٤):

«أن هذا القول لم يقله أحد من العقلاء لا قوم إبراهيم ولا غيرهم، ولا توهم أحدهم أن كوكبًا أو القمر أو الشمس خلق هذا العالم، وإنما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون هذه الكواكب، زاعمين أن في ذلك جلب منفعة أو دفع مضرة، على طريقة الكلدانيين والكشدانيين، وغيرهم من المشركين؛ أهل الهند وغيرهم، **وعلى طريقة هؤلاء صُنّف الكتاب الذي صَنفه أبو عبدالله بن الخطيب الرازي في السحر والطلسمات ودعوة الكواكب**، وهذا دين المشركين من الهند والخطا والنبط والكلدانيين والكشدانيين وغير هؤلاء».

وهذا النصّ دالٌّ على أنّ كتاب السر المكتوم منصنَّفٌ على طريقة المشركين من الكلدانيين والكشدانيين وغيرهم من المشركين، وهؤلاء كانوا يقولون بألوهية الكواكب، أي أنّ الكتاب على طريقة مَن يقول بألوهية الكواكب، وسيأتي نقل كلام الرازي في نفس هذا الكتاب في إبطال ألوهية الأفلاك والكواكب.

النص الثامن:

قال ابن تيمية في الرد على البكري (ص٣١٦):

«وهذا قد يوجد في كلام أبي حامد وكثير من متأخري المتصوفة والمتكلمين، أدخلوه في دين الحنفاء من دين المشركين، حتى صنف بعضهم تصنيفًا في ذلك، مثل مصنف الرازي السر المكتوم في السحر و مخاطبة النجوم».

بغض النّظر عن تجنّي ابن تيمية على الإمام الغزالي كعادته، لكن ما يهمنا أنّه اعتبر كتاب السر المكتوم مصنّف في دين المشركين.

النص التاسع:

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٨):

«لكن الحق أنّ إبراهيم لم يقصد هذا، ولا كان قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ أنه رب العالمين، ولا اعتقد أحد من بني آدم أن كوكبًا من الكواكب خلق السموات والأرض، وكذلك الشمس والقمر، ولا كان المشركون قوم إبراهيم يعتقدون ذلك؛ بل كانوا مشركين بالله يعبدون الكواكب ويدعونها، ويبنون لها الهياكل، ويعبدون فيها أصنامهم، وهو **دين الكلدانيين والكشدانيين والصابئين المشركين**، لا الصابئين الحنفاء، وهم الذين صنف صاحب: «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم» **كتابَه على دينهم**».

النص العاشر:

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٦/ ٢٥٤):

«ولكن إبراهيم -عليه السلام- لم يقصد بقوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ أنه رب العالمين، ولا كان أحد من قومه يقولون إنه رب العالمين، من تجويز ذلك عليهم، بل كانوا مشركين مقرين بالصانع، **وكانوا يتخذون الكواكب والشمس والقمر أربابًا، يدعونها من دون الله**، ويبنون لها الهياكل، **وقد صُنفت في مثل مذهبهم** كتب، مثل: **كتاب السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم**، وغيره من الكتب».

وهذا تصريح بأنّ كتاب السر المكتوم مصنَّفٌ في اتخاذ الكواكب والشمس والقمر أربابًا.

النص الحادي عشر:

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٠):

«وكان من أسباب دخول هؤلاء ديار المسلمين ظهور الإلحاد والنفاق والبدع، حتى أنه صنف الرازي كتابًا في **عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر**، سماه: «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم». ويقال: إنه صنفه لأم السلطان علاء الدين محمد ابن لكش بن جلال الدين خوارزم شاه، وكان من أعظم ملوك الأرض، وكان للرازي به اتصال قوي، حتى أنه وصى إليه على أولاده.

وصنف له كتابًا سماه: «الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية»، وهذه الاختيارات لأهل الضلال بدل الاستخارة التي علمها النبي ﷺ المسلمين...

كما ذكر في «السر المكتوم» **في عبادة الكواكب، ودعوتها، مع السجود لها، والشرك بها، ودعائها مثل ما يدعو الموحدون ربهم بل أعظم، والتقرب إليها بما يظن أنه مناسب لها من الكفر والفسوق والعصيان،** فذكر أنه يتقرب إلى الزهرة بفعل الفواحش وشرب الخمر والغناء، ونحو ذلك مما حرمه الله ورسوله».

في هذا النص يذكر ابن تيمية:

١-أن موضوع كتاب السر المكتوم هو عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر.

٢- أن السر المكتوم يتضمن دعاء الكواكب مثل ما يدعو أعظم مما يدعو الموحدون ربّهم.

٣-أنّ كتاب الاختيارات العلائية بدل الاستخارة المسنونة.

٤-أن الرازي مؤمن بما في الكتاب من عبادة الكواكب والأصنام وعمل السحر.

النص الثاني عشر:

قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٠١):

«وكلا الأمرين قد وقع، فإن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب، ويدعو لها بأنواع الأدعية والتسبيحات، ويلبس لها من اللباس والخواتم ما يظن مناسبته لها، ويتحرى الأوقات والأمكنة والأبخرة المناسبة لها في زعمه.

وهذا من أعظم أسباب الشرك الذي ضل به كثير من الأولين والآخرين، حتى

شاع ذلك في كثير ممن ينتسب إلى الإسلام، وصنف فيه بعض المشهورين كتابا سماه: «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم» **على مذهب المشركين من الهند والصابئة، والمشركين من العرب**، وغيرهم، مثل طمطم الهندي، وملكوشا البابلي، وابن وحشية، وأبي معشر البلخي، وثابت بن قرة، وأمثالهم ممن دخل في هذا الشرك، وآمن بالجبت والطاغوت».

في هذا النص يذكر ابن تيمية أنّ الرازي صنّف السر المكتوم على مذهب المشركين من الهند والصابئة والعرب.

المبحث الثالث: نصوص الوهابية التيمية في تكفير الإمام الرازي

النص الأول: للشيخ محمد بن عبد الوهاب

جاء في الدرر السنية في الأجوبة النجدية، في كتاب حكم المرتد، قوله:

«فانظر رحمك الله إلى هذا الإمام، الذي ينسب عنه -من أزاغ الله قلبه- عدم تكفير المعين، كيف ذكر مثل الفخر الرازي، وهو من أكابر أئمة الشافعية، ومثل أبي معشر، وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم، أنهم كفروا وارتدوا عن الإسلام، والفخر هو الذي ذكره الشيخ، في الرد على المتكلمين، لما ذكر تصنيفه الذي ذكر هنا»[1].

النص الثاني: للشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦هـ)

جاء في الدرر السنية قوله: «فانظر كلامه في التفرقة بين المقالات الخفية، وبين ما نحن فيه في كفر المعين، وتأمل تكفيره رؤوسهم، فلانًا وفلانًا بأعيانهم، وردتهم ردة صريحة، وتأمل تصريحه **بحكاية الإجماع على ردة الفخر الرازي عن الإسلام**، مع كونه عند علمائكم من الأئمة الأربعة؛ هل يناسب هذا لما فهمت من كلامه أن المعين لا يكفر» [2].

١ - الدرر السنية (٩/ ٤٠٤).

٢ -الدرر السنية (١٠/ ٧٢).

قلتُ: حكاية الإجماع على ردّة الإمام الرازي كذب محض.

النص الثالث: لحفيد ابن عبد الوهاب الشيخ عبد الرحمن بن حسن (١١٩٣-١٢٨٥ هـ)

قال في أحد رسائله: «وبسبب هذا الغلط **وقع في الشرك من وقع**، كأبي معشر البلخي، **والفخر الرازي**، ومحمد بن النعمان الشيعي، وثابت بن قرة وغيرهم؛ وبهذا الجهل اشتدت غربة الإسلام، وعاد المعروف منكرًا، والمنكر معروفًا، والسنة بدعة، والبدعة سنة؛ نشأ على هذا الصغير، وهرم عليه الكبير» .[1]

النص الرابع: الشيخ سليمان بن سحمان

قال في كشف الشبهتين (ص٩٦):

«وقد تقدم كلام الشيخ في الرازي وتصنيفه في دين المشركين، وأنها رِدَّة صريحة، وهو معيّن».

*** تعليق على بعض كلام د.سلطان العميري:**

قال د. سلطان العميري: «وممن جزم بأنه للرازي، وأغلظ في الإنكار عليه ابن تيمية، بل وصفه بالردة والشرك، حيث يقول عن الرازي: «من العجب أن يذكر عن أبي معشر ما يذم به عبادة الأوثان، وهو الذي اتخذ أبا معشر أحد الأئمة الذين **اقتدى بهم في الأمر بعبادة الأوثان لما ارتد عن دين الإسلام وأمر بالإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان**، في كتابه الذي سماه السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم» [بيان تلبيس الجهمية: ٣/ ٥٣].

ويقول في موطن آخر: «صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته، ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام». [مجموع الفتاوى: ٤/ ٥٥].

---

١ - الدرر السنية (١١/ ٥٢٠).

ولابن تيمية كلام كثير حول هذا الكتاب ومؤلفه سيأتي ذكره في أثناء البحث.

ولكن بعض الأشاعرة المعاصرين «كالأستاذ سعيد فودة» حاول أن يدافع عن الرازي وسعى في تبرئته من تلك الشناعة، واتهم ابن تيمية بأنه تحامل على الرازي، وأنه بالغ في الإنكار عليه، ونسب إليه ما لم يقله من الشرك والكفر.

فأشكل هذا الأمر على عدد من المعاصرين، وأخذ عدد من الدارسين يسأل عن حقيقة الأمر وكنه المسألة، فأحببت أن أشارك في تجلية هذه القضية بحسب ما أملك من قدرة».

قلتُ: يريد العميري أنْ يردّ على مَنْ يسعى في تبرئة الإمام الرازي من الكفر والردّة، ليثبت أنّ الإمام الرازي ارتد عن الإسلام، وأنّ تكفير ابن تيمية للرازي صحيح وفي محله، مع أنّ السعي في تبرئة مسلمٍ عادي من الكفر أمرٌ مطلوب شرعًا، فضلًا عن أنْ يكون إمامًا من أئمة الإسلام، فكان من الواجب على العميري أن يبحث عمّا يبرّئ به الرازي من الكفر، لا أن يدافع عن تكفير ابن تيمية له ولو بالباطل.

قال العميري: «وفي بداية هذه الورقة البحثية، لا بد من التأكيد على أن البحث هنا خاص بالرازي فقط، ولا يجوز في الشرع ولا في العقل تعميم الحكم على كل أتباع المذهب الأشعري، حتى ولو أعلنوا أن الرازي إمام لهم؛ لاحتمال أن يكونوا ممن يرى أن الكتاب لم تثبت نسبته إليه، أو ممن يرى أنه لم يكن يقصد إلى مدح السحر وعبادة النجوم، وإنما قصد إلى إبطالها والرد عليها».

قلتُ: وماذا ينفع هذا الإنصاف المصطنع بعد تكفير إمام من أئمة أهل السنة؟!

فكأنّ العميري يقول لأصحابه التيمية: كفّروا الرازي لكن لا تكفّروا بقية المعظّمين له!.

ثم ما فائدة هذا الإنصاف بعد أن يقرأ طلابكم أدلة كُفْر هذا الإمام وخروجه عن دائرة الإسلام، وهم يرون أنّ من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كَفَر، فكيف لهم أن يمتنعوا عن تكفير من لم يكفّره، وكُفْرُه ثابت بكل جلاء كما تزعمون؟!

البَابُ الثَّالِث

موقف الإمام الرازي من السحر في كتبه المتعددة



الباب الثالث

[موقف الإمام الرازي من السحر في كتبه المتعددة]

إنّ معرفة موقف الإمام الرازي من السحر في كتبه الكثيرة المشهورة، والتي كتبها في مراحل مختلفة من حياته، في بداياته وأواسطه ونهاياته، وسارت بها الركبان، وانتشرت بين الأنام، يساعدنا في تحديد موقفه الكلي من مذهب السحر والطلسمات، وفي معرفة اعتقاده فيما أورده في كتاب السر المكتوم، فإذا تبيّن أن للإمام موقفًا ثابتًا من السحر طوال حياته وفي جميع مصنّفاته، فيجب أنْ يُفهم كتابه السر المكتوم ضمن هذا الموقف الثابت.

وفي هذا الباب، سيتبيّن الموقف الكلي الأصلي للإمام من مذهب السحر ودعوة الكواكب، من خلال مصنّفاته المشهورة المتداولة، والتي عليها المعوّل في فهم مذهب الرّجل.

المبحث الأول: معنى السحر لغة واصطلاحًا

يُرجع الإمام الرازي معنى السحر في اللغة إلى ما لطف وخفي سببه، فقال في التفسير الكبير (٣/ ٢٢٢):

«ذكر أهل اللغة أنه في الأصل عبارة عما لطُف وخفي سببه، والسحر -بالنصب- هو الغذاء لخفائه ولطف مجاريه، قال لبيد: ونسحر بالطعام وبالشر».

ثم ساق بعض الشواهد المؤيّدة لما ذهب إليه.

ويرى الفخر الرازي أنّ السحر في اصطلاح الشرع مختص بما خفي سببه وجرى مجرى التمويه والخداع، وأنّه إذا أطلق أفاد ذم فاعله، وإذا استعمل فيما يذم ويمدح فلا يذكر إلا مقيّدًا، فقال في التفسير (٣/ ٢٢٢):

«اعلم أن لفظ السحر في عرف الشرع مختص بكل أمر يخفى سببه، ويتخيل على غير حقيقته، ويجري مجرى التمويه والخداع، **ومتى أطلق ولم يقيد أفاد ذم فاعله.**

قال تعالى: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦] يعني موّهوا عليهم حتى ظنوا أنّ حبالهم وعصيهم تسعى، وقال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦].

وقد يستعمل مقيّدًا فيما يمدح ويحمد، روي أنه قدم على رسول الله ﷺ الزبرقان ابن بدر وعمرو بن الأهتم، فقال لعمرو: خبرني عن الزبرقان، فقال: مطاع في ناديه، شديد العارضة، مانع لما وراء ظهره، فقال الزبرقان: هو والله يعلم أني أفضل منه، فقال عمرو: إنه زمن المروءة ضيّق العطن، أحمق الأب، لئيم الخال، يا رسول الله، صدقتُ فيهما، أرضاني فقلت أحسن ما علمت، وأسخطني فقلت أسوأ ما علمت، فقال رسول الله ﷺ: «إنّ من البيان لسحرًا»[1].

فسمى النبي ﷺ بعض البيان سحرًا؛ لأن صاحبه يوضح الشيء المُشكل، ويكشف عن حقيقته، بحسن بيانه، وبليغ عبارته».

المبحث الثاني: حقيقة السحر، والفارق بينه وبين المعجزات

قال الإمام الرازي في الإشارة في أصول الكلام:

«اعلم أن السحر عبارة عن رقى أجرى الله تعالى العادة بأن يخلق عقبيها أمورًا، مثل افتراق المتحابين.

والأكثرون من الأئمة جوّزوا تولّج الساحر في الروزنة الضيقة، والانتصاب على

---

١ - روى البخاري (ح٥١٤٦) ابن عمر، يقول: جاء رجلان من المشرق فخطبا، فقال النبي ﷺ: «إن من البيان لسحرًا».

وقد روى قصة الزبرقان وعمرو بن الأهتم الحاكم في المستدرك (ح٦٥٦٨).

رأس القصبة، والطيران في الهواء، ولا تتعلق قدرته إلا بما في محل قدرته، فأما المباين كالمحبة والعداوة فإنه يستحيل اقتداره عليها.

وقد أجمعت الأئمة على أنه لا يتوصل بالسحر إلى إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، وإنطاق البهائم.

وأما الكرامات: فهي أن يخرق الله تعالى العادة لدعوة الأولياء، وذلك جائز باتفاق العلماء، إلا الأستاذ أبا إسحاق فإنه وافق المعتزلة في المنع منها.

واختلفوا اختلافًا كثيرًا لا يليق بهذا المعتمد شرحه فيما يجوز ظهوره من خوارق العادات على أيدي الأولياء، والذي اختاره المحققون أنه يجوز ظهور جميع خوارق العادات على أيدي الأولياء.

واعلم أن النصوص للكتاب وإجماع الأمة ناطقة بإثبات السحر والكرامات، فمنها:

قصة أصحاب الكهف، ومنها قصة أم موسى -عليه السلام- من إلهام الله تعالى إياها حتى طابت نفسًا بإلقاء موسى في اليمّ، ومنها قصة مريم وتساقط الرطب الجني من الشجرة اليابسة، ومنها تسليم الحجر والشجر وتسبيح الحصى مع نبينا - ﷺ -، وكل ذلك من الكرامات؛ لاستحالة تقدم المعجزات على التحدي.

وأما السحر فيدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢] **والأخبار فيه كثيرة.**

فإن قيل: فبم تعرفون المعجزات من السحر والكرامات؟.

قلنا: أما الكرامات فتتميز عن المعجزات من حيث إنّ المعجزات تحصل عقيب التحدي بالنبوة، بخلاف الكرامات. وبهذا الوجه تمتاز عن السحر، فإنْ قُدِّر حصول السحر على وفق دعوى الساحر النبوةَ، فإن الله تعالى يقيض غيره من السحرة حتى يقابلونه بمثله؛ لأنّا قد بينا أنّ إجراء العادة بحصول العلم الضروري عقيب ظهور

المعجزات على أيدي الأنبياء، يدل على أنه سبق في علمه الأزلي وإرادته الأزلية أنه لا يظهر شيء منها على أيدي الكاذبين على ما شرحناه، وخلاف المعلوم ممتنع الوقوع، فهذا ما تمتاز به المعجزة عن الكرامة والسحر». [1]

المبحث الثالث: السحر له حقيقة وليس مجرّد تخييل

قال الإمام الرازي في التفسير مقرّرًا أدلة أهل السنّة في ثبوت السّحر (٣/ ٦٢٦):

«احتجوا على وقوع هذا النوع من السحر بالقرآن والخبر.

أما القرآن فقوله تعالى في هذه الآية: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾، والاستثناء يدل على حصول الآثار بسببه.

وأما الأخبار فهي واردة عنه ﷺ متواترة وآحادًا:

أحدها: ما روي أنه عليه السلام سُحِر، وأن السحر عَمِل فيه حتى قال: إنه ليخيل إلي أني أقول الشيء وأفعله ولم أقله ولم أفعله [2]، وأنّ امرأة يهودية سحرته وجعلت ذلك السحر تحت راعوفة البئر، فلما استخرج ذلك زال عن النبي ﷺ ذلك العارض [3]، وأنزل المعوذتان بسببه.

---

١ - الإشارة في أصول الكلام (ص٢٨٧).

٢ -لفظه في صحيح البخاري (ح٥٤٣٣) عن عن عائشة -رضي الله عنها- قالت : «سُحِر النبي ﷺ حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله».

٣ -روى البخاري (ح٣٢٦٨) عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سحر النبي ﷺ، حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا ودعا، ثم قال: «أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي، أتاني رجلان: فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبه؟ قال لبيد بن الأعصم، قال: في ماذا، قال: في مشط ومشاقة وجف طلعة ذكر، قال فأين هو؟ قال: في بئر ذروان». فخرج إليها النبي ﷺ، ثم رجع فقال لعائشة حين رجع: «نخلها كأنه رءوس الشياطين» فقلت استخرجته؟ فقال: «لا، أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شرًا» ثم دفنت البئر.

وثانيها: أنّ امرأة أتت عائشة -رضي الله عنها- فقالت لها: إني ساحرة، فهل لي من توبة؟ فقالت: وما سحرك؟ فقالت: صرت إلى الموضع الذي فيه هاروت وماروت ببابل لطلب علم السحر، فقالا لي: يا أمة الله لا تختاري عذاب الآخرة بأمر الدنيا، فأبيت، فقالا لي: اذهبي فبولي على ذلك الرماد، فذهبت لأبول عليه، ففكرت في نفسي، فقلت: لا أفعل، وجئت إليهما فقلت: قد فعلت، فقالا لي: ما رأيت لما فعلت؟ فقلت: ما رأيت شيئًا، فقالا لي: أنت على رأس أمر فاتقي الله ولا تفعلي، فأبيت فقالا لي: اذهبي فافعلي، فذهب ففعلت، فرأيت كأن فارسًا مقنعًا بالحديد قد خرج من فرجي فصعد إلى السماء، فجئتهما فأخبرتهما، فقالا: إيمانك قد خرج عنك، وقد أحسنت السحر، فقلت: وما هو؟ قالا: ما تريدين شيئًا فتصوريه في وهمك إلا كان، فصورت في نفسي حَبًّا من حنطة، فإذا أنا بحب، فقلت: انزرع فانزرع فخرج من ساعته سنبلًا، فقلت: انطحن فانطحن من ساعته، فقلت: انخبز فانخبز، وأنا لا أريد شيئًا أصوره في نفسي إلا حصل، فقالت عائشة: ليس لك توبة.[1]

---

١ -رواه الحاكم (ح٧٢٦٢) وصححه ووافقه الذهبي، بلفظ: عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «قدمت امرأة من أهل دومة الجندل علي جاءت تبتغي رسول الله ﷺ بعد موته حداثة ذلك، تسأله عن شيء دخلت فيه من أمر السحرة لم تعمل به، قالت عائشة لعروة : يا ابن أختي فرأيتها تبكي حين لن تجد رسول الله ﷺ فيشفيها، حتى أني لأرحمها وهي تقول : إني لأخاف أن أكون قد هلكت، كان لي زوج فغاب عني فدخلت عليَّ عجوز فشكوت إليها، فقالت : إن فعلت ما آمرك فلعله يأتيك، فلما أن كان الليل جاءتني بكلبين أسودين، فركبت أحدهما وركبت الآخر، فلم يكن مكثي حتى وقفنا ببابل، فإذا أنا برجلين معلقين بأرجلهما فقالا : ما جاء بك؟ فقلت : أتعلم السحر، فقالا : إنما نحن فتنة فلا تكفري وارجعي فأبيت، وقلت : لا، قالا : فاذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه، فذهبت وفزعت فلم أفعل، فرجعت إليهما فقالا لي : فعلت ؟ قلت : نعم، قالا : هل رأيت شيئا ؟ فقلت : لم أر شيئا، فقالا : لم تفعلي، ارجعي إلى بلادك ولا تكفري، فأبيت، فقالا: اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه، فذهبت فاقشعر جلدي وخفت ثم رجعت إليهما، فقالا : ما رأيت؟ فقلت : لم أر شيئا، فقالا : كذبت، لم تفعلي، ارجعي إلى بلادك ولا تكفري، فإنك على رأس أمرك ، فأبيت، فقالا : اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه فذهبت فبلت فيه، فرأيت فارسا متقنعا بحديد خرج مني حتى ذهب في السماء فغاب عني حتى ما أراه، =

وثالثها: ما يذكرونه من الحكايات الكثيرة في هذا الباب، وهي مشهورة».

المبحث الرابع: مبنى السحر بإجمال «السّحر مبني على الكفر بالله، وعلى الأفعال المنكرة»

قال الإمام في تفسيره (٣٠/ ٧٠٧):

«روي أن الوليد مر برسول الله ﷺ وهو يقرأ: حم السجدة، فلما وصل إلى قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣]، أنشده الوليدُ بالله وبالرحم أن يسكت.

وهذا يدل على أنه كان يعلم أنه مقبول الدعاء، صادق اللهجة، ولما رجع الوليد قال لهم: والله لقد سمعت من محمد آنفًا كلامًا ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إنّ له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه ليعلو وما يعلى عليه، فقالت قريش: صبأ الوليد! ولو صبأ لتصبأن قريش كلها.

فقال أبو جهل: أنا أكفيكموه، ثم دخل عليه محزونًا، فقال ما لك يا ابن الأخ؟ فقال: إنك قد صبوت لتصيب من طعام محمد وأصحابه، وهذه قريش تجمع لك مالًا،

=

فأتيتهما فقلت: قد فعلت فقالا فما رأيت؟ قلت: رأيت فارسا متقنعا بحديد خرج مني فذهب في السماء فغاب عني حتى ما رأى شيئا، قالا: صدقت، ذلك إيمانك خرج منك اذهبي، فقلت للمرأة: والله ما أعلم شيئا وما قالا لي شيئا، فقالا: بلى إن تريدن شيئا إلا كان، خذي هذا القمح فابذري فبذرت، فقلت: اطلعي فطلعت، وقلت أحقلي فحقلت، ثم قلت افرخي فأفرخت، ثم قلت إيبسي فيبست، ثم قلت اطحني فطحنت، ثم قلت أخبزني فخبزت، فلما رأيت أني لا أريد شيئا إلا كان سقط في يدي، وندمت والله يا أم المؤمنين، ما فعلت شيئا قط ولا أفعله أبدا. فسألت أصحاب رسول الله - حداثة وفاة رسول الله ﷺ وهم يومئذ متوافرون، فما دروا ما يقولون لها، وكلهم هاب وخاف أن يفتيها بما لا يعلم، إلا أنهم قالوا: لو كان أبواك حيين أو أحدهما لكانا يكفيانك».

ليكون ذلك عوضًا مما تقدر أنْ تأخذ من أصحاب محمد، فقال: والله ما يشبعون، فكيف أقدر أن آخذ منهم مالًا!، ولكني تفكرت في أمره كثيرًا فلم أجد شيئًا يليق به إلا أنه ساحر.

فأقول -أي الرازي-: استعظامه للقرآن، واعترافه بأنه ليس من كلام الجن والإنس، يدل على أنه كان في ادعاء السحر معاندًا؛ لأن السحر يتعلق بالجن.

والثالث[1]: أنه كان يعلم أن أمر السحر **مبني على الكفر بالله، والأفعال المنكرة، وكان من الظاهر أن محمدًا لا يدعو إلا إلى الله، فكيف يليق به السحر؟** فثبت بمجموع هذه الوجوه أنه إنما عبس وبسر لأنه كان يعلم أن الذي يقوله كذب وبهتان».

المبحث الخامس: لا بقاء للسحر ، ولا فائدة من الإتيان به

قال الإمام الرازي في تفسيره (٢٢/ ٧٠) عند قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾:

«المسألة الثانية: أنه سبحانه وتعالى لما ذكر ما أسرّوه من النجوى، حكى عنهم ما أظهروه، ومجموعه يدل على التنفير عن موسى عليه السلام ومتابعة دينه.

فأحدها: قولهم: ﴿هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وهذا طعن منهم في معجزات موسى عليه السلام ، ثم مبالغة في التنفير عنه، **لما أن كل طبع سليم يقتضي النفرة عن السحر، وكراهة رؤية الساحر**، ومن حيث إنّ الإنسان يعلم أن السحر لا بقاء له، فإذا اعتقدوا فيه السحر قالوا: كيف نتبعه؟ **فإنه لا بقاء له ولا لدينه ولا لمذهبه!**».

وقال أيضًا في التفسير (٢٢/ ٧٥) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ﴾:

« السؤال الثاني: لم نُكّر أولًا ثم عُرِّف ثانيًا؟.

---

١ - أي الوجه الثالث في أنّ الوليد كان عارفًا بقلبه صدقَ النبي ﷺ .

الجواب: كأنه قال: هذا الذي أتوا به قسم واحد من أقسام السحر، **وجميع أقسام السحر لا فائدة فيه**، ولا شك أن هذا الكلام على هذا الوجه أبلغ».

وقال في المطالب العالية (٨/ ١١٤) عند الكلام على قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾:

«فاستدل بكون دعوته إلى الله تعالى وإلى الحق، على كونه نبيًا صادقًا، **لا ساحرًا خبيثًا**».

المبحث السادس: أقسام السحر وبيان أصولها

بيّن الإمام الرازي أقسام السحر في العديد من كتبه، وبيّن الأصول التي بني عليها كلّ قسم من هذه الأقسام، وقد ذكر في تفسيره ثمانية أقسام من أقسام السحر، فقال (٣/ ٢٢٣):

«اعلم أن السحر على أقسام:

الأول: سحر الكلدانيين والكسدانيين الذين كانوا في قديم الدهر، وهم قوم يعبدون الكواكب، ويزعمون أنها هي المدبرة لهذا العالم، ومنها تصدر الخيرات والشرور، والسعادة والنحوسة، وهم الذين بعث الله تعالى إبراهيم -عليه السلام- مبطلًا لمقالتهم، ورادًّا عليهم في مذهبهم».

يبيّن الإمام الرازي أن سحر هؤلاء الصابئة الكلدانية مبني على اعتقاد تدبير الأفلاك والكواكب لهذا العالَم، ولذا كانوا يتقربون إليها بالعبادة.

ثم شرع في بيان القسم الثاني من أقسام السحر، فقال (٣/ ٢٢٥):

«**النوع الثاني من السحر: سحر أصحاب الأوهام والنفس القوية**. قالوا: اختلف الناس في أن الذي يشير إليه كل أحد بقوله: «أنا» ما هو؟ فمن الناس من يقول: إنه هو هذه البنية، ومنهم من يقول: إنه جسم صار في هذه البنية، ومنهم من يقول: بأنه موجود وليس بجسم ولا بجسماني.

أما إذا قلنا إن الإنسان هو هذه البنية، فلا شك أن هذه البنية مركبة من الأخلاط الأربعة، فلم لا يجوز أن يتفق في بعض الأعصار الباردة أن يكون مزاجه مزاجًا من الأمزجة في ناحية من النواحي يقتضي القدرة على خلق الجسم، والعلم بالأمور الغائبة عنا والمتعذرة، وهكذا الكلام إذا قلنا الإنسان جسم سار في هذه البنية، أما إذا قلنا: إنّ الإنسان هو النفس، فلم لا يجوز أن يقال: النفوس مختلفة، فيتفق في بعض النفوس إن كانت لذاتها قادرة على هذه الحوادث الغريبة، مطلعة على الأسرار الغائبة، فهذا الاحتمال مما لم تقم دلالة على فساده سوى الوجوه المتقدمة، وقد بان بطلانها، ثم الذي يؤكد هذا الاحتمال وجوه...الخ».

وههنا لا بد من تنبيه مهم، وهو أنّ الإمام الرازي عند عرضه لأقوال المذاهب والفِرَق في بعض الأحيان، تراه يسوق كلامهم على لسان نفسه لا على لسانهم، دون أنْ يزيّف الأقوال الباطلة، خصوصًا إنْ أبطلها في مواضع أخرى من نفس الكتاب، أو أشار إلى بطلانها في ثنايا كلامه، فيتوهم من لا علم له بأسلوبه أنّه هو القائل بتلك الأقوال.

ومن هذا قوله في النصّ السابق: «فهذا الاحتمال مما لم تقم دلالة على فساده سوى الوجوه المتقدمة، وقد بان بطلانها، ثم الذي يؤكد هذا الاحتمال وجوه...الخ»، فهو لا يعتقد بأنّ النفس الإنسانية قادرةٌ على الخلق وعالمة بالمُغَيَّبات، لكنّه يريد بيان مذهب القائلين بهذا النوع من السحر كما يقولون به هم، وإن ظَهَر أنّه هو القائل، والذي يدلّ على ذلك أنّه أبطل هذا المذهب في العديد من كتبه، وأبطله في نفس هذا الكتاب في مواضع متعددة، وقام ببيان بطلانه في ثنايا حديثه عن أقسام السحر كما سيأتي، ومع هذا فلا أستبعد أنْ يأتي أحد الشانئين وينسب هذا القول للإمام الرازي، كما نسبوا إليه الأمر بالسحر وعبادة الأوثان والكواكب، مما سيظهر بطلانه عند تفنيد افتراءات الخصوم على هذا الإمام الهمام.

ثم قال الإمام الرازي بعد بيان تلك الوجوه (٣/ ٢٢٦):

«إذا عرفت هذا فنقول: النفوس التي تفعل هذه الأفاعيل قد تكون قوية جدًا، فتستغني في هذه الأفعال عن الاستعانة بالآلات والأدوات، وقد تكون ضعيفة فتحتاج إلى الاستعانة بهذه الآلات. وتحقيقه: أنّ النفس إذا كانت مستعلية على البدن شديدة الانجذاب إلى عالم السماء كانت كأنها روح من الأرواح السماوية، فكانت قوية على التأثير في مواد هذا العالم، أما إذا كانت ضعيفة شديدة التعلق بهذه الذات البدنية، فحينئذ لا يكون لها تصرف البتة إلا في هذه البدن، فإذا أراد هذا الإنسان صيرورتها بحيث يتعدى تأثير مِن بدنها إلى بدن آخر، اتخذ تمثال ذلك الغير ووضعه عند الحس واشتغل الحس به، فيتبعه الخيال عليه، وأقبلت النفس الناطقة عليه، فقويت التأثيرات النفسانية والتصرفات الروحانية، ولذلك أجمعت الأمم على أنه لا بد لمزاولة هذه الأعمال من انقطاع المألوفات والمشتهيات، وتقليل الغذاء والانقطاع عن مخالطة الخلق. وكلما كانت هذه الأمور أتم كان ذلك التأثير أقوى، فإذا اتفق أنْ كانت النفس مناسبة لهذا الأمر نظرًا إلى ماهيتها وخاصيتها عَظُم التأثير».

ثم تكلّم عن الرُّقى والدَّخن، فقال (٣/ ٢٢٧):

«وأما الرقى فإن كانت معلومة فالأمر فيها ظاهر؛ لأن الغرض منها أن حس البصر كما شغلناه بالأمور المناسبة لذلك الغرض، فحس السمع نشغله أيضًا بالأمور المناسبة لذلك الغرض، فإنّ الحواس متى تطابقت على التوجه إلى الغرض الواحد، كان توجه النفس إليه حينئذ أقوى. وأما إن كانت بألفاظ غير معلومة، حصلت للنفس هناك حالة شبيهة بالحيرة والدهشة، فإنّ الإنسان إذا اعتقد أن هذه الكلمات إنما تقرأ للاستعانة بشيء من الأمور الروحانية، ولا يدري كيفية تلك الاستعانة، حصلت للنفس هناك حالة شبيهة بالحيرة والدهشة، ويحصل للنفس في أثناء ذلك انقطاع عن المحسوسات، وإقبال على ذلك الفعل وجدٌّ عظيم، فيقوى التأثير النفساني فيحصل الغرض.

وهكذا القول في الدخن.

قالوا: فقد ثبت أنّ هذا القدر من القوة النفسانية مشتغل بالتأثير، فإن انضم إليه النوع الأول من السحر، وهو الاستعانة بالكواكب وتأثيراتها، عَظُم التأثير، بل هاهنا نوعان آخران:

الأول: أن النفوس التي فارقت الأبدان قد يكون فيها ما هو شديد المشابهة لهذه النفوس في قوتها وفي تأثيراتها، فإذا صارت تلك النفوس صافية لم يبعد أن ينجذب إليها ما يشابهها من النفوس المفارقة، ويحصل لتلك النفوس نوع ما من التعلق بهذا البدن، فتتعاضد النفوس الكثيرة على ذلك الفعل، وإذا كملت القوة وتزايدت قَوِيَ التأثير.

الثاني: أن هذه النفوس الناطقة إذا صارت صافية عن الكدورات البدنية، صارت قابلة للأنوار الفائضة من الأرواح السماوية والنفوس الفلكية، فتقوى هذه النفوس بأنوار تلك الأرواح، فتقوى على أمور غريبة خارقة للعادة.

فهذا شرح سحر أصحاب الأوهام والرقى».

مما سبق يُعلّم أنّ هذا النوع من السحر مشترك مع النوع الأول في اعتقاد تأثير موجود غير الله تعالى، وقد يجتمع هذا النوع من السحر مع النوع الأوّل.

ثم قال شارحًا النوع الثالث من أنواع السحر (٣/ ٢٢٧-٢٢٨):

«**النوع الثالث من السحر: الاستعانة بالأرواح الأرضية**. واعلم أنّ القول بالجن مما أنكره بعض المتأخرين من الفلاسفة والمعتزلة، أما أكابر الفلاسفة فإنهم ما أنكروا القول به، إلا أنهم سموها بالأرواح الأرضية، وهي في أنفسها مختلفة، منها خيرة ومنها شريرة، فالخيرة هم مؤمنو الجن، والشريرة هم كفار الجن وشياطينهم. ثم قال الخلف منهم: هذه الأرواح جواهر قائمة بأنفسها لا متحيزة ولا حالة في المتحيز، وهي قادرة عالمة مدركة للجزئيات، واتصال النفوس الناطقة بها أسهل من اتصالها بالأرواح السماوية، إلا أن القوة الحاصلة للنفوس الناطقة بسبب اتصالها بهذه الأرواح الأرضية أضعف من القوة الحاصلة إليها بسبب اتصالها بتلك الأرواح السماوية. أما أن

الاتصال أسهل؛ فلأن المناسبة بين نفوسنا وبين هذه الأرواح الأرضية أسهل، ولأن المشابهة والمشاكلة بينهما أتم وأشد من المشاكلة بين نفوسنا وبين الأرواح السماوية، وأما أن القوة بسبب الاتصال بالأرواح السماوية أقوى؛ فلأن الأرواح السماوية هي بالنسبة إلى الأرواح الأرضية كالشمس بالنسبة إلى الشعلة، والبحر بالنسبة إلى القطرة، والسلطان بالنسبة إلى الرعية.

قالوا وهذه الأشياء وإن لم يقم على وجودها برهان قاهر، فلا أقل من الاحتمال والإمكان. ثم إن أصحاب الصنعة وأرباب التجربة شاهدوا أنّ الاتصال بهذه الأرواح الأرضية يحصل بأعمال سهلة قليلة من الرقى والدخن والتجريد. **فهذا النوع هو المسمى بالعزائم وعمل تسخير الجن**».

فهذا النوع من السحر قائم على طلب مساعدة الجنّ، بأعمال سهلة قليلة من الرقى والدخن والتجريد.

«**النوع الرابع من السحر: التخيلات والأخذ بالعيون**، وهذا الأخذ مبني على مقدمات:

إحداها: أن أغلاط البصر كثيرة، فإن راكب السفينة إذا نظر إلى الشط رأى السفينة واقفة والشط متحركاً، وذلك يدل على أن الساكن يرى متحركاً، والمتحرك يرى ساكناً، والقطرة النازلة ترى خطاً مستقيماً.... الخ.

... فهذه الأشياء قد هدت العقول إلى أن القوة الباصرة قد تبصر الشيء على خلاف ما هو عليه في الجملة، لبعض الأسباب العارضة.

وثانيها: أن القوة الباصرة إنما تقف على المحسوسات وقوفاً تاماً، إذا أدركت المحسوس في زمان له مقدار ما، فأما إذا أدركت المحسوس في زمان صغير جداً، ثم أدركت بعده محسوساً آخر وهكذا، فإنه يختلط البعض بالبعض، ولا يتميز بعض المحسوسات عن البعض، وذلك فإن الرحى إذا أخرجت من مركزها إلى محيطها خطوطاً كثيرة بألوان مختلفة ثم استدارات، فإن الحس يرى لوناً واحداً كأنه مركب من كل تلك الألوان.

وثالثها: أنّ النفس إذا كانت مشغولة بشيء، فربما حضر عند الحس شيء آخر ولا يشعر الحس به البتة، كما أن الإنسان عند دخوله على السلطان قد يلقاه إنسان آخر ويتكلم معه فلا يعرفه ولا يفهم كلامه، لما أنّ قلبه مشغول بشيء آخر، وكذا الناظر في المرآة، فإنه ربما قصد أن يرى قذاة في عينه فيراها، ولا يرى ما هو أكبر منها إن كان بوجهه أثر، أو بجبهته أو بسائر أعضائه التي تقابل المرآة، وربما قصد أنْ يرى سطح المرآة هل هو مستو أم لا، فلا يرى شيئاً مما في المرآة. إذا عرفت هذه المقدمات سهل عند ذلك تصور كيفية هذا النوع من السحر، وذلك لأن المشعبذ الحاذق يُظهر عمل شيء يشغل أذهان الناظرين به، ويأخذ عيونهم إليه، حتى إذا استغرقهم الشغل بذلك الشيء والتحديق نحوه، عمل شيئاً آخر عملاً بسرعة شديدة، فيبقى ذلك العمل خفياً لتفاوت الشيئين، أحدهما اشتغالهم بالأمر الأول، والثاني سرعة الإتيان بهذا العمل الثاني، وحينئذ يظهر لهم شيء آخر غير ما انتظروه، فيتعجبون منه جداً، ولو أنه سكت ولم يتكلم بما يصرف الخواطر إلى ضد ما يريد أن يعمله، ولم تتحرك النفوس والأوهام إلى غير ما يريد إخراجه، لفطن الناظرون لكل ما يفعله، فهذا هو المراد من قولهم: إن المشعبذ يأخذ بالعيون، لأنه بالحقيقة يأخذ العيون إلى غير الجهة التي يحتال فيها، وكلما كان أخذه للعيون والخواطر وجذبه لها إلى سوى مقصوده أقوى، كان أحذق في عمله، وكلما كانت الأحوال التي تفيد حس البصر نوعاً من أنواع الخلل أشد، كان هذا العمل أحسن، مثل أن يجلس المشعبذ في موضع مضيء جداً، فإن الضوء يفيد البصر كلالاً واختلالاً، وكذا الظلمة الشديدة، وكذلك الألوان المشرقة القوية تفيد البصر كلالاً واختلالاً، والألوان المظلمة قلما تقف القوة الباصرة على أحوالها، فهذا مجامع القول في هذا النوع من السحر».

مما سبق يتبيّن أنّ هذا النوع من السحر ليس قائمًا على اعتقاد مؤثر غير الله تعالى من الكواكب والأفلاك، أو من النفوس والروحانيات، وليس قائمًا أيضًا على التعامل مع الجنّ وطلب المعونة منهم، بل هو خداع للبصر عن طريق التخييل ومراوغة العيون.

ثم بيّن الإمام الفخر النوع الخامس من أنواع السحر فقال (٣/ ٢٢٩):

«**النوع الخامس من السحر: الأعمال العجيبة التي تظهر من تركيب الآلات المركبة على النسب الهندسية تارة، وعلى ضروب الخيلاء أخرى.**

مثل فارسين يقتتلان فيقتل أحدهما الآخر، وكفارس على فرس في يده بوق كلما مضت ساعة من النهار ضرب البوق من غير أن يمسه أحد. ومنها الصور التي يصورها الروم والهند حتى لا يفرق الناظر بينها وبين الإنسان، حتى يصورونها ضاحكة وباكية، حتى يفرق فيها بين ضحك السرور، وبين ضحك الخجل، وضحك الشامت، فهذه الوجوه من لطيف أمور المخايل.

وكان سحر سحرة فرعون من هذا الضرب.

ومن هذا الباب تركيب صندوق الساعات.

ويندرج في هذا الباب علم جر الأثقال، وهو أن يجر ثقيلاً عظيماً بآلة خفيفة سهلة.

وهذا في الحقيقة لا ينبغي أن يعد من باب السحر؛ لأن لها أسباباً معلومة نفيسة، من اطلع عليها قدر عليها، إلا أن الاطلاع عليها لمّا كان عسيراً شديداً لا يصل إليه إلا الفرد بعد الفرد، لا جرم عدّ أهل الظاهر ذلك من باب السحر».

وهذا النوع من السحر قائم على أسباب عادية معروفة وقوانين كونية مطّردة.

ثم ذكر الإمام النوع السادس والسابع والثامن من السحر، فقال (٣/ ٢٣٠):

«**النوع السادس من السحر: الاستعانة بخواص الأدوية**، مثل أن يجعل في طعامه بعض الأدوية المبلدة المزيلة للعقل، والدخن المسكرة، نحو دماغ الحمار، إذا تناوله الإنسان تبلد عقله وقلت فطنته. واعلم أنه لا سبيل إلى إنكار الخواص، فإنّ أثر المغناطيس مشاهد، إلا أن الناس قد أكثروا فيه، وخلطوا الصدق بالكذب والباطل بالحق.

النوع السابع من السحر: تعليق القلب، وهو أن يدّعي الساحر أنه قد عرف

الاسم الأعظم، وأن الجن يطيعونه وينقادون له في أكثر الأمور، فإذا اتفق أنْ كان السامع لذلك ضعيف العقل، قليل التمييز، اعتقد أنه حق، وتعلق قلبه بذلك، وحصل في نفسه نوع من الرعب والمخافة، وإذا حصل الخوف ضعفت القوى الحساسة، فحينئذ يتمكن الساحر من أن يفعل حينئذ ما يشاء، وإن من جرب الأمور وعرف أحوال أهل العلم، عَلِمَ أنّ لتعلق القلب أثراً عظيماً في تنفيذ الأعمال وإخفاء الأسرار.

النوع الثامن من السحر: السعي بالنميمة، والتضريب من وجوه خفيفة لطيفة، وذلك شائع في الناس.

فهذا جملة الكلام في أقسام السحر، وشرح أنواعه وأصنافه، والله أعلم».

فهذه ثمانية أنواع من السّحر فصّلها الإمام الرازي وبينها بيانًا شافيًا، وبيّن الأصول التي بُني عليها كلّ نوع، ومنه يُعلم أنّ النوع الأول والثاني يشتركان في وجود مدبّر غير الله تعالى، وأنّ النوع الثالث مبني على الاستعانة بالجن، وأما سائر الأنواع فليس فيها اعتقاد وجود مؤثر غير الله تعالى، ولا استعانة بالجن والأرواح الأرضية، وإنما هي أمور لها أسباب عادية معلومة، قد يتقنها بعض الناس دون بعض.

المبحث السابع: الله تعالى لا يأمر بالسحر

قال الإمام الفخر الرازي في تفسيره (٣/ ٦٣٣):

«أما قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ فاعلم أن الإذن حقيقة في الأمر، **والله لا يأمر بالسحر**، ولأنه تعالى أراد عيبهم وذمهم، ولو كان قد أمرهم به لما جاز أن يذمهم عليه، فلا بد من التأويل وفيه وجوه:

أحدها: قال الحسن: المراد منه التخلية، يعني السحر إذا سحر إنسانًا فإن شاء الله منعه منه وإن شاء خلى بينه وبين ضرر السحر.

وثانيها: قال الأصم: المراد إلا بعلم الله، وإنما سمي الأذان أذانًا لأنه إعلام

للناس بوقت الصلاة، وسمي الأذان إذنًا لأن بالحاسة القائمة به يدرك الإذن، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ﴾ [التوبة: ٣] أي إعلام، وقوله: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] معناه: فاعلموا وقوله: ﴿ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] يعني أعلمتكم.

وثالثها: أن الضرر الحاصل عند فعل السحر إنما يحصل بخلق الله وإيجاده وإبداعه، وما كان كذلك فإنه يصح أن يضاف إلى إذن الله تعالى، كما قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] .

ورابعها: أن يكون المراد بالإذن الأمر، وهذا الوجه لا يليق إلا بأن يفسر التفريق بين المرء وزوجه بأن يصير كافرًا، والكفر يقتضي التفريق، فإن هذا حكم شرعي، وذلك لا يكون إلا بأمر الله تعالى».

المبحث الثامن: حكم الاشتغال بالسّحر «السّحر الكفري المخرج من الملّة، والسّحر المُحرّم غير المُخرج من الملّة»

لّما كان الحكم على الشيء فرعًا عن تصوّره، قام الإمام الرازي بشرح أقسام السحر شرحًا وافيًا كما سبق، مبينًا الأصول التي بُني عليها كل نوع، ثم أتبع ذلك بالحديث عن حكم الاشتغال بكل قسم من هذه الأقسام، واستهل هذا الموضوع بذكر اختلاف الفقهاء في حكم الاشتغال بالسحر، فقال (٣/ ٢٣٢):

«اختلف الفقهاء في أن الساحر هل يكفر أم لا.

روي عن النبي ﷺ أنه قال: من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقهما بقول فقد كفر بما أنزل على محمد[1]، عليه السلام.

وبما أنّ كل نوع من أنواع السحر له أصوله المستقلة، فيختلف الحكم عليها بناء

---

١ - رواه أحمد (ح ٩٥٣٢) بلفظ: من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدّقه بما يقول..الخ .

على اختلاف أصولها، فقال عن حكم الاشتغال بسحر الصابئة والكلدانيين (٣/ ٢٣٢):

«واعلم أنه لا نزاع بين الأمة في أن من اعتقد أن الكواكب **هي المدبرة لهذا العالم**، وهي الخالقة لما فيه من الحوادث والخيرات والشرور، **فإنه يكون كافرًا على الإطلاق**، وهذا هو النوع الأول من السحر».

إذن، فهو يقول بكفر المشتغل بالنوع الأول من السحر؛ لأنه مبني على اعتقاد التدبير والخالقية في الكواكب والأفلاك.

وهذا المذهب الذي حكم بكفره، هو مذهب الصابئة بجميع فرقهم، الذين بُني كتاب السر المكتوم على دينهم كما ذكر ابن تيمية، بما فيهم مفوّضة الصابئة، الذين قال عنهم الرازي:

«ومنهم من اعتقد حدوثها وكونها مخلوقة للإله الأكبر، إلا أنهم قالوا: هي مخلوقة للإله الأكبر وخالقةٌ لأحوال هذا العالَم، وهؤلاء هم الذين اعتقدوا أنها وسائط بين الإله الأكبر وبين أحوال هذا العالَم»[1].

ثم تحدّث عن حكم الاشتغال بالنوع الثاني، فقال (٣/ ٣٢٣):

«أما النوع الثاني: وهو أن يعتقد أنه قد يبلغ روح الإنسان في التصفية والقوة، إلى حيث يقدر بها على إيجاد الأجسام والحياة والقدرة، وتغيير البنية والشكل، **فالأظهر إجماع الأمة أيضًا على تكفيره**».

فالاشتغال بهذا النوع أيضًا كفر؛ لأنه قائم على أنّ النفس قادرة على التدبير والخلق.

وقال في تفسيره (٣/ ٦٣١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾:

---

١ - أسرار التنزيل (ص٢٦٥).

«المسألة الأولى: ذكروا في تفسير هذا التفريق وجهين:

الأول: أن هذا التفريق إنما يكون **بأن يعتقد أن ذلك السحر مؤثر في هذا التفريق فيصير كافرًا**، وإذا صار كافرًا بانت منه امرأته، فيحصل تفرق بينهما.

الثاني: أنه يفرق بينهما بالتمويه والحيل والتضريب وسائر الوجوه المذكورة».

وقال عن حكم النوع الثالث (٣/ ٢٣٢):

«أما النوع الثالث: وهو أن يعتقد الساحر أنه قد يبلغ في التصفية وقراءة الرقى، وتدخين بعض الأدوية، إلى حيث يخلق الله تعالى عقيب أفعاله على سبيل العادة الأجسامَ والحياة، والعقل وتغيير البنية والشكل، فههنا المعتزلة اتفقوا على تكفير من يجوّز ذلك، قالوا: لأنه مع هذا الاعتقاد لا يمكنه أن يعرف صدق الأنبياء والرسل. وهذا ركيك من القول؛ فإنّ لقائل أن يقول: إنّ الإنسان لو ادعى النبوة وكان كاذبًا في دعواه، فإنه لا يجوز من الله تعالى إظهار هذه الأشياء على يده لئلا يحصل التلبيس، أما إذا لم يدع النبوة وأظهر هذه الأشياء على يده، لم يفض ذلك إلى التلبيس، فإن المحق يتميز عن المبطل، بما أن المحق تحصل له هذه الأشياء مع ادعاء النبوة، والمبطل لا تحصل له هذه الأشياء مع ادعاء النبوة».

يضعّف هنا الإمامُ الرازي دليلَ المعتزلة على تكفير مَن يجوّز هذا النوع من السحر، ويرى أنّ هذا الفعل ليس كفرًا مخرجًا من الملة، لكنّه يرى أنّ استباحة هذا النوع كفر، فقال (٣/ ٢٣٣):

«**فإن اعتقد أنّ إتيانه به مباح كفر**؛ لأنه حَكَمَ على المحظور بكونه مباحًا».

ثم قال الإمام عن حكم الاشتغال ببقية أنواع السحر الثمانية (٣/ ٢٣٢):

«وأما سائر الأنواع التي عددناها من السحر فلا شك أنه ليس بكفر».

وخلاصة الكلام، أنّ الاشتغال بالسحر المبني على اعتقاد تأثير غير الله تعالى من الكواكب والأفلاك، أو النفوس والأرواح، لا شك في كونه كفرًا، وأما السحر الذي لا يبنى على اعتقاد كفري فليس بكفر، وإن كان فِسْقًا ومُحَرَّمًا.

ولذا، فإن الإمام الفخر بعد أنْ بيّن حكم الاشتغال بهذه الأنواع، عقّبه بالحديث عن مسألة قتل الساحر.

المبحث التاسع: التفصيل في قَتلِ الساحر

قال الإمام الرازي في تفسيره بعد بيان حكم الاشتغال بالسحر، وبيان أنّ بعضه كفر وبعضه فسق (٣/ ٢٣٣):

«المسألة السابعة: في أنه هل يجب قتلهم أم لا؟

أما النوع الأول: وهو أن يعتقد في الكواكب كونها آلهة مدبرة.

والنوع الثاني: وهو أن يعتقد أن الساحر قد يصير موصوفًا بالقدرة على خلق الأجسام، وخلق الحياة والقدرة والعقل، وتركيب الأشكال.

فلا شك في كفرهما، فالمسلم إذا أتى بهذا الاعتقاد كان كالمرتد، **يستتاب فإن أصر قتل**. وروي عن مالك وأبي حنيفة **أنه لا تقبل توبته**».

بيّن الإمامُ أنّ المشتغل بالنوع الأول والثاني من السحر يجب قتلهما، لأنّ هذين النوعين من السحر قائمان على اعتقاد تدبير الأفلاك والأرواح، فالاشتغال بهما كفر، وبالتالي فإن المسلم إذا أتى بأحد هذين النوعين كان كالمرتد.

أما النوع الثالث، فقد رجّح الإمام عدم كونه مخرجًا من الملة كما سبق، فالمشتغل به ليس كافرًا مرتدًا لكنه فاسق، قال الإمام (٣/ ٢٣٣):

«إذا ثبت أنه ليس بكافر، وثبت أنه ممكن الوقوع، فإذا أتى الساحر بشيء من ذلك:

-**فإن اعتقد أن إتيانه به مباحٌ كَفَر**؛ لأنه حَكَمَ على المحظور بكونه مباحًا.

-وإن اعتقد حرمته:

فعند الشافعي -رضي الله عنه- أن حكمه حكم الجناية، إنْ قال: إني سحرته، وسحري يقتل غالبًا، يجب عليه القَوَد، وإن قال: سحرته، وسحري قد يقتل وقد لا

يقتل، فهو شبه عمد، وإن قال سحرت غيره فوافق اسمه فهو خطأ، تجب الدية مخففة في ماله؛ لأنه ثبت بإقراره، إلا أن تصدقه العاقلة، فحينئذ تجب عليهم، هذا تفصيل مذهب الشافعي رضي الله عنه.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة -رحمه الله- أنه قال: يقتل الساحر إذا علم أنه ساحر، ولا يستتاب، ولا يقبل قوله: إني أترك السحر وأتوب منه، فإذا أقر أنه ساحر، فقد حل دمه، وإن شهد شاهدان على أنه ساحر، أو وصفوه بصفة يعلم أنه ساحر، قُتِل ولا يستتاب، وإن أقر بأني كنت أسحر مرة وقد تركت ذلك منذ زمان، قُبِل منه ولم يقتل».

ثم ساق الإمام حجّة كلّ من الشافعية والأحناف على ما ذهبوا إليه، وأجاب عن استدلال الأحناف، فقال (٣/ ٢٣٣):

«واحتج أصحابنا بأنه لما ثبت أن هذا النوع ليس بكفر فهو فسق، فإن لم يكن جناية على حق الغير كان الحق هو التفصيل الذي ذكرناه. الثاني: أن ساحر اليهود لا يقتل لأنه -عليه الصلاة والسلام- سحره رجل من اليهود يقال له لبيد بن أعصم، وامرأة من يهود خيبر يقال لها زينب، فلم يقتلها، فوجب أن يكون المؤمن كذلك، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين»[1].

واحتج أبو حنيفة -رحمه الله- على قوله بأخبار:

أحدها: ما روى نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرتها وأخذوها، فاعترفت بذلك، فأمرت عبد الرحمن بن زيد فقتلها، فبلغ عثمان فأنكره، فأتاه ابن عمر وأخبره أمرها، فكأن عثمان إنما أنكر ذلك لأنها قتلت بغير إذنه.

---

١ -روى أبو داود (ح٢٦٤١) عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- أنّ النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى **يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله**، وأن يستقبلوا قبلتنا، وأن يأكلوا ذبيحتنا، وأن يصلوا صلاتنا، **فإذا فعلوا ذلك** حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، **لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين**». ورواه الترمذي (ح٢٦٠٨) والنسائي في الكبرى (ح٨٦٨٠) وأحمد (ح١٣٠٧٨).

وثانيها: ما روى عمرو بن دينار أنه ورد كتاب عمر -رضي الله عنه- أن اقتلوا كل ساحر وساحرة، فقتلنا ثلاث سواحر.

وثالثها: قال علي بن أبي طالب: إن هؤلاء العرافين كهان العجم، فمن أتى كاهنا يؤمن له بما يقول فقد برىء مما أنزل الله على محمد ﷺ.

والجواب: لعل السحرة الذين قتلوا كانوا من الكفرة، فإنّ حكاية الحال يكفي في صدقها صورة واحدة».

ثم انتقل الإمام الفخر لبيان ما يترتب على الاشتغال بسائر أنواع السحر، فقال (٣/ ٢٣٣):

«وأما سائر أنواع السحر، أعني الإتيان بضروب الشعبذة، والآلات العجيبة المبنية على ضروب الخيلاء، والمبنية على النسب الهندسية، وكذلك القول فيمن يوهم ضروبًا من التخويف والتقريع، حتى يصير من به السوداء محكم الاعتقاد فيه، ويتمشى بالتضريب والنميمة، ويحتال في إيقاع الفرقة بعد الوصلة، ويوهم أن ذلك بكتابة يكتبها من الاسم الأعظم، فكل ذلك ليس بكفر.

وكذلك القول في دفن الأشياء الوسخة في دور الناس، وكذا القول في إيهام أن الجن يفعلون ذلك، وكذا القول فيمن يدس الأدوية المبلدة في الأطعمة، **فإن شيئًا من ذلك لا يبلغ حد الكفر، ولا يوجب القتل البتة.**

فهذا هو الكلام الكلي في السحر، والله الكافي والواقي».

وخلاصة الكلام، أنّ السحر منه ما هو مخرج من الملة، ومنه ما هو محرم غير مخرج من الملة، وضابط السحر المكفّر هو كونه مبنيًا على اعتقاد كفري، أمّا سائر أنواع السحر المبنية على أسباب عادية يعرفها كثير من الناس، فهي من السحر غير المخرج، بل وفي تسميتها سحرًا تسامح.

المبحث العاشر: تعلّم السحر وتعليمه للتمييز بينه وبين المعجزات ليس قبيحًا ولا محظورًا، والاعتقادُ به والعمل هو المحظور

سبق أنْ ذكرنا حُكم العمل بالسحر والاشتغال به عند الإمام الفخر، وأنّ من السحر ما يخرج فاعله من الإسلام، ومنه ما يوجب فسقه دون كفره، وقد تكلّم الإمام عن مسألة أخرى متعلّقة بالسّحر، وهي حكم تعلّمه لا للعمل به وإنما للتمييز بينه وبين المعجزات، وذهب إلى أنّ مجرّد تعلّم السحر لهذا الغرض ليس محظورًا، بل لا بدّ منه، فقال في تفسيره (٣/ ٢٧٥):

«**المسألة الخامسة: في أنّ العِلم بالسحر غير قبيح ولا محظور.**

اتفق المحققون على ذلك؛ لأن العلم لذاته شريف، وأيضًا لعموم قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

ولأن السحر لو لم يكن يُعلم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز، والعلم بكون المعجز معجزًا واجب، وما يتوقف الواجب عليه فهو واجب، فهذا يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجبًا، وما يكون واجبًا كيف يكون حرامًا وقبيحًا؟!».

وهذا لا يعني أنّ تعلّم السحر بدقائقه وتفاصيله المعروفة عند أهله هو الواجب، بل القَدر الواجب منه ما يمكّن صاحبه من التفريق بين السحر والمُعجز، كمعرفة علامات السحر وصفات الساحر وأفعاله وأقواله التي يتميّز بها.

وقد ذكر الإمام الفخر أدلة أبي مسلم -رحمه الله- في أنّ الملائكة لم يُنزَل عليهما سحر، ثم نقدَها، وبيّن أنّ تعلّم السحر ليس كفرًا إذا كان لغرض شرعي صحيح، فقال (٣/ ٢٣٤):

«أما قوله - أبو مسلم-: لو نزل السحر عليهما لكان مُنزل ذلك السحر هو الله تعالى.

قلنا: تعريف صفة الشيء قد يكون لأجل الترغيب في إدخاله في الوجود، **وقد يكون لأجل أن يقع الاحتراز عنه،** كما قال الشاعر: عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه...

قوله ثانيًا: أنّ تعليم السحر كفر لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾.

فالجواب: أنّا بينّا أنه واقعة حال، فيكفي في صدقها صورة واحدة، **وهي ما إذا اشتغل بتعليم سحر من يقول بإلهية الكواكب، ويكون قصده من ذلك التعليم إثبات أن ذلك المذهب حق.**

قوله ثالثًا: أنه لا يجوز بعثة الأنبياء -عليهم السلام- لتعليم السحر، فكذا الملائكة.

قلنا: لا نسلم أنه لا يجوز بعثة الأنبياء -عليهم السلام- لتعليمه، **بحيث يكون الغرض من ذلك التعليم التنبيه على إبطاله.**

قوله رابعًا: إنما يضاف السحر إلى الكفرة والمَرَدَة، فكيف يضاف إلى الله تعالى ما ينهى عنه؟

قلنا: **فرق بين العمل وبين التعليم،** فلم لا يجوز أن يكون العمل منهيًا عنه، **وأما تعليمه لغرض التنبيه على فساده فإنه يكون مأمورًا به**».

من الواضح أنّ الإمام يفرّق بين تعلّم السحر لاعتقاده بكونه حقًا، وتعلّمه لغرض التنبيه على فساده، وكذلك نجده يفرّق بين تعلّم السحر وبين العمل به، فالمحظور هو الاشتغال بالسحر والعملُ به.

وقال الإمام في تفسيره (٣/ ٦١٧):

«اعلم أنّ هذا هو نوع آخر من **قبائح أفعالهم،** وهو اشتغالهم بالسحر، وإقبالهم عليه، ودعاؤهم الناس إليه».

فالعمل بالسحر والاشتغال به هو القبيح المحظور.

ولمّا تكلّم الإمام عن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾، أورد إشكالًا ثم أجاب عنه، فقال:

«أما قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ فظاهر الآية يقتضي أنهم إنما كفروا لأجل أنهم كانوا يعلمون الناس السحر، لأن ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلّية، وتعليم ما لا يكون كفرًا لا يوجب الكفر، فصارت الآية دالة على أن تعليم السحر كفر، وعلى أن السحر أيضًا كفر.

ولمن منع ذلك أن يقول: لا نسلم أن ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية، بل المعنى أنهم كفروا وهم مع ذلك يعلمون الناس السحر.

فإن قيل: هذا مشكل؛ لأن الله تعالى أخبر في آخر الآية أن الملكين يعلمان الناس السحر، فلو كان تعليم السحر كفرًا لزم تكفير الملكين، وإنه غير جائز، لما ثبت أن الملائكة بأسرهم معصومون. وأيضًا، فلأنكم قد دللتم على أنه ليس كل ما يسمى سحرًا فهو كفر.

قلنا: اللفظ المشترك لا يكون عامًا في جميع مسمياته، فنحن نحمل هذا السحر الذي هو كفر على النوع الأول من الأشياء المسماة بالسحر، **وهو اعتقاد إلهية الكواكب والاستعانة بها في إظهار المعجزات وخوارق العادات، فهذا السحر كفر**، والشياطين إنما كفروا لإتيانهم بهذا السحر لا بسائر الأقسام.

وأما الملكان فلا نسلم أنهما علّما هذا النوع من السحر، بل لعلهم يعلمان سائر الأنواع على ما قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾.

وأيضًا: فبتقدير أن يقال: إنهما علّما هذا النوع، **لكن تعليم هذا النوع إنما يكون كفرًا إذا قصد المعلّم أن يعتقد حقيته وكونه صوابًا، فأما أن يعلمه ليحترز عنه فهذا التعليم لا يكون كفرًا**، وتعليم الملائكة كان لأجل أن يصير المكلف محترزًا عنه، على ما قال تعالى حكاية عنهما: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾.

وأما الشياطين الذين علّموا الناس السحر، فكان مقصودهم اعتقاد حقية هذه الأشياء، فظهر الفرق».

المبحث الحادي عشر: السبب في إنزال الملكين لتعليم السّحر

بعد أنْ أثبت الإمامُ الرازي كون هاروت وماروت مَلَكين من الملائكة، شرع في بيان وجوه إنزالها بالسحر، وذكر جميع الوجوه الممكنة، فقال (٣/ ٦٣١):

«السبب في إنزالها وجوه:

أحدها: أنّ السحرة كثرت في ذلك الزمان، واستنبطت أبوابًا غريبة في السحر، وكانوا يدّعون النبوة ويتحدون الناس بها، فبعث الله تعالى هذين الملكين لأجل أن يعلما الناس أبواب السحر **حتى يتمكنوا من معارضة أولئك الذين كانوا يدّعون النبوة كذبًا**، ولا شك أن هذا من أحسن الأغراض والمقاصد.

وثانيها: أن العلم بكون المعجزة مخالفة للسحر متوقف على العلم بماهية المعجزة وبماهية السحر، والناس كانوا جاهلين بماهية السحر، فلا جرم هذا تعذرت عليهم معرفة حقيقة المعجزة، فبعث الله هذين الملكين لتعريف ماهية السحر لأجل هذا الغرض.

وثالثها: لا يمتنع أن يقال: السحر الذي يوقع الفرقة بين أعداء الله والألفة بين أولياء الله كان مباحًا عندهم أو مندوبًا، فالله تعالى بعث الملكين لتعليم السحر لهذا الغرض، ثم إنّ القوم تعلموا ذلك منهما واستعملوه في الشر وإيقاع الفرقة بين أولياء الله والألفة بين أعداء الله.

ورابعها: أن تحصيل العلم بكل شيء حسن، ولما كان السحر منهيًا عنه وجب أن يكون متصورًا معلومًا؛ لأن الذي لا يكون متصورًا امتنع النهي عنه.

وخامسها: لعل الجن كان عندهم أنواع من السحر لم يقدر البشر على الإتيان بمثلها، فبعث الله الملائكة ليعلموا البشر أمورًا يقدرون بها على معارضة الجن.

وسادسها: يجوز أن يكون ذلك تشديدًا في التكليف، من حيث إنه إذا علمه ما أمكنه أن يتوصل به إلى اللذات العاجلة، ثم منعه من استعمالها كان ذلك في نهاية المشقة، فيستوجب به الثواب الزائد، كما ابتلي قوم طالوت بالنهر على ما قال: ﴿فَمَن

﴿شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩] فثبت بهذه الوجوه أنه لا يبعد من الله تعالى إنزال الملكين لتعليم السحر، والله أعلم».

وبيّن بعد ذلك الأغراض من تعليمهما السحر، قال (٣/ ٦٣٢):

«أما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾، فاعلم أنه تعالى شرح حالهما فقال: وهذان الملكان لا يعلمان السحر إلا بعد التحذير الشديد من العمل به، وهو قولهما: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾، والمراد هاهنا بالفتنة: المحنة التي بها يتميز المطيع عن العاصي، كقولهم: فتنت الذهب بالنار إذا عرض على النار ليتميز الخالص عن المشوب، وقد بينا الوجوه في أنه كيف يحسن بعثة الملكين لتعليم السحر، فالمراد أنهما لا يعلمان أحدًا السحر ولا يصفانه لأحد ولا يكشفان له وجوه الاحتيال حتى يبذلا له النصيحة، فيقولا له: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ﴾ أي هذا الذي نصفه لك، وإن كان الغرض منه أن يتميز به الفرق بين السحر وبين المعجز، ولكنه يمكنك أن تتوصل إلى المفاسد والمعاصي، فإياك بعد وقوفك عليه أن تستعمله فيما نهيت عنه، أو تتوصل به إلى شيء من الأغراض العاجلة».

المبحث الثاني عشر: أصلُ السحر اعتقادُ الصابئة تأثير الكواكب

بيّن الإمام الفخر الرازي أنّ السحر مبني على أصول الصابئة والفلاسفة، وهو أنّ الكواكب والأفلاك فعالةٌ مدبّرة لشؤون هذا العالَم، وقد وضّح في كثير من كتبه مذهب هؤلاء الصابئة، فقال في نهاية العقول (١/ ٤٦٣):

«**مَن أثبت مؤثرًا سوى الله تعالى** فذلك المؤثّر إما أن يكون جسمًا، أو جسمانيًا، أو لا جسمًا ولا جسمانيًا، والقسم الثالث هو مذهب الفلاسفة؛ فإنهم يثبتون العقول، ويزعمون أنها هي المؤثرة في وجود الأفلاك والعناصر.

والقسم الثاني: أن يكون الشيء جسمانيًا، فهم القائلون بالمعاني القائمة بالذات المقتضية صفات لتلك الذوات، كالحركة المقتضية للمحركية.

والقسم الأول: وهو أن يكون المؤثر جسمًا، فذلك الجسم إما أن يكون عنصريًا، أو فلكيًا، أو لا عنصريًا ولا فلكيًا، وهذا القسم الثالث هو مذهب الثنوية، فإنهم أضافوا حدوث العالَم إلى النور والظلمة، وكيفية امتزاج أحدهما بالآخر.

وأما القسم الثاني -وهو أنْ يُجعَل المؤّثر هو الفَلَك- فالقائلون به الفلاسفة والصابئية وجمهور الأحكاميين، فإنهم زعموا أنّ الأفلاك أحياءٌ ناطقة، وكذا الكواكب، وأنّ الله فوّض تدبير هذا العالَم السفلي إليها».

ففي هذا النصّ نجد أنّ الإمام الفخر قرّر أنّ الصابئة والفلاسفة والمنجمين قائلون بتأثير الفَلك، وأنّها مدبّر لأحوال العالَم السفلي، وأنّ تدبيرها للأفلاك بتفويض من الله تعالى، وهذا مذهب المفوّضة منهم.

وبيّن الإمام الفخر في المطالب العالية علاقة السحر والطلسمات باعتقاد تأثير الأرواح الفلكية، أي بعقائد الصابئة والفلاسفة والأحكاميين والمنجمين، فقال -رحمه الله- (٧/ ٣٨٨- ٣٩٢):

«ثم إن أصحاب الطلسمات أثبتوا لكل درجة من الدرجات الثلاثمائة والستين روحًا يختص بها، إلا أنّ أثر ذلك الروح إنما يقوى ويظهر، عند نزول الشمس في تلك الدرجة.

وأثبتوا أيضًا: أرواحًا تدبر الأيام، وأرواحًا أخرى تدبر الساعات، وأثبتوا لكل واحد منها نوعًا من التأثيرات.

وأيضا: إنّ كرة الأرض مقسومة بأربعة أقسام: البحار، والجبال، والمفاوز، والعمرانات.

وزعموا: أن المدبر لكل واحد من هذه الأقسام روحٌ من الأرواح الفلكية، ثم زعموا: أن لكل واحد من البحار مدبرًا على حدة. وكذا القول في الجبال والمفاوز. وكذا القول أيضًا في البلاد.

فإنهم زعموا: أن لكل واحد منها مدبرًا خاصًا من الأرواح الفلكية.

وزعموا: أن للنبات مدبرًا، وللطير مدبرًا، وللحشرات مدبرًا، وكذا القول في السباع وفي البهائم.

وهؤلاء زعموا أنّ الملل والأديان دالة على هذا المعنى، ألا ترى في لسان صاحب الشريعة ﷺ أنه قال: جبريل صاحب الوحي والعلم، وميكائيل صاحب الأرزاق، وعزرائيل ملك الموت[1]، وملك الجبال فلان، وملك البحار فلان.

ثم إنّ أصحاب الطلسمات زعموا أن الواجب على الإنسان أن يشتغل بطاعة ذلك الروح، وبعباداته، وأن يتخذ له هيكلًا، ويشتغل بعبادته.

ورأيت أكثر أهل الهند مطبقين على هذا المذهب».

وهذا نصٌ واضحٌ في رجوع مذهب أصحاب الطلسمات إلى اعتقاد تأثير الأفلاك وتدبيرها لشؤون هذا العالَم، وهو مذهب الصابئة.

المبحث الثالث عشر: الرد على أصحاب السحر والطلسمات بإبطال مؤثر غير الله تعالى

تبيّن في المبحث السابق أنّ مذهب أصحاب الطلّسمات والسحر مبني على اعتقاد الصابئة بتأثير الأفلاك، وفي هذا المبحث سأبيّن نقضَ الإمام الرازي لمذهب السحر والطلسمات بطريقين:

الطريق الأول: نصوص الإمام الرازي الخاصّة في نقض السحر والطلسمات.

الطريق الثاني: نصوص الإمام الرازي في إبطال القول بتأثير الأفلاك عمومًا.

---

١ - لم تأتِ تسمية ملك الموت بعزرائيل في حديث نبوي، وإنما هي آثار عن بعض السلف، قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٦/ ٣٦١): «وقد سُمي في بعض الآثار بعزرائيل، وهو المشهور، قاله قتادة وغير واحد».

* الطريق الأوّل: نصوص الإمام الرازي الخاصّة في نقض السحر والطلسمات

ذكر الإمام الرازي في المطالب العالية جملةً من شبهات القادحين في النبوات، ومن هذه الشبهات ما هو سبني على أصول الصابئة والفلاسفة في تأثير الأفلاك، فقال شارحًا مذهبهم بعباراتهم (٧/ ٥٠-٥٣):

«والوجه الثاني: إنا نورد هذا السؤال على عبارات الصائبة والفلاسفة.

وذلك لأن الكل اتفقوا على إثبات الأرواح الفلكية، واتفقوا عليها أن لكل واحد منها نوعًا آخر من التأثيرات في هذا العالم، والشرائع أيضا ناطقة بذلك، فإنهم أثبتوا ملكًا هو ملك الجبال، وملكًا آخر هو ملك البحار، وملكًا ثالثًا هو ملك الأمطار، ورابعًا هو ملك الأرزاق، وخامسًا هو ملك الموت، وسادسًا هو ملك الحرب والقتل.

والهند اتفقوا على ذلك على ما شرحنا مذاهبهم في هذا الباب.

وإذا كان الأمر كذلك، فلم لا يجوز أن تكون هذه المعجزات من أفعال هذه الأرواح؟

بل نقول: إن هذا القول هو القول المتفق عليه بين الصائبة والفلاسفة، وأهل الهند، وأصحاب الطلسمات.

وإذا كان هذا قولًا متفقًا عليه بين هذه الفرق، فما لم تذكروا في إبطاله دليلًا لم يحصل المقصود البتة.

الاحتمال الخامس أن نقول: اتفقت الفلاسفة على أن للأجرام الفلكية والاتصالات الكوكبية تأثيرات مخصوصة في أحوال هذا العالم، وقد اشتهر في ألسنة المنجمين: أن للكواكب الثابتة عطايا عظيمة في السعادة والنحوسة، والذكاء والبلادة.

واتفقوا أيضًا على أن للقرانات آثارًا عظيمة في هذا الباب.

واتفقوا على أنه لا تختلف أحوال تلك القرانات إلا بسبب وقوع الثوابت في البيوت المناسبة لها.

واتفقوا على أنّ لسَهْم السعادة تأثيرًا قويًا في إعطاء السعادات، ولسهم الغيب تأثيرًا قويًا في إعطاء المعارف الحقة، والوقوف على المغيبات.

وعلماء الأحكام من الزمان الأقدم إلى عهدنا هذا، مُصرّون على صحة هذه الدعاوى، وجازمون بأنّ كل من جرَّب أحوال الطوالع، علم يقينًا أن لهذه الأسباب آثارًا قوية في هذا الباب...

الاحتمال السادس: **اتفقت الفلاسفة والصائبة على أن الأفلاك والكواكب أحياء ناطقة مطلعة على جميع أحوال هذا العالم.**

وفي الناس من يدعي: **أن الرجل إذا واظب على قراءة رقى مخصوصة أيامًا مخصوصة على شرائط مخصوصة، فإنه يتجلى له روح ذلك الكوكب، ويعينه على مقاصده وأغراضه.**

وكُتُب أصحاب الطلسمات في دعوة الكواكب مملوءة من هذه الكلمات.

إذا عرفت هذا الكلام فنقول: إنه وإن لم يثبت بالدليل صحة ما ذكروه، إلا أنّه لا أقل من الاحتمال، ومع قيام هذا الاحتمال لا يمكن القطع بأن خالق المعجزات هو الله تعالى. بل لا يمتنع أن يكون فاعلها هو هذه الكواكب، ومن نظر في كتب السحر والطلسمات، رأى حكايات عجيبة في هذا الباب، وكتاب «تنكلوشا» كتاب مشهور، موجود في أيدي الناس، وفيه من هذا الباب شيء كثير.

وقول من يقول: إنه من باب الخرافات كلام ما به بأس، إلا أنه لا يدفع السؤال؛ لأن السائل لا حاجة به إلى إقامة الدليل على صحة ما ذكره في السؤال، وإنما المجيب هو المحتاج إلى إقامة الدلالة على أن ذلك الوجه محال باطل قطعًا.

واعلم أن الفرق بين هذا السؤال، وبين ما قبله: أما في السؤال الأول جعلنا الكواكب موجبة بالذات لهذه الآثار العجيبة، بحسب الشرائط المختلفة، والأشكال الفلكية المتعاقبة.

وأما في هذا السؤال فقد جعلنا الأفلاك والكواكب، أحياء ناطقة مختارة في الفعل والترك».

من خلال هذا النص نجد أنّ مبنى هذه الشبهات هو اعتقاد تأثير الكواكب

والأفلاك، سواء كانت موجبة بالذات أم فاعلة بالاختيار، وبعد أنْ ساق الإمام هذه الشبهات بتفاصيلها، قام بإثبات ثلاثة أصول في الجواب عنها ونقض الأسس التي بُنيت عليها، حيث قال (٨/ ٩٣):

«**الفصل الخامس عشر : في الاشارة الى أجوبة هذه الشبهات.**

اعلم أنّا وإنْ بالغنا في حكاية هذه الشبهات، إلا أنّ العاقل إذا أحكم معرفة أصول ثلاثة، ووقف على قوتها، **زالت عنه هذه الشبهات بأسرها**، وذلك من كمال نعم الله تعالى على العباد، حيث هداهم إلى هذه الأصول الثلاثة، ليتوسلوا بها إلى دفع هذه الشبهات.

فالأصل الأول أن نقول: لا شك أن القول بإثبات النبوات فرع على القول بإثبات الفاعل المختار، فمن نازع في ذلك الأصل، فإنه لا يجوز له الخوض في إثبات النبوات البتة، بل يجب عليه الشروع في تلك المسألة.

وأما من سلم أن إله العالم فاعل مختار، **فنقول:**

إنّا ندعي أنه لا مؤثر البتة لإخراج شيء من العدم إلى الوجود، إلا ذلك الواحد. وإذا ثبت هذا، فقد بطل القول بوجود مؤثر آخر سواه، سواء قيل إنه كوكب، أو فلك، أو عقل، أو نفس، أو روح علوي، أو روح سفلي.

والذي يدل على صحة هذا الأصل وجوه:

الأول: أنه لما ثبت أنه تعالى قادر على بعض المقدورات، وجب أن يكون ذلك الشيء إنما صار بحيث يصح أن يكون مقدورًا له لإمكانه؛ لأنّا لو رفعنا الإمكان، لبقي: إما الوجوب وأما الامتناع، وهما يحيلان المقدورية، وما يوجب امتناع كونه مقدورًا، يمتنع أن يقتضي صحة كونه مقدورًا، فثبت أنّ المعنى الذي لأجله صار بعض الأشياء بحيث يصح أن يكون مقدورًا لله تعالى هو الإمكان.

وبديهة العقل حاكمة بأن المفهوم من الإمكان مفهوم واحدٌ في جميع الممكنات، فوجب القطع بأنّ ما لأجله صار بعض الممكنات بحيث يصح أن يكون مقدورًا لله

تعالى، فهو قائم في جميع الممكنات، وإذا حصل الاشتراك في المقتضى، وجب حصول الاشتراك في الأثر، فوجب القطع بأن جميع الممكنات بحيث يصح أن تكون مقدورة لله تعالى، وإذا ثبت هذا وجب أن يكون الله قادرًا عليها بأسرها؛ لأن كونه تعالى قادرًا صفةٌ من صفات ذاته، وتلك الصفة نسبة مخصوصة بين ذاته المخصوصة وبين المقدورات، وهو كونه بحيث يصح منه إيجادها، وهذه الصحة ليست ذاتًا قائمة بنفسها، بل هي من باب النسب والإضافات، فتكون ممكنة لذاتها، فلا بد لها من مؤثر، وذلك المؤثر هو ذات الله تعالى، سواء قلنا: إن تأثير تلك الذات في هذه الصحة ابتداء، أو بواسطة، وعلى التقديرين فنسبة اقتضاء ذاته إلى حصول القدرة على بعض الممكنات، كنسبة ذلك الاقتضاء إلى البواقي؛ لأنّا بينا أن كل الممكنات متساوية في صحة المقدورية، وإذا كانت النسبة متساوية، فلو اقتضت تلك الذات المخصوصة حصول الاقتدار على بعضها دون البعض، مع أنّا بينا أنّ النسبة متساوية، فحينئذ يلزم رجحان أحد طرفي الجائز على الآخر لا لمرجح، وهو محال.

ولما بطل هذا القسم، بقي قسمان:

أحدهما: أن لا يقدر على شيء أصلًا، إلا أن هذا باطل؛ لأنا بينّا أنّ القول بالنبواتِ فرع على إثبات كونه تعالى قادرًا.

والثاني: أن يكون قادرًا على الكل، وذلك هو الحق؛ لأنه لما بطل ما عداه من الأقسام، وجب أن يكون هذا القسم هو الحق، فثبت: أنه تعالى قادر على جميع الممكنات.

فنقول: إنه لم يحصل في الوجود موجود مؤثر ولا موجد إلا الله تعالى، والدليل عليه: وهو أنّا لو فرضنا شيئًا آخر سواه يكون له صلاحية التأثير والإيجاد، فعلى هذا التقدير، قد اجتمع على ذلك الأثر مؤثران مستقلان باقتضاء الوجود والأثر، فإما أن يقع ذلك الأثر بهما معًا، أو لا بواحد منهما، أو بأحدهما دون الثاني. والأقسام الثلاثة باطلة.

أما القسم الأول وهو وقوعه بهما: فنقول: هذا محال؛ وذلك لأن الأثر المعيَّن مع المؤثر التام المستقل، يكون واجب الوجود لذاته، وما يكون واجب الوجود لذاته، يمتنع أن يكون واجب الوجود لغيره، فعلى هذا، ذلك الأثر لكونه مع هذا المؤثر يمتنع استناده إلى ذلك المؤثر، ولكونه مع ذلك المؤثر يمتنع استناده إلى هذا المؤثر، فإذا كان حاصلًا معهما معا يلزم أنْ يكون استناده إلى كل واحد منهما بعينه، استغناء عن كل واحد منهما، فيلزم أنْ يكون ذلك الأثر مستندًا إليهما معًا، وغنيًا عنهما معًا، وهو محال.

فثبت أن هذا القسم باطل.

وأما القسم الثاني وهو امتناع وقوعه بواحد منهما، فنقول: هذا باطل من وجهين:

الأول: إنه لما امتنع وقوعه بواحد منهما، لزم أن يقال إنه لا يقع البتة، أو إنْ وقع فقد وقع بغير مؤثر، وذلك محال؛ لأنه يلزم أن لا يدخل شيء من الممكنات في الوجود، أو إن دخل في الوجود، إلا أنه يحدث من غير مؤثر أصلًا، وكلاهما باطلان...

فثبت بما ذكرنا، أن جميع الممكنات مقدورة لله تعالى، وثبت أنه متى كان الأمر كذلك، كان القول بإثبات مؤثر غير الله تعالى يفضي إلى هذه الأقسام الباطلة، فكان القول به محالًا، فثبت بهذا البرهان الكامل: أنه لا مؤثر في الوجود إلا الله أصلًا».

ففي هذا النصّ نجده يستدل بعموم تعلّق القدرة بجميع الممكنات ليُبطل مذاهب القائلين بمؤثر غير الله تعالى، بما فيهم أصحاب السحر والطلسمات.

و في كتاب الأربعين في أصول الدين نجد الإمام يذكر أيضًا شبهات القادحين في النبوات بإيجاز، ومن هذه الشبهات أنّ للأفلاك تأثيرًا في هذا العالَم، ولاتصالات الكواكب آثارًا عجيبة، فلعلّ مُظهر هذه المُعجزات هو هذه الكواكب أو عقولها المجرّدة!، ثم أجاب عن هذه الشبهات بقوله في الأربعين (٢/ ١٠٥):

«قوله ثانيًا: لم قلتم إنّ موجد هذه المعجزات هو الله تعالى؟.

قلنا: **قد بينا فيما تقدم أنه لا مؤثّر إلا قدرة الله**، وعلى هذا التقدير تسقط الوجوه الثمانية التي ذكرتموها».

وكذلك قال في معالم أصول الدين (ص٥٨): «المسألة السادسة: **جميع الممكنات واقعة بقدرة الله تعالى**، ويدل عليه وجوه».

ثم ساق هذه الوجوه.

وذكر شبهات الطاعنين في المعجزات في ثلاث مقامات، أولها أنّ هذه المعجزات قد تكون فعلًا لغير الله تعالى، كالنفوس والأفلاك والكواكب، وأجاب عن هذا المقام قائلًا (ص١٠٦):

«واعلم أن الجواب عن المقام الأول ما بينّا في باب الصفات، **أنه لا مؤثر إلا قدرة الله تعالى**، وحينئذ تبطل الاحتمالات العشرة المذكورة».

*** الطريق الثاني: نصوص الإمام الرازي في إبطال القول بتأثير الأفلاك عمومًا**

ظهر جليًا مما تقدّم أنّ السحر والطلسمات مبنية على عقائد الصابئة في تدبير الأفلاك لشؤون هذا العالَم، والقائلون بتأثير الكواكب والأرواح الفلكية لم يقولوا أنّها خلقت السماوات والأرض، وانقسم هؤلاء إلى ثلاثة أقسام:

أ- منهم من قال بأنّ الأفلاك والكواكب أجسام واجبة الوجود لذواتها، ويمتنع عليها العدم والفناء، وهي المدبّر لهذا العالَم، وهؤلاء هم الدهرية الخالصة.

ب- ومنهم مَن قال أنّ هذه الأفلاك قديمة ولم يُحدِثها الله تعالى، بل صدرت عنه بالتعليل، فهي واجبة الوجود بغيرها.

والرد على هؤلاء يكون بإثبات أنّ هذه الكواكب والأرواح الفلكية حادثة بقدرة الله تعالى، وإثبات أنّ الله تعالى فاعل مختار، وأنّ الكواكب والأفلاك ليس لها شيء من التأثير البتة.

ج- ومنهم مَن قال أنّ الأفلاك حادثة وليست بقديمة، لكنّها تقوم بتدبير العالَم بعد أنْ فوّض إليها الإله الأكبر ذلك.

والرد عليهم يكون بإثبات عدم تأثير هذه الأفلاك والكواكب، وأنّ المؤثر هو الله تعالى وحده، وليس لغيره تأثير استقلالي أو غير استقلالي.

وسبق كلام الرازي عن حكم القائلين بهذا المذهب، حيث قال في تفسيره

(٣/ ٢٣٢): «واعلم أنه لا نزاع بين الأمة في أن من اعتقد أن الكواكب **هي المدبرة لهذا العالم، وهي الخالقة لما فيه من الحوادث والخيرات والشرور، فإنه يكون كافرًا على الإطلاق**، وهذا هو النوع الأول من السحر».

وقد نقض الإمام الرازي أصول هذه الطوائف الثلاث، وأثبت أنّ الله تعالى فاعلٌ مختار، وأنّ هذه الأفلاك حادثة، وأن الأرواح الفلكية والكواكب ليس لها شيء من التأثير، وأنّ التأثير والتدبير لله تعالى وحده، فقال في نهاية العقول (١/ ٥٠٥):

«**الفصل الثاني: في الرد على الصابئة.**

هم الذين يقولون بأن الأفلاك أحياء ناطقة، **وهي المدبرة للعالم السفلي، وهي المُحدثة للأمور الحادثة فينا**، ويجب علينا عبادتها، وهي تعبد الله تعالى، والله تعالى أجل من أن يكون معبوداً لنا ...

وأما شبهتهم على استناد هذه الحوادث إلى حركات الأفلاك والكواكب، فهي على هذا الوجه:

قالوا: الأمور الحادثة في عالمنا هذا مستندة إلى مبادئ، فتلك المبادئ إما أن تكون عنصرية أو لا تكون، فإن كانت عنصرية: فإما أن تكون تلك المبادئ أجرام هذه العناصر أو قوى مركوزة فيها، **والأول باطل**؛ وإلا لوجب أن لا يختلف أحوال الجسم الواحد، وأن لا يختلف أحوال الجسمين أصلًا. **والثاني باطل**؛ لأن تلك القوة إما أنْ يكون لها شعور بما يصدر عنها -وهي الاختيارية- أو لا يكون كذلك».

ثم شرع في بيان احتمالات كل من القسمين، ثم وجّه مِعْوَل النقد عليها، فقال (١/ ٥٠٩):

«والاعتراض أنْ نقول: **مدار هذه الشبهة على نفي الفاعل المختار، ونحن قد أثبتنا والحمد لله على ذلك**، وإذا ثبت ذلك قلنا: **إنّ كل حادث إنما حدث في الوقت الذي حدث فيه؛ لأنّ الفاعل اختار إحداثه فيه**».

ثم تكلّم عن طائفة أخرى من الصابئية، فقال (١/ ٥١٠):

«وأما الصابئية المعترفون بكون الباري تعالى فاعلًا مختارًا، فشبهتهم في إسناد هذه

الحوادث إلى الكواكب والأفلاك: أنّا لما شاهدنا الحوادث في عالمنا تختلف باختلاف أحوال الكواكب وتشكّلات الأفلاك، وما دار بدوران غيره وجودًا وعدمًا لم يُضَف إلا إليه، فإذن يجب إضافة هذه الحوادث إلى تلك التشكلات.

وربما قالوا: إنّا نشاهد في هذا العالَم حوادث خسيسة يستقبح العقل إضافتها إلى الله تعالى، مثل الحيوانات المؤذية والقذرة والخسيسة، ونرى الدنيا طافحة بالشرور والمحن والآفات، والعقل يقتضي تنزيه الله تعالى عن ذلك، فلا بد من إضافتها إلى الأجرام الفلكية.

فنقول: أمّا الحجّة الأولى فالدّوَران منوع، وبتقدير تسليمه فإنه لا يدور مع العلّية، على ما مرّ تقريره في أول الكتاب.

وأما الثانية: فقد عرفتَ أنّ الكلام المبني على الخسيّة والشرف لا يلتفت إلى في المباحث العلمية، ثم هو معارَض بأنه سبحانه وتعالى إذا كان هو الفاعل لكل ما في العالَم، كان ذلك أعظم وأجلّ من أن لا يكون كذلك، وبالله التوفيق».

وكُتب الإمام الرازي طافحة في الرد على أصحاب هذه العقائد، فنجد الإمام الرازي في تفسيره يهدم الأصول التي بُني عليها السحر بإثبات حدوث العالَم وعمومِ تعلّق القدرة الإلهية بجميع الممكنات، فقال (٣/ ٦٢٦):

«قالوا -يعني أهل السنة-: إن الله تعالى هو الخالق لهذه الأشياء عند ما يقرأ الساحر رقى مخصوصة وكلمات معينة، **فأما أن يكون المؤثر في ذلك الفلك والنجوم فلا.**

وأما الفلاسفة والمنجمون والصابئة فقولهم على ما سلف تقريره.

واحتج أصحابنا على فساد قول الصابئة، أنه قد ثبت أن العالم محدَث، فوجب أن يكون موجِده قادرًا، والشيء الذي حكم العقل بأنه مقدور إنما يصح أن يكون مقدورًا لكونه ممكنًا، والإمكان قدر مشترك بين كل الممكنات، فإذن كل الممكنات مقدور لله تعالى، ولو وجد شيء من تلك المقدورات بسبب آخر، يلزم أن يكون ذلك السبب مزيلًا لتعلق قدرة الله تعالى بذلك المقدور، فيكون الحاث سببًا لعجز الله وهو محال،

فثبت أنه يستحيل وقوع شيء من الممكنات إلا بقدرة الله، وعنده يبطل كل ما قاله الصابئة».

استدلّ الإمام الفخر في هذا النص على بطلان الأصل الذي بُني عليه السحر بإثبات حدوث العالَم، وبأنّ القدرة الإلهية عامّة التعلّق بجميع الممكنات، فإذا ثبت أنّ هذه الأفلاك حادثة وليست واجبة فقد ثبت أنّ الله تعالى فاعل مختار، وإذا ثبتَ أنّ قدرة الله تعالى عامّة التعلّق بجميع الممكنات فقد ثبت أنّ هذه الأفلاك ليس لها تأثير البتة، وبالتالي ينهدم مذهب الصابئة وما تفرّع عنه من أديان ومذاهب، كمذهب أصحاب الطلسمات ومذهب عُبّاد الأوثان.

وهذا النص مهم جدًا؛ لأنّ الإمام الرازي استدل بعين هذا الدليل في كتابه «السر المكتوم» لإبطال مذهب الصابئة وما تفرّع عنه، كما سيأتيك بيانه.

وفي المطالب العالية يُثبت الإمام الرازي كون طبائع الكواكب والأفلاك غير مؤثرة في شؤون هذا العالَم، فيقول (٤/ ٣٦٠):

«ثم إنه في المرتبة الرابعة: ذكر عجائب النبات، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾﴾ [النحل: ١٠ - ١١].

فجعل مقطع هذه الآية: قوله: «يتفكّرُون»، وذلك لأنه استدل بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار.

وللسائل أن يسأل فيقول: لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟

ولما كان الدليل لا يتم إلا بالجواب عن هذا السؤال، لا جرم كان مجال الفكر والنظر والتأمل باقيًا، فلهذا جعل مقطع هذه الآية قوله: ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾.

ثم إنه تعالى أجاب عن هذا السؤال من وجهين:

الأول: هب أنّ تغيرات العالم الأسفل مربوطة بأحوال حركات الكواكب والأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت؟

فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم، فذلك يوجب الإقرار بوجود الإله تعالى، وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل: ١٢].

والتقدير كأنه قيل: إن كنت عاقلًا فاعلم أن التسلسل باطل، فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدها غير متحرك، وذلك هو الإله القادر المختار.

ولما تم الدليل في هذا المقام، لا جرم جعل مقطعه قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

والوجه الثاني من الجواب: هو أن نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة: واحدة، ثم إنّا نرى الورقة الواحدة من الورد أحد وجهيها في غاية الحمرة، والوجه الثاني في غاية السواد، فلو كان المؤثر موجبًا بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت، لأنه تقرر في العقول أن تأثير الموجب بالذات لا يختلف، وحيث حصل التفاوت في الآثار، [عَلِمنا][1] أنّ المؤثر قادر مختار، وهذا هو المراد من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٣].

كأنه قيل له: تذكر ما ترسخ في عقلك من أن الموجب بالذات والطبع لا يختلف تأثيره؟ فلما رأيت بعينك حصول هذا الاختلاف، فاعرف أن المؤثر فيه ليس هو الطبائع الموجبة بالذات، **بل المؤثر فيه هو الفاعل المختار**.

---

١ - كلمة «عَلِمْنا» ليست في المطبوع، وأدرجتها ليتم المعنى، ووضعتها بين قوسين ليُعلَم أنها إضافة ليست في المطبوع.

فلهذا السبب جعل مقطع هذه الآية قوله: ﴿لِّقَوۡمٖ يَذَّكَّرُونَ﴾».

ففي هذا النصّ يُبطل الإمام الفخر كون طبائع الأفلاك مؤثرة في أحوال هذا العالَم.

وقال في الأربعين في أصول الدين بعد إثبات أنه لا يخرج شيء إلى الوجود إلا بقدرة الله تعالى (١/ ٣٣٣):

«واعلم: أن المخالفين في هذه المسألة فرق كثيرة ...

الفرقة الثالثة من المخالفين في هذه المسألة: المنجمون، الذين يقولون: المدبر في هذا العالم السفلي هو الأفلاك والكواكب.

والذي يدل على بطلان قولهم: أن الأفلاك إما أن تكون بسائط، أو مركبة من أجزاء كل واحد منها بسيط في نفسه، وكل بسيط فإنه يحصل له جانبان، بحيث يكون كل واحد منهما مساويًا للآخر في تمام الماهية، وكل ما كان كذلك، فكل ما صح على أحد جانبية صح على الآخر-بكل ما كان كذلك- فما كان ممسوس يمينه صح أن ينقلب ممسوس يساره، وبالعكس، وكل ما كان كذلك، فإن التركيب والانحلال جائزان عليه، فإذن التركيب والانحلال جائزان على أجرام الفلك والكواكب، فيلزم من هذه النكتة فساد أصول الفلاسفة أصحاب المجسطي في أجرام الفلك، ويلزم القول بافتقارها في ذواتها وصفاتها وأشكالها إلى تقدير فاعل مختار.

واحتجوا بأنّا نشاهد أن تغيرات أحوال هذا العالم مربوطة بتغيرات أحوال الكواكب، ويدل عليه: حال الليل والنهار، وحال الفصول الأربعة.

والجواب: ثبت في المنطق أنه لا يلزم من حصول شيء عند شيء، ومن عدمه عند عدمه، كونه معللًا به، لاحتمال حصول هذا الدوارن مع شطر العلة وشرط العلة، ومع صفة لازمة للعلة طردًا وعكسًا، مع أنه يكون أجنبيًا عن **التأثير**».

وهذا صريح في إبطال تدبير الكواكب والأفلاك.

وقال في كتاب أسرار التنزيل وأنوار التأويل عن الكواكب والأرواح الفلكية (ص١٧١):

«أنها بتقدير أن تكون أحياء عاقلة فاهمة، لكنها لا تقدر على التصرّف في أنفسها وفي ذواتها؛ لأن المتصرّف في الشيء متقدّم بذاته وصفاته على ذلك التصرف، وتقدّم الشيء على نفسه محال، **فثبت أنّه يمتنع كونها قادرة على التصرّف في نفسها**».

وقال أيضًا في أسرار التنزيل (ص٤٠):

«إنّ إبراهيم وموسى -عليهما السلام- كانت مناظرتها مع من ادعى إلهية البشر، فإنّ نمرود وفرعون كلّ واحد منهما كان يدّعي الإلهية، فلا جرم ابتدأ إبراهيم وموسى -عليهما السلام- بإبطال إليهة البشر، **ثم انتقلا إلى إبطال إلهية الأفلاك والكواكب.**

أما سليمان -عليه السلام- فإنه كانت مناظرته مع من يدّعي إلهية الشمس؛ فإنّ الهدهد قال: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٤].

فلا جرم ابتدأ بذكر السماوات ثم بذكر الأرضيات.

ثم إنّ سليمان -عليه السلام- لمّا تمم دلائل التوحيد قال بعده: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦].

والمراد به أنّه لمّا بيّن افتقار السماوات والشمس وسائر الكواكب إلى مدبّر خالق، ذكر بعد ذلك أنّ كل ما كان جسمًا فهو مخلوق ومربوب، سواء كان عظيمًا أو صغيرًا، فقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾».

وقال أيضًا في أسرار التنزيل (ص٢٨٥):

«وكذلك أنّ القوم ما كانوا ينكرون وجود الله تعالى، بل كانوا يقولون **أنّه تعالى خلق الشمس والقمر والنجوم، ثم إنه تعالى فوّض تدبير هذا العالَم إليها** ...

والجواب من وجوه:

أنّ أُفول هذه الأجسام يدلّ على حدوثها، وحدوثها يدلّ على أنها مخلوقة لموجود قديم أزلي، ويجب أنْ تكون قادرية ذلك القادر أزلية، وإلا لافتقر حدوث قادريته إلى قادر آخر ولزم التسلسل، وإذا كانت قادريته أزلية وجب أن تكون متعلقة بجميع

الممكنات، **وإذا كان كذلك امتنع وقوع شيء من الممكنات إلا بقدرته**؛ إذ لو وقع شيء من الممكنات لا بقدرته بل بقدرة غيره، لكان ذلك الغير سببًا لتعجيزه عن إيجاده للشيء الذي كان مقدورًا له، وذلك مُحال، لأنّه أقدر من غيره، والأضعف لا يمكنه تعجيز الأقدر.

وإذا ثبت أنّ حدوث الأجسام يدلّ بهذه الوسائط على أنّ جميع المُحدَثات توجد بقدرته، كان المُحدِث والموجِد للناس والحيوان والنبات والمعادن هو الإله القديم المختار جل جلاله، فحينئذ تكون الكواكب معزولة عن ربوبية البشر، وثبت عند ذلك أنّ أفول الكواكب يدلّ دلالة قاطعة على صحة قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وعلى صحة قوله: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الأنعام: ٧٨ – ٧٩].

واعلم أنّ هذا الوجه لا يتمشى إلا على مذهب أهل السنة والجماعة في مسألة خلق الأعمال.

الوجه الثاني في الجواب: أنّ أفول الكواكب يدل على حدوثه، وحدوثه يدلّ على افتقاره في وجوده إلى القادر المختار، ومن كان قادرًا على خلق البشر بدون شيء من الوسائط أولى، وإليه الإشارة بقوله: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧]، وبقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].

وثبت بهذا الطريق كونه قادرًا على خلق البشر، **وكونه قادرًا على تدبير هذا العالَم السفلي بدون واسطة الأجرام الفلكية.**

أما كون الأفلاك والأنجم قادرة على الخلق والإيجاد، عالمِة بمصالح أهل هذا العالم ومفاسدهم، فذاك غير معلوم؛ **لأنّ كل شيء يُسنِدُه المنجّم إلى الكوكب والفلك، فالعقل لا يستبعد إسناده إلى إله الفلك.**

وإذا كان كذلك، فحكم العقل طرحُ المَجهول والأخذ بالمعلوم، فيسند العقل

تدبير هذا العالَم السفلي إلى إله الفلك والأنجم، فلهذا قال إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨].

الوجه الثالث في الجواب: أنّ الأفول كما دلّ على حدوث الأفلاك والأنجم، دلّ على افتقارها إلى إلهه[1] القديم القدير الخبير، الذي يكون علمه في غاية الكمال، وحكمته في نهاية الجلال.

وإذا كان كذلك، كان الاشتغال بخدمته وطاعته أولى من الاشتغال بخدمة الفلاك والأنجم.

وبتقدير أن يكون مدبر هذا العالَم السفلي هو الإله الأكبر، كان الاشتغال بطاعته واجبًا، وبتقدير أن يكون مدبر هذا العالم هو الأفلاك والنجوم، كان الاشتغال بطاعة الإله الأعظم إعراضًا عن الضعيف وتمسكًا بالقوي، وهذا أحسن في العقول الزاكية، أما لو كان لو كان مدبر هذا العالم هو الإله الأكبر، كان الاشتغال بطاعة الأفلاك والأنجم إعراضًا عن القوي وتمسكًا بالضعيف، وهذا قبيح في العقول؛ فعلمنا أن على جميع التقادير صح قول إبراهيم -صلوات الرحمن عليه وسلامه- : ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وصحّ أيضًا قوله: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]».

وقال في أسرار التنزيل (ص٣٨٨):

«واعلم أنّ وقوع هذه الطبائع الأربع في كل واحد من هذه العوالم الثلاث، على ترتيب آخر مخالف لترتيب غيره، **ليكون ذلك شاهدًا بأنّ الطبائع معزولة، والخواص باطلة، لا تأثير إلا لقدرة الله الأحد الصمد**، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد».

وقال فيه (ص٣٨٩):

١ - لعل الصواب: إلهها.

«فإن قيل: وإذا حصلت الشمس في السرطان فها هنا، وإن حصل الشمس في البرج البارد الرطب إلا أنها على سمت الرأس، فلا جرم قوي هذا الحر بهذا السبب.

قلنا: هذا باطل بكونها في الأسد؛ لأنّ الشمس حال كونها في الأسد تباعدت عن سمت الرأس، مع أنّ الحر عند كون الشمس في الأسد أشد وأقوى.

وهذه الاعتبارات دالة على أنّ تغيّر أحوال العالَم بسبب تقدير الصانع الحكيم المختار، لا بسبب أحوال الأنجم والأفلاك».

واستدل الإمام الرازي في تفسيره على بطلان إلهية الكواكب والأفلاك وتأثيرها بوجهين، فقال في تفسيره (٢٠/ ١٨٥):

«المسألة الأولى: اعلم أن الله تعالى لما أجاب في هذه الآية[1] عن السؤال الذي ذكرناه من وجهين:

الأول: أن نقول إنّ حدوث الحوادث في هذا العالم السفلي مسندة إلى الاتصالات الفلكية والتشكلات الكوكبية، إلا أنه لا بد لحركاتها واتصالاتها من أسباب، وأسباب تلك الحركات إما ذواتها وإما أمور مغايرة لها.

والأول باطل لوجهين:

الأول: أن الأجسام متماثلة، فلو كان جسم علة لصفة، لكان كل جسم واجب الاتصاف بتلك الصفة، وهو محال.

والثاني: أنّ ذات الجسم لو كانت علة لحصول هذا الجزء من الحركة، لوجب دوام هذا الجزء من الحركة بدوام تلك الذات، ولو كان كذلك، لوجب بقاء الجسم على حالة واحدة من غير تغير أصلًا، وذلك يوجب كونه ساكنًا، ويمنع من كونه متحركًا، فثبت أنّ القول بأن الجسم متحرك لذاته يوجب كونه ساكنًا لذاته، وما أفضى

---

١ - يعني قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: ١٢].

ثبوته إلى عدمه كان باطلًا، فثبت أن الجسم يمتنع أن يكون متحركًا لكونه جسمًا، فبقي أن يكون متحركًا لغيره.

وذلك الغير إما أن يكون ساريًا فيه، أو مباينًا عنه.

والأول باطل؛ لأن البحث المذكور عائد في أن ذلك الجسم بعينه لم اختص بتلك القوة بعينها دون سائر الأجسام؟

فثبت أن محرك أجسام الأفلاك والكواكب أمور مباينة عنها، وذلك المباين إن كان جسمًا أو جسمانيًا عاد التقسيم الأول فيه، وإن لم يكن جسمًا ولا جسمانيًا، فإما أن يكون موجبًا بالذات أو فاعلًا مختارًا.

والأول باطل؛ لأن نسبة ذلك الموجب بالذات إلى جميع الأجسام على السوية، فلم يكن بعض الأجسام بقبول بعض الآثار المعينة أولى من بعض، **ولما بطل هذا ثبت أن محرك الأفلاك والكواكب هو الفاعل المختار القادر، المنزه عن كونه جسمًا وجسمانيًا، وذلك هو الله تعالى.**

فالحاصل، أنا ولو حكمنا بإسناد حوادث العالم السفلي إلى الحركات الفلكية والكوكبية، فهذه الحركات الكوكبية والفلكية لا يمكن إسنادها إلى أفلاك أخرى، وإلا لزم التسلسل وهو محال، **فوجب أن يكون خالق هذه الحركات ومدبرها هو الله تعالى.**

وإذا كانت الحوادث السفلية مستندة إلى الحركات الفلكية، وثبت أن الحركات الفلكية حادثة بتخليق الله تعالى وتقديره وتكوينه، فكان هذا اعترافًا بأن الكل من الله تعالى وبإحداثه وتخليقه.

وهذا هو المراد من قوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ﴾.

يعني: إن كانت تلك الحوادث السفلية لأجل تعاقب الليل والنهار، وحركات الشمس والقمر، فهذه الأشياء لا بد وأن يكون حدوثها بتخليق الله تعالى وتسخيره، قطعًا للتسلسل.

ولما تم هذا الدليل في هذا المقام، لا جرم ختم هذه الآية بقوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

﴿لَآيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾، يعني أن كل من كان عاقلًا علم أن القول بالتسلسل باطل، ولا بد من الانتهاء في آخر الأمر إلى الفاعل المختار القدير، فهذا تقرير أحد الجوابين.

والجواب الثاني عن ذلك السؤال أن نقول: نحن نقيم الدلالة على أنه **لا يجوز أن يكون حدوث النبات والحيوان لأجل تأثير الطباع والأفلاك والأنجم**، وذلك لأن تأثير الطبائع والأفلاك والأنجم والشمس والقمر بالنسبة إلى الكل واحد، ثم نرى أنه إذا تولد العنب كان قشره على طبع، وعجمه على طبع، ولحمه على طبع ثالث، وماؤه على طبع رابع.

بل نقول: إنّا نرى في الورد ما يكون أحد وجهي الورقة الواحدة منه في غاية الصفرة، والوجه الثاني من تلك الورقة في غاية الحمرة، وتلك الورقة تكون في غاية الرقة واللطافة، ونعلم بالضرورة أن نسبة الأنجم والأفلاك إلى وجهي تلك الورقة الرقيقة، نسبةٌ واحدة، والطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل إلا فعلًا واحدًا، ألا ترى أنهم قالوا: شكل البسيط هو الكرة؛ لأن تأثير الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة يجب أن يكون متشابها، والشكل الذي يتشابه جميع جوانبه هو الكرة.

وأيضًا إذا وضعنا الشمع، فإذا استضاء خمسة أذرع من ذلك الشمع من أحد الجوانب، وجب أن يحصل مثل هذا الأثر في جميع الجوانب، لأن الطبيعة المؤثرة يجب أن تتشابه نسبتها إلى كل الجوانب.

إذا ثبت هذا فنقول: ظهر أن نسبة الشمس والقمر والأنجم والأفلاك والطبائع إلى وجهي تلك الورقة اللطيفة الرقيقة نسبة واحدة، وثبت أن الطبيعة المؤثرة متى كانت نسبتها واحدة كان الأثر متشابهًا، وثبت أنّ الأثر غير متشابه؛ لأن أحد جانبي تلك الورقة في غاية الصفرة، والوجه الثاني في غاية الحمرة، فهذا يفيد القطع بأن المؤثر في حصول هذه الصفات والألوان والأحوال ليس هو الطبيعة، **بل المؤثر فيها هو الفاعل المختار الحكيم، وهو الله سبحانه وتعالى**».

المبحث الرابع عشر: أصلُ الوثنية وعبادة الأصنام اعتقادُ مؤثر غير الله تعالى

بحث الإمام الفخرُ أصلَ دين عَبَدة الأصنام، وقرّر رجوعه أيضًا إلى **اعتقاد تأثير الكواكب** على أقوى التأويلات عنده، وأنّها هي المدبّرة لأحوال هذا العالَم، فقال في تفسيره (١٣/ ٣١):

«فظهر أنه ليس دين عبدة الأصنام كون الصنم خالقًا للسماء والأرض، بل لا بد وأن يكون لهم فيه تأويل.

والعلماء ذكروا فيه وجوهًا كثيرة، وقد ذكرنا هذا البحث في أول سورة البقرة، ولا بأس بأن نعيده هاهنا تكثيرًا للفوائد.

فالتأويل الأول: وهو الأقوى، أنّ الناس رأوا تغيرات أحوال هذا العالم الأسفل مربوطة بتغيرات أحوال الكواكب، فإن بحسب قرب الشمس وبعدها من سمت الرأس تحدث الفصول الأربعة، وبسبب حدوث الفصول الأربعة تحدث الأحوال المختلفة في هذا العالم، ثم إنّ الناس ترصدوا أحوال سائر الكواكب، فاعتقدوا ارتباط السعادات والنحوسات بكيفية وقوعها في طوالع الناس على أحوال مختلفة، **فلما اعتقدوا ذلك، غلب على ظنون أكثر الخلق أنّ مبدأ حدوث الحوادث في هذا العالم هو الاتصالات الفلكية، والمناسبات الكوكبية**، فلما اعتقدوا ذلك بالغوا في تعظيمها، ثم منهم:

- من اعتقد أنها واجبة الوجود لذواتها.
- ومنهم من اعتقد حدوثها وكونها مخلوقة للإله الأكبر، إلا أنهم قالوا: إنها وإن كانت مخلوقة للإله الأكبر، **إلا أنها هي المدبرة لأحوال هذا العالم، وهؤلاء هم الذين أثبتوا الوسائط بين الإله الأكبر وبين أحوال هذا العالم.**

وعلى كلا التقديرين فالقوم اشتغلوا بعبادتها وتعظيمها، **ثم إنهم لما رأوا أن هذه الكواكب قد تغيب عن الأبصار في أكثر الأوقات، اتخذوا لكل كوكب صنمًا من الجوهر المنسوب إليه**، واتخذوا صنم الشمس من الذهب، وزينوه بالأحجار المنسوبة إلى الشمس، وهي الياقوت والألماس، واتخذوا صنم القمر من الفضة على هذا القياس، ثم أقبلوا على عبادة هذه الأصنام، **وغرضهم من عبادة هذه الأصنام هو عبادة**

تلك الكواكب والتقرب إليها، وعند هذا البحث يظهر أن المقصود الأصلي من عبادة هذه الأصنام هو عبادة الكواكب».

ثم ساق بقية التأويلات -الآتية- في بيان مذهب عبدة الأصنام.

وقال في أسرار التنزيل (ص٢٦٤):

«أما الاشتغال بعبادة غير الله تعالى، ففي الذاهبين إليه كثرة، منهم عبد الكواكب وهم فرقتان:

١-**منهم من يقول: إن الله خلق هذه الكواكب، وفوّض تدبير هذا العالَم السفلي إليها، فهذه الكواكب هي المدبّرات لهذا العالم. قالوا: يجب علينا أنْ نعبد هذه الكواكب، ثم إنّ هذه الكواكب هي مشتغلة بعبودية الله وطاعته.**

٢-**ومنهم قوم ينكرون الصانع سبحانه وتعالى، ويقولون: هذه الأفلاك والكواكب أجسام واجبة الوجود لذواتها، ويمتنع عليها العدم والفناء، وهي المدبّر لهذا العالَم، وهؤلاء هم الدهرية الخالصة.**

وممن يعبد غير الله: النصارى، الذين يعبدون المسيح.

ومنهم أيضًا عبدة الأوثان والأصنام.

واعلم أنّ ههنا بحثًا مهمًا لا بد منه، وهو أنه لا دين أقدم من دين عبدة الأوثان، وذلك لأنّ أقدم الأنبياء الذين وصل إلينا تأريخهم هو نوح -صلوات الله عليه وسلامه- وهو إنما جاء بالرد على عبدة الأصنام، على ما أخبر الله عنه في قوله: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]. فعلمنا أنّ عبادة الأصنام كانت موجودة قبل نوح -عليه السلام- ، وهي باقية إلى الآن، بل أكثر سكّان أطراف العالَم مستمرون عليه، والمذهب الذي هذا شأنه يمتنع أن يكون معلوم البطلان بضرورة العقل، لكنّ العلمَ بأنّ هذا الحجر المنحوت في هذه الساعة ليس هو الذي خلقني وخلق السماء والأرض علمٌ ضروري، فيستحيل اتفاق كثير من العقلاء عليه، فظهر أنّه ليس دين عبدة الأوثان كون الصنم خالقًا للسماء والأرض.

والعلماء ذكروا فيه وجوهًا:

الأول: أنّ الناس رأوا تغيّرات أحوال هذا العالَمَ مرتبطة بتغيرات أحوال الكواكب، فإنّ بحسب قرب الشمس وبُعدها عن سمت الرأس تحدث الفصول الأربعة، وبسبب حدوث الفصول الأربعة حدثت الأحوال المختلفة في هذا العالم، ثم إن الناس يعلمون سائر أحوال الكواكب، واعتقدوا ارتباط السعادات والنحوسات بكيفية وقوعها في طوالع الناس، **فلما اعتقدوا ذلك غلب على ظنون أكثر الخلق كون المصدر لأحوال هذا العالَمَ وحوادثه اتصالات هذه الكواكب وتأثيراتها، ولما اعتقدوا ذلك بالغوا في تعظيمها.**

- **ثم منهم من اعتقد أنها واجبة الوجود.**
- **ومنهم من اعتقد حدوثها وكونها مخلوقة للإله الأكبر، إلا أنهم قالوا: هي مخلوقة للإله الأكبر وخالقةٌ لأحوال هذا العالَمَ، وهؤلاء هم الذين اعتقدوا أنها وسائط بين الإله الأكبر وبين أحوال هذا العالَمَ**[1].

وعلى كلا التقديرين، فالقوم مشتغلون بعبادتها وتعظيمها والخضوع لها.

ثم إنّهم لما رأوا أنّ الكواكب قد تستتر عن الأبصار في أكثر الأوقات، اتخذوا لكلّ كوكب صنمًا عن الجوهر المنسوب إليه، فاتخذوا صنم الشمس من الذهب، وزيّنوه بالأحجار المنسوبة إلى الشمس وهو الياقوت والألماس، واتخذوا صنم القمر من الفضة، وعلى هذا القياس.

ثم أقبلوا على عبادة هذه الأصنام، وغرضهم من هذه العبادة عبادةُ تلك الكواكب والتقرّب إليها، فهذه الأصنام عندهم كالقبلة، والمعبود عندهم في الحقيقة تلك الكواكب. وعند هذا البحث يرجع دين عبدة الأصنام إلى عبادة الكواكب.

وأما الأنبياء -صلوات الله عليهم- فلهم ههنا مقامان:

الأول: لإقامة الدلائل على أنّ هذه الكواكب لا تفعل شيئًا.

---

١ - في المطبوع «أصحاب هذا العالم»، لكن المعنى لا يستقيم، خصوصًا أنّ الإمام ذكر عبارة «أحوال هذا العالم» في العديد من المواضع، والله أعلم.

الثاني: أنّ بتقدير أنها شيء[1]، لكنّ دلالة الحدوث حاصلة فيها، فلا بد من أنْ تكون مخلوقة لإله قديم أزلي، والاشتغال بعبادة الأصل أولى ن الاشتغال بعبادة الفرع والعبد...

الوجه الثاني في شرح حقيقة مذهب مَن قال بعبادة الأوثان: ما ذكره أبو معشر جعفر بن محمد البلخي المنجّم، قال في بعض مصنفاته أنّ كثيرًا من أهل الصين والهند كانوا يقولون بالله وملائكته، إلا أنهم كانوا يعتقدون أنه تعالى جسم، وذو صورة كأحسن ما يكون من الصور، وهكذا أيضًا للملائكة صورة حسنة، إلا أنهم كلهم قد احتجبوا عنّا بالسماء، فلا جرم اتخذوا صورًا وتماثيل أنيقة النظر، حسنة الرواه[2]، على الصورة التي كانوا يعتقدونها من صورة الإله والملائكة، ثم يعتكفون على عبادتها قاصدين به طلب الزلفى من الله سبحانه ومن الملائكة.

فإن صحّ ما ذكره أبو معشر، فالسبب في عبادة الأوثان اعتقادُ الجسمية في الله سبحانه وتعالى.

الوجه الثالث: أنّ أصحاب الأحكام من المنجّمين، كانوا يعيّنون أوقاتًا في السنين المتطاولة، نحو الألف والألفين، **ويزعمون أنّ من اتخذ طلسمًا في ذلك الوقت على الوجه الخاص، فإنه ينفع في أحوال مخصوصة، نحو السعادة والخصب ودفع الآفات، وكانوا إذا اتخذوا ذلك الطلّسم عظّموه لاعتقادهم أنهم ينتفعون به،** فلما بالغوا في ذلك التعظيم صار ذلك كالعادة، ولمّا طالت الأزمنة، فالجهال نسوا مبدأ الأمر واشتغلوا بعبادتها.

ومما يدلّ على صحة هذا التأويل قوله تعالى في آخر هذه الآية حكاية عن إبراهيم -عليه السلام-: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ٨١]؛ وذلك أنه -عليه السلام- لمّا طعن في إلهية تلك الأصنام وحسن عبادتها، خوّفوه بوصول بلاء إليه من تلك الأصنام.

---

١ - هكذا في المطبوع، ويبدو أنّ الصواب هو: «بتقدير أنها تفعل شيئًا»، والله أعلم.

٢ - هكذا في المطبوع، ويبدو أنّ الصواب هو: «أنيقة المنظر، حسنة الرؤية»، والله أعلم.

وقال تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤].

الوجه الرابع: أنه كلما مات لهم رجل كبير في اعتقادهم، بحيث يعتقدون فيه أنّه مجاب الدعوة مقبول الشهادة عند الله تعالى، اتخذوا صنمًا على صورته يعبدونه، على اعتقاد أنّ ذلك الإنسان يصير شفيعًا لهم يوم القيامة، على ما حكى الله عنهم هذه المقالة في قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. وقال أيضًا: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

الوجه الخامس: لعل القوم اتخذوا هذه الأصنام محاريب لصلواتهم وطاعتهم، يسجدون إليها لا لها، كما أنّا نسجد إلى القبلة لا للقبلة، ثم لمّا دامت هذه الحالة ظن الحمقاء من القوم أنها هي المعبودة.

الوجه السادس: لعلّ القوم كانوا من المجسمة أو من الحلولية، اعتقدوا جواز حلول الله في بعض هذه الصور والأجسام».

وقال أيضًا في أسرار التنزيل (ص٢٨٥):

«وكذلك أنّ القوم ما كانوا ينكرون وجود الله تعالى، بل كانوا يقولون أنّه تعالى خلق الشمس والقمر والنجوم، ثم إنه تعالى فوّ تدبير هذا العالَم إليها، فالبشر عبيد للكواكب ومخلوق لها، والكواكب مخلوقة ومُحدَثة للإله الأكبر».

وهذه النصوص تدلّ على ما يلي:

أولًا: أنّ عبدة الكواكب وعبدة الأصنام فريقان: منهم من يقول بأنّ الأفلاك واجبة الوجود، ومنهم من يقول بأنّها حادثة بإحداث الله تعالى.

ثانيًا: القائلون منهم بأنّ الأفلاك واجبة الوجود يرون أنّها تدبّر العالَم بذاتها.

ثالثًا: أنّ القائلين منهم بحدوث الكواكب، يرون أنها مخلوقة للإله الأكبر وخالقةٌ

لأحوال هذا العالَم، أي أنّ الإله الأكبر فوّضها وجعلها مستقلة في تدبير العالَم السفلي.

رابعًا: أنّ أساس مذهب أصحاب الطلسمات في تعظيمها وعبادتها هو اعتقادُهم بتأثيرها في هذا العالَم.

خامسًا: أنّ الأنبياء -عليهم السلام- أثبتوا أنّ الأفلاك لا تفعل شيئًا، وبتقدير ذلك فهي مخلوقة لله تعالى، والاشتغال بعبادة الخالق أولى من الاشتغال بعبادة المخلوق.

المبحث الخامس عشر: الرد على الوثنية وعُبّاد الأصنام بإبطال مؤثر غير الله تعالى

يُعلم مما مضى أنّ أقوى التأويلات لمذهب عُبّاد الأصنام -عند الإمام الفخر- كونه راجعًا إلى اعتقاد تأثير الأفلاك والكواكب، وبالتالي فإنّ إبطال هذا المذهب يتوقف على إبطال كون الكواكب والأفلاك فاعلة مدبّرة، وأنّ التدبير والتأثير لله تعالى وحده، ولذا نجد الإمام يسوق التأويلات المحتملة لمذهب الوثنية، ويبيّن أنّ إبطالها يكون بإثبات التأثير لله تعالى وحده، فيقول مثلًا في معالم أصول الدين (ص٨١):

«المسألة الرابعة: القائلون بالشرك طوائف:

الطائفة الأولى: عبدة الأوثان والأصنام، ولهم تأويلات:

أحدها: أن الناس كانوا في قديم الدهر عبدة الكواكب، ثم اتخذوا لكل كوكب صنمًا ومثالًا، واشتغلوا بعبادتها، وكانت نيتهم توجيه تلك العبادات إلى الكواكب، ولهذا السبب لما حكى الله -عز وجل- عن الخليل ﷺ أنه قال لأبيه آزر: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الأنعام:٧٤].

ثم ذكر عقيب هذا الكلام مناظرة إبراهيم مع القوم في إلهية الكواكب.

وثانيها: أن الغالب على أهل العالم دين التشبيه ومذهب المجسمة، والقوم كانوا يعتقدون أن الإله الأعظم نور في غاية العظمة والإشراق، وأن الملائكة أنوار مختلفة

بالصغر والكبر، فلا جرم أنهم اتخذوا الصنم الأعظم وبالغوا في تحسين تركيبه باليواقيت والجواهر، على اعتقاد أنه على صورة الله، واتخذوا سائر الأصنام على صور مختلفة في الصغر والكبر، على اعتقاد أنها صور الملائكة، فعلى هذا التقدير عبدة الأصنام تلامذة المشبهة.

وثالثها: أنّ من الناس من قال إنّ البشر ليس لهم أهلية عبادة الإله الأعظم، وإنما الغاية القصوى اشتغال البشر بعبادة ملك من الملائكة، ثم إنّ الملائكة يعبدون الإله الأعظم، ثم إن كل إنسان اتخذ صنمًا على اعتقاد كونه مثالًا لذلك الملك الذي يدبر تلك البلدة، واشتغل بعبادته.

ورابعها: **أنّ المنجمين كانوا يرصدون الأوقات الصالحة للطلسمات النافعة في الأفعال المخصوصة، فإذا وجدوا ذلك الوقت عملوا له صنمًا، ويعظمونه ويرجعون إليه في طلب المنافع، كما يرجعون إلى الطلسمات المعمولة في كل باب.**

واعلم أنه لا خلاص عن هذه الأبواب إلا إذا اعتقدنا أنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الواحد القهار، والله أعلم بالصواب».

واتخاذ الوثنيين الكواكبَ والأفلاك آلهة، لا يعني اعتقادهم فيها أنّها خالقة للسماوات والأرض، بل بمعنى أنّها مؤثر مدبّرة لشؤون هذا العالَم، قال الإمام في تفسيره (١٣/ ٣٠):

«اعلم أنه ليس في العالم أحدٌ يثبت لله تعالى شريكًا يساويه في الوجوب والقدرة والعلم والحكمة».

ثم قال (١٣/ ٣٠):

«فظهر أنه ليس دين عبدة الأصنام كون الصنم خالقًا للسماء والأرض».

ثم قال بعد ذلك مصوّرًا حقيقة مذهب عبادة الأصنام، ومبينًا طريق إبطاله (١٣/ ٣١):

«والدليل على أنّ حاصل دين عبدة الأصنام ما ذكرناه، أنه تعالى لما حكى عن الخليل -صلوات الله عليه- أنّه قال لأبيه آزر: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ

﴿فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٧٤]، فأفتى بهذا الكلام أنّ عبادة الأصنام جهل.

ثم لما اشتغل بذكر الدليل، أقام الدليل على أن الكواكب والقمر والشمس لا يصلح شيء منها للإلهية، وهذا يدل على أنّ دين عبدة الأصنام حاصله **يرجع إلى القول بإلهية هذه الكواكب**، وإلا لصارت هذه الآية متنافية متنافرة.

وإذا عرفت هذا، ظهر أنه لا طريق إلى إبطال القول بعبادة الأصنام، إلا بإبطال كون الشمس والقمر وسائر الكواكب آلهة لهذا العالم مدبرةً له».

وبيّن في العديد من كتبه طريق الأنبياء -عليهم السلام- في إبطال مذهب الصَّنمية والوثنية، فقال في تفسيره (١٣/ ٣١):

«ثم أقبلوا على عبادة هذه الأصنام، **وغرضهم من عبادة هذه الأصنام هو عبادة تلك الكواكب والتقرب إليها**، وعند هذا البحث **يظهر أن المقصود الأصلي من عبادة هذه الأصنام هو عبادة الكواكب**.

وأما الأنبياء -صلوات الله عليهم- فلهم هاهنا مقامان:

أحدهما: إقامة الدلائل على أن هذه الكواكب لا تأثير لها البتة في أحوال هذا العالم، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] بعد أن بين في الكواكب أنها مسخرة.

والثاني: أنها بتقدير أنها تفعل شيئًا ويصدر عنها تأثيرات في هذا العالم، إلا أنّ دلائل الحدوث حاصلة فيها، فوجب كونها مخلوقة، **والاشتغال بعبادة الأصل أولى من الاشتغال بعبادة الفرع**».

فنجد الإمام الرازي يرى أنّ للأنبياء مقامين في إبطال مذهب عَبَدة الأصنام، أولها: إبطال تأثير هذه الكواكب، والثاني: إثبات كونها مخلوقة على التسليم الجدلي بتأثيرها، وعبادة الخالق أحق من عبادة المخلوق.

وقد ذكر هاتين الطريقتين في مواطن متفرقة من كتبه، فيقول في المطالب العالية (٧/ ١٦):

«إن الشيء الواحد إما أن لا يمتنع كونه مصدرًا للأثرين أو يمتنع.

فإن لم يمتنع ذلك، فنقول: لا شك أن واجب الوجود لذاته موجود، ولا شك أنه مؤثر في وجود غيره.

والتقدير في هذا القسم: أنه لا يمتنع صدور الآثار الكثيرة عن المؤثر الواحد، وإذا كان كذلك، لم يمتنع إسناد جميع موجودات العالم إليه.

وعلى هذا التقدير، فإثبات المؤثر الواحد معلوم، وإما إثبات ما عداه فمشكوك فيه، والتمسك بطاعة المعبود المعلوم أولى من التمسك بطاعة المعبود المجهول.

فثبت: أن العقل يقتضي التوجه إلى عبادة الله تعالى، والإعراض عن كل ما سواه.

وهذا الدليل هو المذكور في الكتاب الإلهي، حيث قال تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

والمعنى: **أن المعبود الأول معلوم الثبوت، وما سواه غير معلوم، والاقتصار على المعلوم أولى من الذهاب إلى غير المعلوم**».

ففي هذا النصّ يقرّر أنّ الخروج عن عبادة الله تعالى إلى عبادة غيره، إنما هو **خروج عن مقتضى العقل**؛ لأنّ التمسّك بطاعة المعبود المعلوم أولى من التمسك بطاعة المعبود المجهول.

ونجد الإمام يفصّل الرد على مذهب عُباد الأصنام في نهاية العقول، فيقول (١/ ٥١١):

«الفصل الثالث: في الرد على عبدة الأصنام.

اعلم أنّ العلم الضروري حاصل بأنّ الخشبة التي ينحتها النجار، ويصوّرها ويضم بعض أجزائها إلى بعض، يستحيل أنْ يكون هو موجدًا لذلك الشخص الذي

نحته وصوّره، بل أنْ يكون موجدًا لسائر الخلائق ورازقًا لهم، **وأنْ يكون مُحدِثًا للسماوات والأرضين**، والعلم بفساد ذلك أجلى العلوم الضرورية، والجمع العظيم من العقلاء لا يجوز اتفاقهم على ما يعلم فساده بالضرورة، إذن لا بد وأن يكون لعبدة الأصنام في ذلك تأويلات لا يعلم فسادها بالضرورة، وهي ستة:

الأول: أنّ في الأزمنة السابقة كان أكثر الناس على مذهب الصابئية، وإنهم كانوا عبد النجوم وأصحاب الطلسمات.

والطلسم: عبارة عن امتزاج القوى الفعّالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، للتمكن من إظهار ما يخالف العادة، أو المنع مما يوافقها.

وإن كان كذلك، فإنهم كانوا يترصدون الأوقات التي يصلح لتركيب تلك الطلسمات العظمى النافعة، وربما لا يحصل ذلك الوقت في ألف سنة أو أكثر إلا مرة واحدة، ثم يركّبون ذلك الطلّسم العظيم النفع وينتفعون به، فكانوا يأمرون الناس بتعظيم ذلك الطلسم وخدمته، **فصار ذلك سببًا لعبادة تلك الهياكل.**

الثاني: أنهم لما كانوا يعبدون تلك الكواكب، وكانوا يعتقدون فيها كونهم أحياء ناطقة عالمة، فاتخذوا لكل واحد من تلك الكواكب هيكلًا مخصوصًا، فكانوا يعبدونه، ويتقربون إليه لا على أنّ المعبود بالحقيقة هو ذلك الهيكل، بل الكواكب التي ذلك الهيكل هيكلٌ له».

وهذا التأويلان هما المقدَّمان عند الإمام الفخر في سبب عبادة الأصنام، وهما مبنيان على اعتقاد الصابئة.

ثم ساق الإمامُ بقية التأويلات التي مرّت في نصوصه السابقة، ثم قال (١/ ٥١٤):

«**وإذا عرفتَ ذلك فنقول: أما مذهب الصابئية فقد أبطلناه**، وأمّا مذهب الحلول والتجسيم والاتحاد فسيأتي إبطاله، فبطلت التأويلات الثلاثة.

وأمّا اتخاذهم تلك الأصنام قبلة لصلواتهم، أو اتخاذُهم إياها شفعاء لهم، فقد بطل ذلك؛ لإنكار صاحب الشريعة الحقة -صلوات الله عليه- ذلك، ولمنعه وزجره

إياهم عن ذلك، فبطلت التأويلات بأسرها، **وبطل قول أصحاب الأصنام**، والحمد لله رب العالمين».

ثم انتقل الإمام الفخرُ للرد على أصحاب الهيئة وأصحاب الأحكام، ثم قال (١/ ٥٢٥):

«ما الدليل على فساد قول مَن قال: إنّ الله خلق هذه الأفلاك والكواكب، وأعطاها قُدَرًا يتمكنون بها من إيجاد الأجسام والتصرف في هذا العالَم؟ أو خلق فيها خواص، تلك الخواص تقتضي وجودَ الأجسام وغيرها؟

قلنا: أمّا نحن فنبطل ذلك بما ثبت من اقتدار الله تعالى على كلّ الممكنات، ثم نبيّن أنّ ما كان مقدورًا لله تعالى استحال وقوعه بغيره، على ما سيأتي تقريره، فحينئذ يحصل القطع باستناد كل هذه الأشياء إلى الله تعالى».

في هذا النص يبطل الإمامُ الرازي قول الأحكاميين القائلين بأنّ للأفلاك قدرة على التصرّف والتأثير مع كونها حادثة مخلوقة لله تعالى، ويستدل على بطلان قولهم بإثبات عموم قدرته تعالى على جميع الممكنات، وأنّ ما وقع بالقدرة الإلهية لا يقع بغيرها.

وهذا الاستدلال يبطل أيضًا قول الصابئة والفلاسفة القائلين بأنّ هذه الأفلاك قديمة، وأنّها تتصرف في العالَم السّفلي.

المبحث السادس عشر: نصوص متفرقة في إبطال مؤثر غير الله تعالى

تبيّن مما سبق أنّ الإمام الرازي يرى أنّ أصل مذهب أصحاب السحر والطلسمات، وأصل مذهب عُباد الأصنام، هو وجود مؤثّر غير الله تعالى، وظهر جليًا أنّ الإمام ردّ على كلا المذهبين بإبطال تأثير الأرواح الفلكية والكواكب، ونقلتُ نصوصًا من كتبه المختلفة في نقض الأساس الذي قام عليه السحر، وفي نقض أصول الوثنية.

ومن باب إتمام البحث وزيادة الإيضاح، رأيتُ أنْ أنقل نصوصًا متفرّقة من كتب

الإمام، يثبت فيها بطلان وجود مؤثّر غير الله تعالى، وأنّ المؤثّر والمدبّر هو الله تعالى وحده، وبالتالي تبطل نسبة كلّ مذهب قائم على اعتقاد مؤثر غير الله تعالى إلى الإمام الفخر، كمذهب أصحاب الطلسمات، ومذهب عبدة الأصنام.

١- قال الإمام الفخر في الأربعين في أصول الدين (١/ ٣٣٣):

«المسألة الثالثة العشرون: **في أنه لا يخرج شيء العدم إلى الوجود إلا بقدرة الله تعالى.**

اعلم أن أكثر أرباب الملل يخالفوننا في هذا هذه المسألة، ولو أطنبنا في شرح المذاهب وإبطالها، لطال الكتاب، إلا أنا ههنا نكتفي بالاختصار، فنقول:

الذي يدل على صحة قولنا وجوه:

الأول: أن علة صحة المقدوريّة هي الإمكان، والإمكان حكم مشترك فيه بين كل الممكنات، وإذا كانت العلة مشتركة فيها، كان الحكم كذلك. فإذن كل حكم الممكنات مشتركة في كونها بحيث يصح أن تكون مقدورة لله تعالى، والمقتضي لكونه قادرًا على المقدور، هو ذاته. ونسبة الذات إلى الكل على السوية، فلما اقتضت الذات كونه تعالى قادرًا على البعض، وجب أن تقتضي كونه قادرًا على الكل، فثبت: أنه تعالى قادر على كل الممكنات، فلو فرضنا شيئًا آخر يصلح لأن يكون مؤثرًا في الوجود، فعند فرض اجتماع هذين المؤثرين، إما أن يقع الأثر بهما، أو لا يقع بواحد منهما، أو يقع بأحدهما دون الثاني. والأقسام الثلاثة باطلة، لما مرت الإشارة إليه في مسألة التوحيد، ومسألة خلق الأفعال، **فوجب القطع بأنه لا شيء سوى قدرة الله يصلح للتأثير والتكوين**».

٢- وقال في نهاية العقول (١/ ٤٥٧):

«**في أنه تعالى قادر على كل الممكنات:**

والدليل عليه أنه لو كان علّة صحة كون بعض الأشياء مقدورًا للباري تعالى حاصلةً في كل الممكنات، لصح في كل الممكنات أنْ يكون مقدورًا للباري تعالى، والأول حقٌّ فالثاني مثله.

بيان الشرطية: أنّ العلة لا تنفك عن المعلول، فلو كانت علة هذه الصحة عامّة في كل الممكنات، وجب عموم هذه الصحة فيها بأسرها.

وبيان أنّ تلك العلّة عامّة: أنّ علة صحة كون الشيء مقدورًا للباري تعالى هو الإمكان، وأنه حكم عام في كل الممكنات.

وإنما قلنا: إنّ علة هذه الصحة هي الإمكان؛ لأن كلّ حكم وجهة للشيء، فإما أن يكون ذلك الشيء من ذلك الوجه واجبًا أو ممتنعًا أو ممكنًا، والأوّلان يحيلان المقدورية، فلا يكونان علة لصحة المقدورية، وإذا بطل ذلك لم يبقَ إلا أنْ يكون المحوج هو الإمكان.

وأمّا أنّ الإمكان مشترك بين كلّ الممكنات كلّها، فهو أمرٌ قد تقرر غير مرّة، فثبت أنّ علة صحّة مقدورية مقدور الله تعالى عامّة في كل الممكنات، فيثبت لكلها ذلك الحكم».

٣-وقال في نهاية العقول (١/ ٤٦٢):

«قوله: هب أنّ الإمكان يقتضي اشتراكَ المتماثلات في صحة مقدورية الله تعالى، لكن، لمَ قلتم أنّ قدرة الله تقتضي صحة صدور تلك الأشياء عنه؟

قلنا: لأنّه لما ثبت أنّ الممكنات مشتركة في صحة مقدورية الله تعالى، فحينئذ يكون نسبة قدرة الله تعالى إلى بعضها كنسبتها إلى الباقي؛ لأنّ انتساب الشيء إلى الشيء كانتسابه إلى مثله، **فإذا كانت الممكنات بأسرها مشتركةً في صحة تعلّق قدرة الله تعالى بها، وجب صحة تعلّق قدرة الله بها بأسرها**».

٤-وقال في المطالب العالية (٧/ ١٦-١٧):

«إن علّة الحاجة إلى المؤثر، هي الإمكان.

والدليل عليه: إنا إذا رفعنا الإمكان عن الوهم، بقي الوجوب بالذات، أو الامتناع بالذات، وكل واحد منهما يحيل الحاجة إلى المؤثر، فثبت: أن علة الحاجة ليست إلا الإمكان.

والمفهوم من الإمكان أمر واحد، فعلة الحاجة إلى المؤثر أمر واحد.

وذلك الأمر الواحد، إما أن يكون علة للحاجة إلى مؤثر معين، أو إلى مؤثر غير معين.

والثاني باطل؛ لأن المؤثر الذي لا يكون معينًا في ذاته امتنع وجوده في نفسه، لأن كل ما كان موجودًا في نفسه فهو معين في ذاته، وما لا يكون معينًا في ذاته، امتنع كونه موجودًا في ذاته، وما لا وجود له في ذاته، امتنع احتياج غيره في الوجود إليه، فثبت أن الإمكان لا يحوج إلا إلى شيء معين، **فوجب إسناد كل ممكن إليه، فثبت أنه لا مؤثر إلا الواحد**».

٥-وقال في المطالب العالية (٣/ ٢٥٤):

«لا تفرض مرتبة من مراتب الكمال في الموجودات إلا والله سبحانه في أعلى الدرجات.

فيقال: الموجود إما مؤثر، وإما أثر، **والمؤثر أعلى درجة من الأثر، والله سبحانه هو المؤثر في الكل، فكان أعلى من الكل.**

وأيضًا: الموجود إما واجب وإما ممكن، والواجب أعلى درجة من الممكن، والله سبحانه هو الواجب، فكان أعلى من الكل.

وأيضاً: الموجود إما كامل مطلقًا وإما أن لا يكون كذلك، والكامل المطلق أعلى حالًا ممن لا يكون كذلك، والله سبحانه هو الكامل المطلق، فكان أعلى من كل الموجودات.

وكذا القول في كمال العلم وكمال القدرة، وكمال الحياة، وكمال الدوام، وكمال الوجود، وكمال الرحمة، وقس عليها نظائرها».

٦-وقال في المطالب العالية (٣/ ٢٥٧-٢٥٨):

«اعلم أنه تعالى واحد في ذاته، وواحد في صفاته، وواحد في أفعاله.

أما أنه واحد في ذاته؛ فلأن ذاته منزهة عن جهات التركيبات، لا من التركيبات

المقدارية الحسية كما في الجسم، ولا من التركيبات العقلية كما في النوع المركب من الجنس والفصل.

وأما أنه واحد في صفاته، فهو أنه ليس في الوجود موجود آخر يساويه في الوجود بالذات، وفي العلم بكل المعلومات، **وفي القدرة على كل الممكنات**، وفي الغني عن كل ما سواه.

وأما أنه واحد في أفعاله، فهو أنه **ليس في الوجود موجود يكون مبدأً لجميع الممكنات، إما بغير واسطة وإما بواسطة، إلا هو**».

٧-وقال في المطالب العالية (٧/ ١٤):

«وأما بيان أنه مؤثر في غيره، فهو أنه ثبت أن كل ما عدا الموجود الواحد الواجب، فإنه ممكن لذاته، وكل ممكن لذاته، فإنه لا يوجد إلا بإيجاد الواجب لذاته، إما بواسطة أو بغير واسطة، **فثبت أن الحق سبحانه وتعالى مؤثر في كل ما سواه، وأنه لا يقبل الأثر البتة عن شيء مما سواه.**

فهو من حيث أنه مستقل في وجوده، وفي جميع صفاته الثبوتية والسلبية، قائم بنفسه، ومن حيث إن كل ما سواه قائم به فإنه يوجد بإيجاده، وإن ما يتقوم بتقويمه، فهو مقوَّم بغيره.

والكامل في كونه قائمًا بذاته، مقوِّما لغيره: هو الله القيوم.

فواجب الوجود هو القيّوم الحق، فلهذا السر قال في الكتاب الإلهي: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٨-وقال في الإشارة في أصول الكلام (ص١٤٢):

«اعلم أنه قد سبق منا إقامة الدلالة على أنه تعالى قادر، فلنخصّ هذا الباب بالنظر في متعلّق القدرة، وذلك مشتمل على فصلين:

الفصل الأول: مذهب أهل الحق أن الكائنات بأسرها حاصلة بقدرة الله تعالى، ولا أثر لما سواها في شيء أصلًا ...

الفصل الثاني: ذهبت الفلاسفة إلى أنّ الباري -تعالى عن قولهم- موجِبٌ لذاته».

ثم أقام الأدلة على صحة مذهب أهل الحق، وبطلان مذهب الفلاسفة.

٩-وقال في التفسير (١٩/ ٨):

«فإن قال قائل: لم لا يجوز أن تكون هذه الحوادث الأرضية لأجل الأحوال الفلكية؟

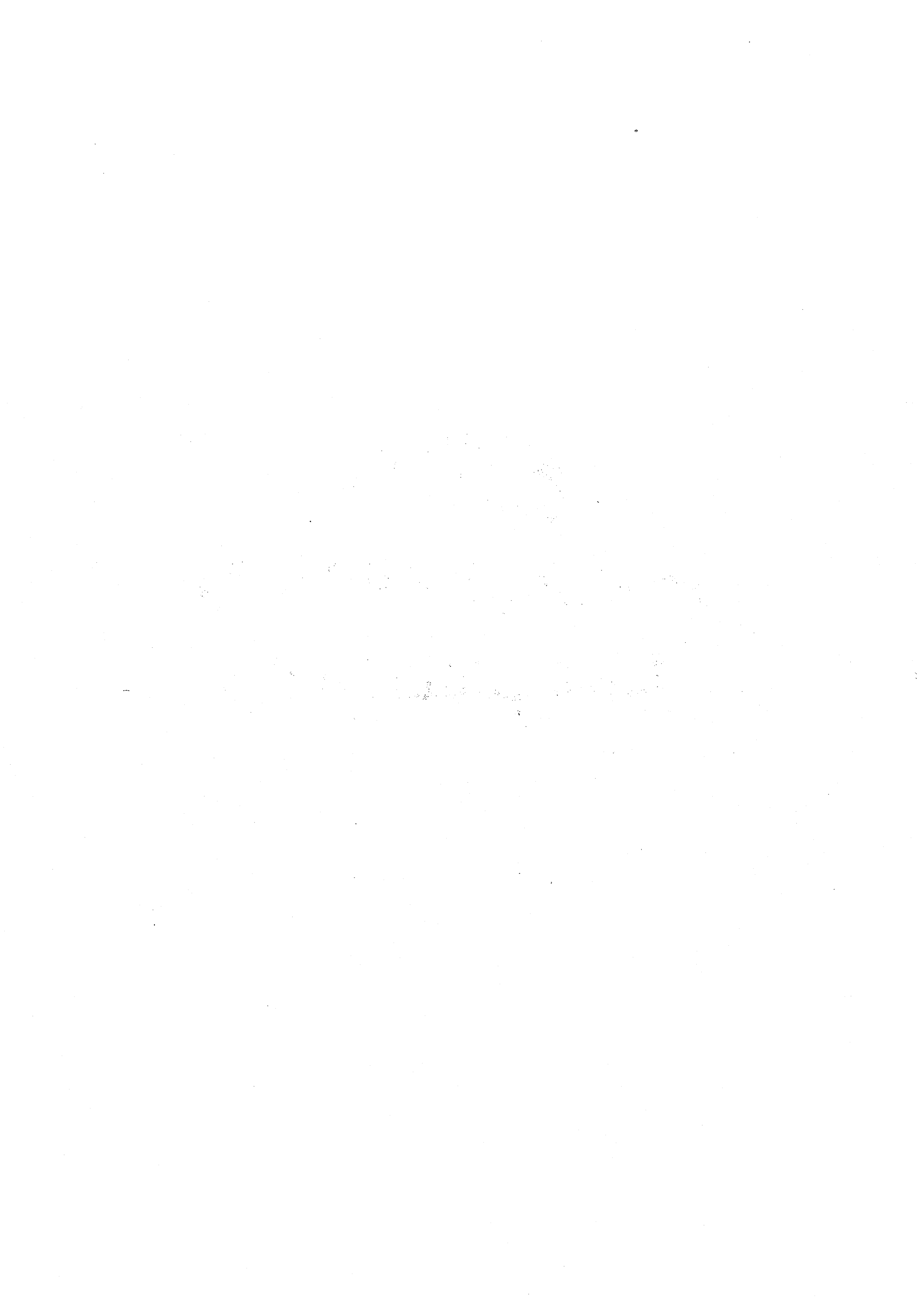
كان جوابنا أنْ نقول: فهب أن الأمر كذلك، إلا أنا دللنا فيما تقدم على افتقار الأجرام الفلكية إلى الصانع الحكيم، فحينئذ لا يكون هذا السؤال قادحًا في غرضنا.

والوجه الثاني من الجواب: **أنْ نقيم الدلالة على أنه لا يجوز أن يكون حدوث الحوادث السفلية لأجل الاتصالات الفلكية**».



الباب الرابع

موقف الإمام الرازي من السحر في كتاب المطالب العالية



الباب الرابع

[موقف الإمام الرازي من السحر في «المطالب العالية»]

قال د.**سلطان العميري** في بحثه المذكور سابقًا: «ومما يقوي ذلك أن تقرير هذا الأمر ليس غريباً على الرازي، فإن موقفه من السحر والتنجيم ظاهر المخالفة للشريعة في عدد من كتبه الأخرى، وقد ذكر كلاماً قريباً مما ذكره في هذا الكتاب في كتاب المطالب العالية، وهو من آخر مؤلفاته كما حققه عدد من الباحثين. [انظر: فخر الدين الرازي، الرزكان: ٩٤-٩٦]».

وذهب إلى مثله أيضًا د.**عبد الرحمن المحمود** في كتابه: موقف ابن تيمية من الأشاعرة **(٢/ ٦٦٦)**، حيث ادّعى أنّ الرازي يعتقد بالسحر ودعوة الكواكب في المطالب العالية.

ومن خلال كلام العميري السابق نجده يرى أنّ تقرير مذهب السحر والطلسمات الكفري «ليس غريباً على الرازي»!، وكأنّ المشهور في زمان الرازي والأزمان اللاحقة أنّه كان مروّجًا لأعمال السحر معتقدًا بها، وكأن غالب كتبه ليس فيها شيء عن بطلان مذهب السحر والطلسمات لا من قريب ولا من بعيد، ولذلك لم يجد غرابة في نسبة السحر إلى الإمام الفخر الرازي!

ويرى العميري أيضًا أنّ موقف الإمام الرازي من السحر المخالف للشريعة، ظاهرٌ «**في عدد من كتبه الأخرى**» غير السر المكتوم!

فليت شعري كم هو عدد هذه الكتب التي قرّر فيها السحر بما يخالف الشريعة، وهلّا تفضّل علينا العميري بذكر أسماء هذه الكتب العديدة؟

وكيف يقال هذا مع وجود عدد كبير من النصوص في كتبه المختلفة في إبطال السحر والطلسمات، وقد أوردتُ بعضها في الباب الثالث؟!

لكن، كيف أثبت العميري موقف الإمام الرزاي من السحر «في عدد من كتبه الأخرى»؟

لقد استدل بما أورده الإمام الرازي عن السحر في المطالب العالية، ولنا أنْ نسأله: أين بقية تلك الكتب العديدة؟!

ويرى العميري أنّ المطالب العالية من آخر مؤلفات الرازي، كما حقّقه عدد من الباحثين، وبما أنّ العميري يصحّح تكفير الرازي بناء على ما أورده في السر المكتوم، ويرى أنّ ما أورده في المطالب العالية مماثل لما في السر المكتوم، فهذا يستلزم أنْ يكون الرازي مسلمًا قبل كتابة السر المكتوم، ثم ارتدّ عند كتابته، ثم أسلم بعد ذلك في كتبه التي تتضمن إبطال أصول السحر، ثم ارتد عند كتابة مبحث السحر من المطالب العالية، ثم أسلم عند كتابة الجزء التاسع من المطالب وما بعده من الكتب! هذا هو المنطق الذي يقود إليه التعصّب الأعمى والانتصار لابن تيمية بغير حق.

بل قد يكون الإمام الرازي عند كتابة المطالب العالية مسلمًا كافرًا في نفس الوقت، لأنّه كان يكتب المطالب العالية بالتزامن مع كتابته لأسرار التنزيل، الذي مات قبل أنْ يُتمّه أيضًا، والذي أبطل فيه عبادة غير الله تعالى، وأبطل فيه مذهب أصحاب السحر والطلسمات!

وما ذكره محققو أسرار التنزيل من أنّه: «آخر ما ألّف -أي الرازي- على الإطلاق»[1] لا يعارض كون المطالب العالية آخر كتبه أيضًا؛ لأنّ كثيرًا من الأئمة كانوا يفتتحون التصنيف في أكثر من كتاب في نفس الوقت.

ولا أدري أيكون الإمام الرازي أيضًا -عند التيمية- مسلمًا أم كافرًا في كتبه التي أبطل بها أصل مذهب السحر وعبادة الكواكب، وأحال فيها إلى السر المكتوم؟

وحتى يُثبت العميري أن اعتقاد الإمام الرازي بالسحر الكفري **«ليس غريباً»** عليه، وأنّه ظاهر **«في عدد من كتبه الأخرى»**، نَقَل بعض النصوص من القسم الخاص بالسحر من المطالب، مع أنّ الأمر أوضح من أنْ ينقل هذه النصوص؛ لأنّ الإمام

---

١ - أسرار التنزيل وأنوار التأويل، مقدمة التحقيق ص١٠.

الرازي أراد أنْ يشرح السحر كما يقول به أصحابه، ولا شك في كونه مخالفًا للشريعة، فلا داعي لنقل تلك النصوص.

والسؤال المهم هنا: هل يعتقد الإمام الرازي بما أورده في قسم السحر من المطالب العالية، كما يزعم هؤلاء التيمية، أم أنّه أورد هذا القسم لأغراض أخرى، وإن كان ساق الكلام على لسان نفسه كعادته؟

لا يسع الإنسان المنصف المتقي لربه أن يتردد في كون الإمام الفخر لا يعتقد بما أورده في قسم السحر من المطالب العالية، لأنّ مَن طالع هذا الكتاب وجد الإمام ينقض أصول السحر في مواطن كثيرة جدًا من هذا الكتاب، وإليك البيان.

المبحث الأول: غرض الرازي من إدراج قسم السحر في كتاب المطالب العالية

بيّن الإمام الرازي الغرضَ من إدراج قسم السحر في المطالب العالية، فقال (٨/ ١٣٧):

«وهذا آخر الكلام في هذا الباب، ويتلوه الكلام في السحر، **ليحصل الفرق بين المعجز والسحر، والنبي والساحر**».

وهذا بيان واضح صريح يدل على أن إدخاله السحر في الكتاب، إنما هو للتمييز بين المعجز والسحر، والنبي والساحر.

وهذا موقف الإمام الفخر في العديد من كتبه، فيقول مثلًا في التفسير (٣/ ٢٧٥):

«ولأن السحر لو لم يكن يُعلم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز، والعلم بكون المعجز معجزًا واجب، وما يتوقف الواجب عليه فهو واجب، فهذا يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجبًا، وما يكون واجبًا كيف يكون حرامًا وقبيحًا؟!».

وقد يقول قائل: لو كان غرض الإمام الفخر مجرد التفريق بين المعجز والسحر،

فلمَ وجدنا كلام أصحاب الطلسمات على لسان الإمام الفخر، وكأنه هو القائل بذلك؟

قلتُ: هذا أسلوب للإمام الفخر اتبعه في كثير من كتبه، فتراه يسوق أقوال المذاهب والفِرَق المخالفة كأنه هو القائل، دون أنْ يزيّفها أو ينقضها في بعض الأحيان، خصوصًا إنْ أبطل أصولها في مواضع أخرى من نفس الكتاب، أو أشار إلى بطلانها في ثنايا كلامه.

وليس هذا الأمر مختصًا بمسألة بكتاب المطالب العالية أو السر المكتوم، بل فعل هذا في العديد من كتبه، **وقد سبق أنْ ذكرتُ على ذلك مثالًا جليًا يتعلّق بمسألة السحر، في المبحث السادس من الباب الثالث من هذا البحث.**

المبحث الثاني : شأن الساحر والنبي عند الرازي

بيّن الإمام الرازي شأن كلّ من الساحر والنبي، بما يدلّ على مكانة السحر عنده، فقال في نفس المجلد الذي أورد فيه قسم السحر (٨/ ١١٤):

«وأما أنا -أي النبي- فأدعو إلى الله، وإلى الإعراض عن الدنيا، والإقبال على الآخرة، ولا يكون هذا بإعانة الشياطين، بل بإعانة الله تعالى. فاستدل بكون دعوته إلى الله تعالى وإلى الحق، **على كونه نبيا صادقًا، لا ساحرًا خبيثًا**».

فهل يصف الساحر بالخبث وهو داعٍ إلى السحر أو متلبس به؟!

المبحث الثالث: السّحر مبني على إثبات الطبائع للأفلاك وإبطال ذلك

بيّن الإمام الرازي أنّ علم السحر والطلسمات مبني على إثبات الطبائع للأفلاك والكواكب، قال في قسم السحر من المطالب العالية (٨/ ١٥٩-١٦٠):

«واعلم أن طريق التجربة هو أنه متى حدث نوع من أنواع الحوادث في هذا العالم، فإن صاحب التجربة يتعرف أن الأوضاع الفلكية كيف كانت، تعرفًا على سبيل الاستقصاء والكمال، فإذا وقع مثل ذلك الحادث مرة ثانية وثالثة ورابعة وخامسة،

وتعرف الأحوال الفلكية وحدها مثل الحالة الأولى، فحينئذ يحصل في القلب ظن قوي بأن ذلك الوضع الفلكي المعين، **يوجب حدوث النوع الفلاني من الحوادث في هذا العالم**.

والحاصل: أن التجربة عبارة عن الاستدلال بحدوث الحوادث المخصوصة في هذا العالم، **على معرفة طبائع الأوضاع الفلكية**، فإذا تأكدت تلك التجربة، فبعدها يستدل بحصول ذلك الوضع الفلكي المعين، على حدوث ذلك النوع من الحوادث في هذا العالم».

وقال في هذا القسم أيضًا (٨/ ١٦٩):

«فثبت بهذا الطريق أن الأهم في عالم النجوم: **معرفة طبائع السيارات، ثم بعدها معرفة طبائع الثوابت**. واعلم أنه كما أن البحث عن طبائع السيارات أهم من البحث عن طبائع الثوابت».

وجاء فيه (٨/ ١٧١):

«وإذا عرفت هذا الأصل، ظهر أن الشارع في هذا العلم، يجب أن يكون عالمًا بطبائع الكواكب السيارة، وبطبائع الكواكب الثابتة، وبكيفية مزج بعضها بالبعض».

فمذهب أصحاب السحر والطلسمات مرتبط بالقول بطبائع الأفلاك والكواكب.

إلا أننا نجد الإمام الفخر قد أبطل القول بتأثير طبائع الأفلاك في نفس المطالب العالية في مواطن متعددة، فقال مثلًا (٤/ ٣٦٠):

«ثم إنه في المرتبة الرابعة: ذكر عجائب النبات، فقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ١٠ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ١١﴾ [النحل: ١٠ - ١١].

فجعل مقطع هذه الآية: قوله: «يتفكّرون»، وذلك لأنه استدل بحدوث الأنواع المختلفة من النبات على وجود الإله القادر المختار.

وللسائل أن يسأل فيقول: لم لا يجوز أن يكون المؤثر فيه طبائع الفصول وحركات الشمس والقمر؟

ولما كان الدليل لا يتم إلا بالجواب عن هذا السؤال، لا جرم كان مجال الفكر والنظر والتأمل باقيًا، فلهذا جعل مقطع هذه الآية: قوله: ﴿يَتَفَكَّرُونَ ﴾.

ثم إنه تعالى أجاب عن هذا السؤال من وجهين:

الأول: هب أن تغيرات العالم الأسفل مربوطة بأحوال حركات الكواكب والأفلاك، فتلك الحركات كيف حصلت؟

فإن كان حصولها بسبب أفلاك أخرى لزم التسلسل، وإن كان من الخالق الحكيم، فذلك يوجب الإقرار بوجود الإله تعالى، وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [النحل: ١٢].

والتقدير كأنه قيل: إن كنت عاقلًا فاعلم أن التسلسل باطل، فوجب انتهاء الحركات إلى حركة يكون موجدها غير متحرك، وذلك هو الإله القادر المختار.

ولما تم الدليل في هذا المقام، لا جرم جعل مقطعه: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾.

والوجه الثاني من الجواب: هو أن نسبة الكواكب والطبائع إلى جميع أجزاء الورقة الواحدة والحبة الواحدة: واحدة، ثم إنّا نرى الورقة الواحدة من الورد أحد وجهيها في غاية الحمرة، والوجه الثاني في غاية السواد، **فلو كان المؤثر موجبًا بالذات لامتنع حصول هذا التفاوت**، لأنه تقرر في العقول أن تأثير الموجب بالذات لا يختلف، وحيث حصل التفاوت في الآثار، [عَلِمنا][1] أنّ المؤثر قادر مختار، وهذا هو المراد من قوله: ﴿ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [النحل: ١٣].

١ - كلمة «عَلِمْنا» ليست في المطبوع، وأدرجتها ليتم المعنى.

كأنه قيل له: **تذكر ما ترسخ في عقلك من أن الموجب بالذات والطبع لا يختلف تأثيره؟** فلما رأيت بعينك حصول هذا الاختلاف، فاعرف أن المؤثر فيه ليس هو الطبائع الموجبة بالذات، **بل المؤثر فيه هو الفاعل المختار**.

فلهذا السبب جعل مقطع هذه الآية: ﴿لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴾».

ففي هذا النصّ يُبطل الإمام الفخر كون طبائع الأفلاك مؤثرة في أحوال هذا العالَم، وبالتالي يبطل ما بُني عليه من مذهب أصحاب السحر والطلسمات، وهذا يدلّ على أنّ الإمام الرازي لا يعتقد بما أورده في قسم السحر من المطالب العالية.

المبحث الرابع: السّحر مبني على إثبات التأثيرات للأفلاك وإبطال ذلك

بيّن الإمام الرازي أنّ مذهب أصحاب السحر والطلسمات مبني على إثبات التأثير للكواكب، سواء قالوا أنّها مؤثرة بذاتها دون أنْ يخلق الله تعالى فيها القدرة على التأثير والتدبير، أو قالوا أنّ الله تعالى خلق فيها القدرة على التأثير ثم فوّض إليها تدبير هذا العالَم، فهي تدبّر العالَم باستقلال بعد تفويض الله تعالى.

جاء في مبحث السحر من المطالب العالية (٨/ ١٤٥):

«النوع الخامس من السحر: السحر المبني على الاستعانة بالأرواح الفلكية.

فإنا قد بينا أن أكثر فرق أهل العالم مطبقون على إثبات هذه الأرواح، وعلى أن لها آثارًا عظيمة في هذا العالم. وعند هذا قال بعضهم: إنه يمكن الاستعانة بها بطرق مخصوصة، وإذا حصل ذلك الاتصال، فقد حصلت القدرة على خوارق العادات».

وفيه أيضًا (٨/ ١٥١):

«فيثبت بهذا البيان: أن حدوث الحوادث في هذا العالم، منوطة ومربوطة بالحركة المستديرة الفلكية، المبرأة عن الانقطاع والتغير».

وفيه (٨/ ١٥٢):

«فثبت بما ذكرنا أن مبادي الحوادث الحادثة في هذا العالم ليست إلا الاتصالات الكوكبية المختلفة.

فهذا هو البرهان الذي عليه تعويل الفلاسفة في إثبات هذا المطلوب».

ومن تأثيرات الكواكب والأفلاك عند أصحاب السحر والطلسمات، ما نقله الإمام الرازي عن زردشت في تأثير الشعرى اليمانية، حيث قال (٨/ ١٧٢):

«فإنه اتفق كونها على درجة الطالع، **أعطت الملك والمال**، وإن اتفق كونها على درجة وسط السماء **أعطت الغلبة والسلطان**، وإن اتفق كونها في درجة التاسع **أعطت النبوة**».

فهي تعطي الملك والمال، والغلبة والسلطان، بل وحتى النبوة.

لكننا نجد الإمام الفخر يُبطل جميع أنواع التأثير لغير الله تعالى، سواء كان تأثيرًا ذاتيًا أم بتفويض من الله تعالى، فليس هناك مؤثر في شيء من حوادث العالَم العلوي والسفلي سوى الله تعالى.

قال الإمام الفخر في المطالب العالية، في نفس المجلد الذي يتضمن قسم السحر (٨/ ٩٣):

«إنّا ندعي أنه لا مؤثر البتة لإخراج شيء من العدم إلى الوجود، إلا ذلك الواحد.

وإذا ثبت هذا، فقد بطل القول بوجود مؤثر آخر سواه، سواء قيل إنه كوكب، أو فلك، أو عقل، أو نفس، أو روح علوي، أو روح سفلي».

وهذا صريح في إبطال تأثير الكواكب بتفويض وبغير تفويض إلهي.

وقال (٨/ ٩٥):

«**فنقول: إنه لم يحصل في الوجود موجود مؤثر ولا موجد إلا الله تعالى**، والدليل عليه: وهو أنّا لو فرضنا شيئًا آخر سواه يكون له صلاحية التأثير والإيجاد، فعلى هذا التقدير، قد اجتمع على ذلك الأثر مؤثران مستقلان باقتضاء الوجود والأثر، فإما أن يقع ذلك الأثر بهما معًا، أو لا بواحد منهما، أو بأحدهما دون الثاني. والأقسام الثلاثة باطلة ...

فثبت بما ذكرنا، أن جميع الممكنات مقدورة لله تعالى، وثبت أنه متى كان الأمر

كذلك، كان القول بإثبات مؤثر غير الله تعالى يفضي إلى هذه الأقسام الباطلة، فكان القول به محالًا، فثبت بهذا البرهان الكامل: أنه لا مؤثر في الوجود إلا الله أصلًا».

وقد تكلّم الإمام الرازي في الجزء السابع عن الأرواح الفلكية، وقسّم الموجودات إلى أربعة أقسام: الذي يؤثر ولا يتأثر وهو الله تعالى، والذي يتأثر ولا يؤثّر وهو الهيولى، والذي يؤثر ويتأثر معًا، وهو عالم الأرواح والنفوس، والذي لا يؤثر ولا يتأثر، وهو ممتنع الوجود.

ولما تحدّث عن عالم الأرواح والنفوس، بحث مسألتين:

الأولى: إثبات أنّها متأثرة، وقد ذكر أنّ الدليل على ذلك أنها ممكنة، والممكن لا يوجد إلا بمؤثر.

والثانية: إثبات أنّها مؤثرة.

ثم قال: «وههنا يحصل البحث العظيم».

ثم ذكر انقسام الناس إلى قسمين تجاه تأثير الأرواح والنفوس:

القسم الأول: من زعم أنّه لا يؤثر إلا الواحد الذي هو واجب الوجود لذاته.

القسم الثاني: وهم الجمهور الأعظم من أهل العالم، الذين قالوا أنّ: «الأرواح مؤثرة في عالم الأجسام، ومدبرة لها، ومتصرفة فيها. وأكدوا أقوالهم تارة بوجوه فلسفية، وأخرى برموز نبوية».

وقد ساق الإمام ثلاثةً من أدلة القائلين بأنّه لا مؤثر إلا الواحد، مما يُبطل كون الأرواح الفلكية مؤثرة، وهذه الأدلة هي بعض الأدلة التي احتج بها في كتاب الجبر والقدر لإبطال مؤثر غير الله تعالى، فقال (٧/ ١٥):

«الحجة الأولى: إن كل ما كان ممكنًا لذاته، فإن ماهيته مقتضية للإمكان، فلو كانت مؤثرة في وجود غيرها، لكانت الماهية الواحدة اقتضت أثرين، وهذا محال. وهذه الحجة مستقيمة على أصول الفلاسفة من وجهين...الخ».

ثم ساق الحجة الثانية فقال (٧/ ١٦):

«الحجة الثانية أن نقول: إن الشيء الواحد إما أن لا يمتنع كونه مصدرًا للأثرين أو يمتنع.

فإن لم يمتنع ذلك، فنقول: لا شك أن واجب الوجود لذاته موجود، ولا شك أنه مؤثر في وجود غيره.

والتقدير في هذا القسم: أنه لا يمتنع صدور الآثار الكثيرة عن المؤثر الواحد، وإذا كان كذلك، لم يمتنع إسناد جميع موجودات العالم إليه.

وعلى هذا التقدير، فإثبات المؤثر الواحد معلوم، وإما إثبات ما عداه فمشكوك فيه، والتمسك بطاعة المعبود المعلوم أولى من التمسك بطاعة المعبود المجهول.

فثبت: أن العقل يقتضي التوجه إلى عبادة الله تعالى، والإعراض عن كل ما سواه.

وهذا الدليل هو المذكور في الكتاب الإلهي، حيث قال تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

والمعنى: أن المعبود الأول معلوم الثبوت، وما سواه غير معلوم، والاقتصار على المعلوم أولى من الذهاب إلى غير المعلوم...الخ».

وأما الحجة الثالثة في إثبات أنّه لا يؤثر إلا الله تعالى، وأنّ الأرواح الفلكية ليس لها تأثير، **فهي عموم احتاج جميع الممكنات إلى المؤثر**، قال الإمام الرازي (٧/ ١٦):

«الحجة الثالثة: إن علّة الحاجة إلى المؤثر هي الإمكان. والدليل عليه: إنا إذا رفعنا الإمكان عن الوهم، بقي الوجوب بالذات، أو الامتناع بالذات، وكل واحد منهما، يحيل الحاجة إلى المؤثر، فثبت: أن علة الحاجة ليست إلا الإمكان.

والمفهوم من الإمكان أمر واحد، فعلة الحاجة إلى المؤثر أمر واحد. وذلك الأمر الواحد، إما أن يكون علة للحاجة إلى مؤثر معين، أو إلى مؤثر غير معين. والثاني باطل؛ لأن المؤثر الذي لا يكون معينًا في ذاته امتنع وجوده في نفسه، لأن كل ما كان موجودًا في نفسه فهو معين في ذاته، وما لا يكون معينًا في ذاته، امتنع كونه موجودًا في

ذاته، وما لا وجود له في ذاته، امتنع احتياج غيره في الوجود إليه، فثبت: أن الإمكان لا يحوج إلا إلى شيء معين. **فوجب إسناد كل ممكن إليه. فثبت: أنه لا مؤثر إلا الواحد**».

وبالتالي يبطل كون الأفلاك مؤثرة في هذا العالَم.

وهذه الأدلة التي ساقها هنا، هي بعض الأدلة التي استدل بها في باب الجبر والقدر، وانتصر فيها لإثبات أنّ التأثير ليس إلا لله تعالى وحده، وأنّ العبد ليس له تأثير في أفعاله البتة.

ونصوص الإمام في هذا الكتاب كثيرة جدًا في إثبات أنّ المؤثر هو الله تعالى وحده، وفيما سقناه كفاية.

وبهذا يثبت أنّ الإمام الرازي يُبطل الأصل الذي بُني عليه السحر، وهو أنّ الأفلاك مؤثرة مدبّرة لهذا العالَم، سواء قلنا أنّها تؤثر بذاتها دون تفويض إلهي، أم بتفويض من الله تعالى لها.

المبحث الخامس: السحر متضمّن لاتخاذ الأصنام والهياكل وعبادتها وإبطال ذلك

بيّن الإمام الرازي -كما سبق نقله- أنّ أصل مذهب عبدة الأصنام هو اتخاذهم الأصنامَ والتماثيل على صور الكواكب والأفلاك، ثم اشتغلوا بعبادتها والثناء عليها، وأن عبادتهم تلك إنما هي عبادة للأرواح الفلكية.

ومذهب أصحاب السحر والطلسمات متضمن أيضًا لاتخاذ التماثيل والأصنام لهذه الكواكب، ولهذا نجد الإمام الرازي في مبحث السحر من المطالب العالية، يذكر من أعمال السحر اتخاذَ التماثيل المناسبة للكواكب والأرواح الفلكية، فقال (٨/ ١٧٩):

«فنقول: جميع الأمور التي اعتبروها في هذا الباب، بعد ما ذكرناه أشياء: فالنوع الأول: اتخاذ التماثيل المناسبة للجنس».

ثم قال في نهاية الكلام عن هذا النوع الأول (٨/ ١٨١):

«واعلم أن عند فراغ ذلك الصنم في القالب، وعند النقش في ذلك الحجر، يجب

أن يكون العامل له لابسًا ثوبًا يناسب ذلك الكوكب، ويكون مستجمعًا لجميع الأحوال المناسبة لذلك الكوكب، ويكون قائلًا باللسان الثناء اللائق بذلك الكوكب، ويكون قلبه مستحضرًا للأحوال اللائقة بذلك الكوكب، فإن هذه الأحوال إذا اجتمعت، كان التأثير أقوى.

النوع الثاني من الأمور المعتبرة في هذا الباب: تلطيخ تلك التماثيل بالأدوية المناسبة لتلك الأغراض والمقاصد...».

وقد بيّن الإمام الرازي في المطالب العالية، أنّ أعمال السحر والطلسمات تتضمن اتخاذ الهياكل والأصنام، والتوجه إليها بالخدمة والعبادة والقربانات، وقد نَقَضَ مذهب عبادة الأصنام والهياكل والأفلاك، وسأنقل كلامه على طوله، ففيه نقض لدعوى التيمية من جذورها، قال -رحمه الله- (٧/ ٣٨٨- ٣٩٢):

«الفصل السابع: في نقل كلمات أصحاب الطلسمات في صفات الأرواح الفلكية العالية.

اعلم أن كلام القوم مشعر بأنهم أثبتوا لكل فلك روحًا كليًا، يدبّر ذلك الفلك. وأثبتوا أيضًا أرواحًا كثيرة متشعبة من ذلك الأصل، ومثاله: أنهم أثبتوا للعرش روحًا هو النفس الكلية، التي يسري أثرها في جميع الأجسام الموجودة في داخل هذا الفلك، وهو المسمى بالروح الأعظم.

ثم أثبتوا أرواحًا كثيرة متشعبة منها، ومتعلقة بأجزاء الفلك الأعظم وبأطرافه، كما أن النفس الكلية المدبرة للبدن شيء واحد، ثم إنه انشعبت عنها قوى كثيرة، كل واحدة منها يتعلق بجزء من أجزاء البدن، مثل أنه حصل في كل عضو جاذبة تليق به، وماسكة تليق به، ورعاية تليق به، وكذا القول في سائر القوى.

والقرآن العظيم مشعر بهذا المعنى، حيث قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا﴾.

فالمراد بالروح: النفس الفلكية المدبرة لكل جسم العرش، وأما الشعب المنفصلة

منها المتعلقة بأجزاء العرش وأبعاضها، فهي المراد من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾.

وإذا عرفت هذا البحث في الفلك الأعظم، فاعرف مثله في سائر الأفلاك.

ثم إن أصحاب الطلسمات أثبتوا لكل درجة من الدرجات الثلاثمائة والستين روحًا يختص بها، إلا أن أثر ذلك الروح إنما يقوى ويظهر، عند نزول الشمس في تلك الدرجة. وأثبتوا أيضًا أرواحًا تدبر الأيام، وأرواحًا أخرى تدبر الساعات. وأثبتوا لكل واحد منها نوعًا من التأثيرات.

وأيضًا: إنّ كرة الأرض مقسومة بأربعة أقسام: البحار، والجبال، والمفاوز، والعمرانات. وزعموا: أن المدبر لكل واحد من هذه الأقسام: روح من الأرواح الفلكية، ثم زعموا أن لكل واحد من البحار مدبرًا على حدة.

وكذا القول في الجبال والمفاوز. وكذا القول أيضًا في البلاد، فإنهم زعموا: أن لكل واحد منها مدبرًا خاصًا من الأرواح الفلكية. وزعموا: أن للنبات مدبرًا، وللطير مدبرًا، وللحشرات مدبرًا. وكذا القول في السباع وفي البهائم.

وهؤلاء زعموا: أن الملل والأديان دالة على هذا المعنى، ألا ترى في لسان صاحب الشريعة -عليه السلام- أنه قال: جبريل صاحب الوحي والعلم، وميكائيل صاحب الأرزاق، وعزرائيل ملك الموت، وملك الجبال فلان، وملك البحار فلان.

ثم إن أصحاب الطلسمات زعموا أن الواجب على الإنسان أن يشتغل بطاعة ذلك الروح، وبعباداته، وأن يتخذ له هيكلًا، ويشتغل بعبادته

ويليق بهذا الموضع أن نشرح مذاهب عبدة الأصنام، فنقول:

إن العلم الضروري حاصل بأن الحجر المنحوت، والخشب المنحوت، لا يصلح لإلهية العالم، وما كان معلوم الفساد بالبديهة امتنع إطباق الجمع العظيم عليه زمانًا طويلًا ، ودهرًا مديدًا.

وعبادة الأصنام كانت موجودة قبل مجيء نوح عليه السلام ، بدليل أنه تعالى حكى عن

كفار زمانه قولهم: ﴿ وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣].

ثم إن ذلك الدين بقي من ذلك الوقت مستمرًا في أكثر أطراف الأرض، إلى هذا الزمان، وذلك يدل على أنه ليس مرادهم منه اعتقادهم في أن مدبّر العالم هو ذلك الخشب والحجر، والصورة المفرغة في القالب، بل لهم فيه تأويلات:

التأويل الأول الأعظم الأقوى: **أنّ المنجمين وأصحاب الأحكام زعموا أن المدبر لهذا العالم هو الكواكب السبعة السيارة**، لأجل أنهم شاهدوا أحوال هذا العالم مرتبطة باختلاف أحوال الشمس والقمر، **فاعتقدوا إلهية هذه الكواكب**. ثم إنها تغيب عن العيون تارة لأجل غروبها، وتارة لأجل أن الغيم يحجب عن رؤيتها، وتارة لأجل أن سائر الكواكب تختفي، بسبب وقوعها في شعاع الشمس، فلأجل هذا السبب اتخذوا أصنامًا على صور تلك الكواكب، وزينوها بالأشياء المناسبة لتلك الكواكب، ثم واظبوا على عبادتها.

فهذا هو السبب الأعظم للاشتغال بعبادة الأصنام.

ومما يدل عليه: أنه تعالى لما حكى عن الخليل عليه السلام أنْ قال لأبيه آزر: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٧٤].

ثم إنه بعد ذكر هذا الكلام، **اشتغل بإقامة الدلالة على أن لا يجوز اتخاذ الكواكب والقمر والشمس آلهة**، وذلك من أصدق الدلائل الدالة على أن دين عبدة الأوثان فرع هذا المذهب.

التأويل الثاني: ما نقلنا عن الهند وغيرهم، أنهم قالوا: ثبت بالاستقراء وبالوحي أنّ لكل طرف من أطراف الأرض ولكل طائفة من طوائف الناس روح فلكي، يدبرهم ويعتني بإصلاح أحوالهم. وإذا كان الأمر كذلك كان الواجب على أهل ذلك الطرف الاشتغال بعبادة ذلك الروح، والإقبال على طاعته. ثم إن ذلك الروح يشتغل بعبادة الروح الذي هو أعلى شأنًا منه، وأقرب منزلة إلى الله تعالى منه، وهكذا كل مرتبة

سافلة فإنها تكون مشغولة بعبادة المرتبة العالية، حتى ينتهي التصاعد إلى العباد المقربين، في حضرة واجب الوجود، وهم يعبدونه حق عبادته، ويذكرونه بالثناء اللائق به، ويصفونه بالصفات المناسبة لكماله وجلاله.

ثم إن هؤلاء الأقوام لما اعتقدوا هذا الاعتقاد، صنعوا تماثيل تناسب تلك الأرواح على وفق عقائدهم، وتقربوا إليها، وكان غرضهم من تلك العبادة التقربُ إلى ذلك الروح المدبر لذلك الطرف من الأرض، فهذا مذهب هذه الفرقة.

وسمعت من أصحاب هذا المذهب في الهند حُجَجًا عليه:

الحجة الأولى: قالوا: اعتقاد البشر بأن لهم أهلية عبادة الله تعالى تيهٌ شديدٌ وصلف، فإنّ عبوديته تعالى إنما تليق بمن يعرفه حق المعرفة، ويقدر على القيام بحقوق آلائه ونعمائه كما ينبغي، لكن العقول البشرية ضعيفة، وتفنى في أقل الأشياء، ولذلك فإن لا مسألة يبحث العقل فيها حق البحث، إلا ويبقى فيها كالمتحير التائه الواله، وذلك يدل على نقصان عقله، وضعف فهمه. وإذا كان كذلك، فالواجب على البشر، واللائق بأحوالهم أن يشتغلوا بعبادة الملائكة، وهم يشتغلون بعبادة أكابر الملائكة، والملائكة المقربون هم الذين يشتغلون بعبادة الله تعالى، فهذا أقرب إلى التواضع وحسن الأدب.

الحجة الثانية: قالوا: الغائب إنما يعرف بالقياس على الشاهد، ولو أن الرجل الضعيف يقول: إني لا أشتغل إلا بخدمة السلطان الأعظم، لبقي محرومًا عن كل الخيرات، إنما اللائق بحاله: أن يخدم واحدًا من الأوساط، وذلك الرجل يخدم الحاجب أو غيره، وذلك الحاجب يخدم السلطان، وحينئذ يحصل النظم والترتيب، ويمكنه أن ينتفع به نفعًا لائقًا به.

وأيضًا إنْ ملك أرضًا بمقدار جريب، فإذا أراد أن يسقيها، فاللائق به أن يطلب شعبة صغيرة، تنفصل من جدول صغير، ويجريها إلى تلك الأريضة، فأما إن أراد إجراء النهر العظيم الذي في الوادي إلى تلك الأريضة، غرقت وفسدت، فكيف إذا قال: إني

أجري إليها البحر الأعظم!. فكذا هاهنا روح البشر، تجري مجرى الأريضة الصغيرة، فإذا أراد سقيها ببحار أنوار جلال الله تعالى، غرقت، بل الأولى أن يعلق فكره بروح من الأرواح الفلكية، حتى يمكنه الانتفاع بها.

الحجة الثالثة: إنه لما كان المتولي لرعاية مصالح ذلك الطرف، هو ذلك الروح المعين، كان الإعراض عن طاعته إعراضًا عن المنعم، فيستحق المَقت والحرمان.

واعلم أني لما سمعت هذه الوجوه من القوم قلت: إنها كلمات لا بأس بها في ظاهر الأمر، إلا أن فيها عيبًا عظيمًا، وفحشًا تامًا.

فقالوا لي: وما ذلك العيب؟

فقلت: إن وجود موجود واجب الوجود لذاته، يدبّر هذا العالم معلومٌ، وأما إثبات هذه الأرواح، وكونها مدبرة لهذا الطرف من الأرض فهو غير معلوم، بل أمر مظنون غير متأكد بحجة قوية وبرهان تام. وإذا كان كذلك، فالاشتغال بعبادة هذه الأرواح إعراض عن المعبود الذي علم كونه معبودًا، وإقبال على عبادة شيء لم يُعلم وجودُه البتة، والعقل يقتضي الإعراض عن المجهول، والإقبال على المعلوم، فأما ضده فهو على مضادّة مقتضى العقل.

وهذا هو الدليل المذكور في القرآن، في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

وتقريره: إنّ وجود الإله معلومٌ؛ لأنه لما دل الدليل على وجوب انتهاء الممكنات إلى موجود واجب الوجود لذاته، فحينئذ حصل الجزم بوجوده. ولما فسد دليل من قال: الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد، فحينئذ لا يمتنع كونه سبحانه مبدأ لجميع الممكنات، والعلم بأن هذا الموجود إلهٌ واجب التعظيم حاصلٌ قطعًا، أما سائر الأسباب فوجودها غير معلوم بالبرهان، **وبتقدير كونها موجودة، لكن لا يعلم كونها مؤثرة في هذا العالم بالبرهان، وإذا ثبت هذا، كان الاشتغال بعبادتها إعراضًا عن المعلوم، وإقبالًا على ما لم يثبت وجوده بالبرهان، فهذا معنى قوله تعالى:** ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾.

ثم قال: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ أي من جحد المعلوم، وأثبت غير المعلوم لم يفلح البتة.

ثم قال بعده: ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٨]، وهذا فيه لطيفة عجيبة؛ لأن المقصود بالعبادات إما دفع المؤذي، وإما الفوز بالراحة. ودفع المؤذي أهم من الوصول إلى الراحة، فيكون مقدمًا عليه في الرتبة. ودفع المؤذي هو المغفرة، والفوز بالراحة هو الرحمة، فلهذا قال: ﴿ رَّبِّ ٱغۡفِرۡ وَٱرۡحَمۡ ﴾ فقدم طلب المغفرة والفوز بالراحة، على طلب الرحمة، ثم قال: ﴿وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾.

وفيه دقيقة أخرى: وهي أن هذه الأرواح الفلكية بتقدير كونها قادرة على دفع البلاء، وإيصال الآلاء والنعماء، إلا أن قدرة المبدأ الأول عليه أكمل وأفضل؛ لأنها محتاجة إلى واجب الوجود لذاته، في ذواتها وفي صفاتها، والمحتاج إليه أكمل وأفضل وأعلى وأقوى من المحتاج.

وبتقدير ثبوت هذه الأرواح وتقدير كونها مدبرة لهذا العالم، إلا أن الرجوع إلى واجب الوجود في طلب هذه الأشياء، أولى من الرجوع إلى تلك الأرواح؛ لأنه فوق الكل في الكمال والرحمة والفضل والجود والكرم، ولهذا ختم الكلام بقوله: ٌ لمـالهمجّ.

التأويل الثالث لعبدة الأصنام: إنّ أصحاب الأحكام والطلسمات، كانوا يطلبون الأوقات الصالحة للطلسمات التي تقوي آثارها وفوائدها، وذلك الوقت لا يوجد في الألوف من السنين إلا لواحد، فإذا وجده عمل عليه طلسمًا لذلك المطلوب الخاص، ثم إنهم يعظمونه، ويرجعون إليه عند طلب تلك المنافع والفوائد».

إذا تأملنا النص السابق وجدناه مليئًا بالفوائد، وما يهمنا منها ما يلي:

أولًا: أنّ أصحاب الطلسمات أثبتوا أرواحًا فلكية تدبّر هذا الكون، واشتغلوا بالتقرب إليها وعبادتها.

ثانيًا: أنّ أساس دين عَبَدة الأصنام هو اعتقاد تأثير الكواكب وأنها هي المدبّرة لأحوال هذا العالَم.

ثالثًا: أنّ عبادة غير الله تعالى إعراض عن المعبود الذي علم كونه معبودًا، وإقبال على عبادة شيء لم يعلم وجوده البتة

رابعًا: أنّ عبادة غير الله تعالى مضادة لمقتضى العقل.

خامسًا: تنزيل قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ على مَن يعبد غير الله تعالى.

وهذا نصٌّ صريح قاطع في بيان مذهب الإمام واعتقاده، ونقضه الشرك وعبادة غير الله تعالى مطلقًا.

وهو برهان ساطع على أنّ ما كتبه الإمام في مبحث السحر من عبادة الكواكب وتقريب القرابين لها ودعوتها، لم يكن معتقدًا به، وإنْ أورد الكلام وكأنه كلامه، إلا أنّه أراد أنْ يصوّر مذهب السحر والطلسمات كما يقول به أصحابه.

وهذا النص من الجزء السابع من المطالب العالية، أي في الجزء السابق على مبحث السحر، فهل كان الإمام الرازي مؤمنًا أثناء كتابة الجزء السابع، ثم كفر وارتد لما شرع في مبحث السحر في الجزء الثامن، ثم تاب عند كتابة الجزء التاسع؟!

لا أستبعد أنْ يقول التيمية بذلك في سبيل تكفير الإمام الرازي.

المبحث السادس: انبناء السحر على القول بقِدَم العالَم وإثبات حوادث لا أول لها، وإبطال ذلك

بيّن الإمام الرازي العلاقة بين مذهب القائلين بقِدَم العالم وحوادث لا أول لها، وبين مذهب أصحاب الطلسمات، وذلك أنّ القوم قالوا أنّ حركة الأفلاك لم تزل مع المبدأ الفياض الواجب الوجود لذاته بلا أول، وفرّعوا على ذلك أنّ حدوث الحوادث في هذا العالَم مربوط بالحركة الفلكية المستديرة، المبرأة عن الانقطاع والتغير، وهذا الاعتقاد قادهم إلى الاشتغال بعبادتها والتقرب إليه بأنواع القرابين، واتخذوا لها التماثيل والأصنام.

وإذا ثبت أنّ الإمام الرازي أبطل القول بحوادث لا أول لها، فهذا يدلّ على إبطاله

كلّ ما بُني عليه من كون الأفلاك هي الوسائط بين المبدأ الأول وبين حوادث هذا العالم، الذي هو الأصل للتقرب إليها وعبادتها.

قال الإمام الرازي في المطالب (٨/ ١٤٧): «مقالة في تقرير الأصول الكلّية المعتبرة في السحر المبني على طريقة النجوم».

ثم شرع في بيان الأصل الأول للسحر النجومي، وهو القول بقِدَم العالم وحوادث لا اول لها، فقال (٨/ ١٤٩-١٥١):

«الفصل الأول: في الطلاسم.

قالت الفلاسفة والصابئة: الطلسم عبارة عن تمزيج القوى الفعالة السماوية، بالقوى المنفعلة الأرضية، لإحداث ما يخالف العادة، أو للمنع مما يوافق العادة.

قالوا: **وهذا بناء على إثبات القوى السماوية الفعالة**، قالوا: ويدل عليه وجهان:

أحدهما: حجة عقلية صرفة. وثانيهما: حجة إقناعية قوية.

أما الحجة العقلية الصرفة، فتقريرها أن نقول: لا شك في وجود حوادث تحدث في هذا العالم، وكل حادث فله سبب، فهذه الحوادث لها سبب، وذلك السبب إما أن يكون حادثًا، وإما أن يكون قديمًا.

أما القسم الأول: وهو أن القول بأن أسباب هذه الحوادث شيء حادث: فنقول: الكلام في ذلك الحادث، كما في الأول. وذلك يوجب التسلسل. إلا أن التسلسل على قسمين:

أحدهما: أن تحصل جميع الأسباب والمسببات دفعة واحدة، وقد بينا في برهان إثبات واجب الوجود لذاته امتناعه.

والثاني: **أن يكون كل واحد منها مسبوقًا بغيره لا إلى أول، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه.**

ثم نقول: هذه الحوادث تحتمل قسمين: أحدهما: أن يحصل في الوجود موجود روحاني، ويكون دائمًا منتقلًا من معقول إلى معقول آخر، ومن إدراك إلى إدراك، وبحسب تلك الإدراكات المتعاقبة، والتصورات المتلاصقة، تحدث في هذا العالم. ويجب أن يكون الموجود الروحاني أزليًا أبديًا سرمديًا، ويجب أن يكون شيئًا غير الله

تعالى، لما ثبت واجب الوجود لذاته: واجب الوجود من جميع جهاته، فيكون التغير عليه محالًا، فصاحب هذه الإدراكات المتغيرة: شيء غير الله تعالى.

فقد ثبت: أن القول بوجود أرواح عالية، هي المدبرة لأحوال هذا العالم لا بد منه، وبهذا الطريق فلا يتم السعي في إحداث شيء غريب في هذا العالم، إلا بالاستعانة بتلك الأرواح.

وأما القسم الثاني: وهو أن تحصل حركة جسمانية سرمدية دائمة، مبرأة عن المبدأ والمقطع. فنقول: تلك الحركة إما أن تكون مستقيمة أو مستديرة، والأول باطل؛ لأن تلك الحركة إما أن تمتد إلى غير النهاية، فيلزم وجود أبعاد لا نهاية لها، وهو محال، وإما أن ترجع، وحينئذ يحصل بين نهاية الذهاب وبداية الرجوع: سكون، لما ثبت أنه لا بد وأن يكون بين كل حركتين من سكون، وحينئذ لا تكون هذه الحركة دائمة مبرأة عن الانقطاع.

فثبت أن كل حركة على الاستقامة، فإنها تنقطع، فوجب أن تكون كل حركة مستديرة، **وذلك يدل على أن المبدأ الأول القريب لحدوث الحوادث في هذا العالم: هو الحركة المستديرة الحاصلة للأجرام الفلكية.**

ثم قالت الفلاسفة: الأَوْلى أن يجمع بين القسم الأول والثاني، حتى يكون جوهر الفلك، كالبدن، وجوهر ذلك الروح كالنفس، والتعقلات المنتقلة الدائمة لذلك الجوهر الروحاني، توجب الحركات لهذه الكرات الجسمانية، ويكون مجموعها أسبابًا لحدوث الحوادث في هذا العالم.

وأما القسم الثاني، وهو أن يقال: السبب المقتضي لحدوث هذه الحوادث موجود قديم أزلي، فنقول: تأثير ذلك الأزلي في حدوث الحوادث ،إن كان غير موقوف على شرط حادث فهو محال، وإلا لزم كون هذا الحادث قديمًا، وإن كان موقوفًا على شرط حادث عاد الكلام في كيفية حدوث ذلك الشرط الحادث، ويلزم التسلسل، ويعود جملة ما ذكرناه في القسم الأول.

فيثبت بهذا البيان: أن حدوث الحوادث في هذا العالم، منوطة ومربوطة بالحركة المستديرة الفلكية، المبرأة عن الانقطاع والتغير».

ففي هذا النص يظهر تفرّع مذهب السحر على القول بحوادث لا أول لها.

إلا أنّ الإمام الرازي أبطل القول بحوادث لا أول لها في أكثر من موضع من المطالب العالية.

وعلى سبيل المثال، لمّا أورد قول القائلين بأنّ الله تعالى موجب بالذات، أتبعه بقوله (٣/ ٨٦):

«وأما أرباب الملل والأديان: فقد احتجوا على كونه تعالى قادرًا مختارًا بوجوه:

الحجة الأولى: أنه تعالى لو كان موجبا بالذات لكان إيجابه لمعلولاته، إما أن يكون غير موقوف على شرط، وإما أن يكون موقوفا على شرط ...

وذلك التسلسل. إما أن يقع دفعة، أو يقع بحيث يكون كل واحد منهما مسبوقا بغيره، لا إلى أول.

والقسم الأول، وهو التسلسل الذي يقع دفعة قد أبطلناه في إثبات واجب الوجود. والقسم الثاني، وهو القول بوجود حوادث يكون كل واحد منها مسبوقًا بغيره لا إلى أول، **فهو قول بحوادث لا أول لها، وقد أبطلناه،** فيثبت أنه تعالى لو كان موجبًا بالذات، لكان إما أن يكون تأثيره في وجود المعلومات غير موقوف على شرط، وإما أن يكون موقوفًا على شرط، وثبت فساد القسمين، فوجب القطع بامتناع كونه تعالى موجبًا بالذات».

وقال (٧/ ٢٢٨):

«**وأقول: إني حين كنت صبيًا في أول التعلم، وكنت أقرأ مسألة حوادث لا أول لها،** فرأيت في المنام أبي، فقال لي: أجود الدلائل أن يقال: الحركة انتقال من حالة إلى حالة أخرى، فهي تقتضي بحسب ماهيتها كونها مسبوقة بالغير، والأول ينافي كونه مسبوقًا بالغير، فوجب أن يكون الجمع بينهما محالًا».

قلتُ: إنّ إبطاله القولَ بحوادث لا أول لها في مواطن متفرقة من المطالب العالية، دليل على أنّ ما أورده في مبحث السحر ليس معتقده، وإنما هو معتقد أصحاب الطلسمات والسّحَرَة.

المبحث السابع: نصوص متفرقة في إبطال عبادة غير الله تعالى

نقلتُ فيما سبق أنّ أعمال السحر تتضمن اتخاذ الأصنام والتماثيل للأفلاك والكواكب، وعبادتها والتقرب إليها بأنواع القربانات، وهذا هو السحر المبني على مقتضيات أحكام النجوم.

وقد بيّن الإمام الرازي أنّ سائر أنواع السحر مبنية على هذا السحر النجومي، فقال في المطالب العالية (٨/ ١٤٦):

«واعلم: أن شيئًا من هذه الأقسام لا يتم ولا يكمل إلا عند الاستعانة بالسحر المبني على النجوم، ولو قدر الساحر على أن يجمع أنواعًا كثيرة منها، كان أقوى وأكمل فيما يروم»

وهذا يستلزم أنْ يكون السحر مبنيًا على عبادة غير الله تعالى.

إلا أننا نجد الإمام الفخر في كتاب المطالب العالية في مواطن لا تحصى، يُبطل القول بعبادة غير الله تعالى، ويثبت تفرّد الله تعالى باستحقاق العبادة، وقد نقلتُ في المبحث السابق نصًا جليًا في هذا، لكن لا بأس بنقل نصوص أخرى.

١-قال الإمام الرازي في المطالب العالية (٣/ ٢٦٠):

«فقولنا: (الله) يدل على جميع الصفات الإضافية المعتبرة في الإلهية، وقولنا (أحد) يدل على جميع الصفات السلبية.

وذلك لأن قولنا: (الله) معناه: أنه الذي يستحق العبادة، **واستحقاق العبادة لا يكون إلا لمن يكون مستقلًا بالإيجاد والإبداع، وذلك لا يحصل إلا لمن كان موصوفًا بالقدرة التامة والحكمة التامة**».

٢-وقال في المطالب العالية مبيّنًا أنّ وظيفة الرُّسل -عليهم السلام- نقلُ الخلق من عبادة غير الله تعالى إلى عبادة الله تعالى (٨/ ١٢١):

«اعلم أنّا بينّا أن الرسول هو الذي يعالج الأرواح البشرية، **وينقلها من الاشتغال بغير الله تعالى، إلى الاشتغال بعبادة الله تعالى**. ولما كان المراد من الرسالة والنبوة هو هذا

المعنى، فكل من كان صدور هذه الفوائد عنه أكثر وأكمل، وجب القطع بأن رسالته أعظم وأكمل».

٣-وقال في المطالب العالية (٨/ ١٢٢):

«وأما دعوة محمد ﷺ إلى التوحيد والتنزيه، فقد وصلت إلى أكثر بلاد المعمورة، والناس قبل مجيئه كانوا على الأديان الباطلة. فعبدة الأصنام كانوا مشتغلين بعبادة الحجر والخشب.

واليهود كانوا في دين التشبيه، وصنعة التزوير، وترويج الأكاذيب.

والمجوس كانوا في عبادة الإلهين، ونكاح الأمهات والبنات.

والنصارى كانوا في تثليث الأب، والابن وروح القدس.

والصابئة كانوا في عبادة الكواكب.

فكأن أهل العالم معرضين عن الدين الحق، والمذهب الصدق.

فلما أرسله الله تعالى إلى هذا العالم، بطلت الأديان الباطلة، وزالت المقالات الفاسدة، وطلعت شموس التوحيد، وأقمار التنزيه من قلب كل أحد، وانتشرت تلك الأنوار في بلاد العالم. فثبت: أن تأثير دعوة محمد -عليه السلام- في علاج القلوب المريضة والنفوس الظلمانية، كان أتم وأكمل من تأثير دعوة سائر الأنبياء».

٤-وقال في المطالب العالية عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (٩/ ١٤٥):

«إنه تعالى إنما ذكر هذه الآية توبيخًا لهم على عبادة الأصنام، لأنه تعالى بيّن أنه خالقهم وخالق لتلك الأصنام، **والخالق هو المستحق للعبادة دون المخلوق، فلما تركوا عبادته سبحانه مع أنه خالقهم، ثم عبدوا الأصنام، لا جرم أنه سبحانه وبّخهم على هذا الخطأ العظيم**، فقال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾».

٥-وسبق نقل قوله في المطالب العالية (٧/ ١٦):

«فثبت أن العقل يقتضي التوجه إلى عبادة الله تعالى، والإعراض عن كل ما سواه».

وقال (٩/ ١٤٣):

«إنه تعالى جعل كونه خالقًا للأشياء، علة **لكونه مستحقا للعبادة**، بدليل أنه تعالى لما ذكر كونه خالقًا للأشياء، أتبعه بقوله: ﴿ فاعْبُدُوهُ﴾».

والنصوص في هذا كثيرة جدًا، ومنها يتبيّن أنّ الإمام الرازي لم يكن معتقدًا بما تضمنه مبحث السحر والطلسمات، ويتبيّن أيضًا سقوط ما ذكره العميري من أنّ القول بمذهب السحر والطلسمات «**ليس غريباً على الرازي**».

وبهذا الأدلة الساطعة كالشمس في رابعة النهار، يسقط كل افتراء للتيمية على هذا الإمام، ومن الأمثلة على ذلك ما قاله **د.عبد الرحمن بن صالح المحمود** في كتابه موقف ابن تيمية من الأشاعرة، متحدثًا عن كتاب السر المكتوم للرازي **(٢/ ٦٦٦)**:

«إلا أن الذي يدل دلالة قاطعة على صحة نسبة هذا الكتاب إليه أنه ذكر هذه المسألة في كتاب من أواخر كتبه وأشهرها - ولم يتمه - وهو كتاب المطالب العالية، وقد قال فيه - عند حديثه عن السحر وأقسامه وهو القسم الثالث في كتاب النبوات: «اعلم أنا ما رأينا إنساناً عنده في هذا العلم شيء معتبر، وما رأينا كتاباً مشتملاً على أصول معتبرة في هذا الباب، إلا أنا لما تأملنا حصلنا فيه أصولاً وجملاً، فمن جاء بعدنا وفاز بالفوائد والزوائد في هذا الباب فليكن شاكراً لنا حيث رتبنا له هذه الأصول المضبوطة والقواعد المعلومة»...

وقد كان من آثار هذا الشرك الصريح، أنه ذكر أن من الأنواع المعتبرة في هذا الباب اتخاذ القرابين وإراقة الدماء...

هذه أقوال هذا الإمام الذي يقتدي به الكثيرون، ولعل الرازي قد تاب من ذلك قبل وفاته، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ونعوذ به من زيغ القلوب، ونسأله الثبات على دينه الحق إلى أن نلقاه».

قلتُ: بما أنّ كتاب المطالب العالية بين يدي الدكتور، فلماذا أهمل نصوص الإمام الرازي التي نقض فيها مذهب السحر ودعوة الكواكب في نفس الكتاب، وهي نصوص قاطعة على أنّه لم يورد هذا القسم معتقدًا به، وإنما أورده على طريقة الصابئة القائلين بهذا المذهب؟! ولا حول ولا قوة إلا بالله، ونعوذ به من زيغ القلوب.

وطريقة الإمام الرازي في قسم السحر من المطالب العالية، تدلّ على أنّ ما أورده في كتابه السر المكتوم أيضًا من نفس الباب، لا يعتقد به، وإن ساقه وكأنه من كلامه، وسيأتي الحديث عن السر المكتوم في الباب الآتي.

وبعدَ أن أوردتُ هذه الأدلة على أنّ الإمام الفخر الرازي لا يعتقد بما أورده في مبحث السحر والتنجيم، ينهدمّ كل ما أورده التيمية في هذه المسألة، لكن لا بد من التعليق على كلام د.سلطان العميري حيث قال:

«ولا يصح أن يقال: إن الرازي أراد مجرد عرض أقوال أهل السحر والتنجيم **ولا يعتقد صحة ذلك**؛ لأن كتاب المطالب العالية ليس مجرد عرض للأقوال، وإنما هو كتاب يقرر فيه الرازي ما يراه حقاً ويرد على ما يراه باطلاً، ولأجل هذا فإنه في جزء النبوات ذاته الذي عرض فيه القول في السحر والتنجيم، أورد قول المنكرين للنبوات واستعرض شبهاتهم ورد عليها شبهة شبهة. [المطالب العالية: ٨/ ١١-٦٠].

وهذا يشير إلى أنه يرى أن ما أورده من السحر والتنجيم ليس معارضاً للشريعة».

قلتُ: أما كلّف العميري نفسه تصفّح المجلّد الذي يتضمن مبحث السحر، ليعلم أنّ الإمام الرازي لا يعتقد بأقوال أصحاب السحر والطلسمات؟

أم أنّه أراد مجرد الانتصار لابن تيمية في تكفير الرازي، ولا يهمه إنْ كان الرازي أبطل أصول مذهب السحر والطلسمات؟

وإن كان قرأ كلام الرازي في نفس كتاب المطالب، فلماذا تغافل عن جميع تلك الأدلة التي تبرّئ أدناها الإمامَ الرازي عن الاعتقاد بمذهب السحر؟

وأمّا استدلاله على اعتقاد الرازي بما في مبحث السحر من المطالب العالية، بأنّ الكتاب ليس لمجرد عرض الأقوال، بل لإبطال ما يراه الإمام باطلًا أيضًا، فمردود من ثلاث جهات:

الأولى: أنّ الإمام الرازي أبطل ما في مبحث السحر في مواطن متفرقة من المطالب العالية.

الثانية: أنّ الإمام الرازي صرّح بالغرض من إدراج هذا المبحث، وهو التمييز بين المعجز والسحر، والنبي والساحر، وليس للعمل بالسحر والاعتقاد به.

الثالثة: أنّ كتاب المطالب العالية كالمسودّة، فهناك مباحث أتمها الإمام، بِعَرض الأقوال وأدلّتها ومناقشتها، ومن ثم ترجيح ما يراه صوابًا، كالمثال الذي ذكره العميري.

وهناك مباحث لم يتمّها، وإنما عَرَض أقوال كل فريق وأدلتهم، والإشكالات الواردة على مذهبهم، دون أنْ يصرّح برأيه هو، مع إيراده كلام كل من الفريقين على لسان نفسه، فيتوهم مَن ليس له خبرة بطريقة الإمام أنّه يدافع عن كلا المذهبين، لأنّه يسوق الكلام بطريقة يظهر فيها أنّه هو المتبني لتلك الأقوال.

ومن الأمثلة على ذلك مبحث القِدَم والحدوث، فقد أطنب الإمام في عرض أدلة كلّ فريق، وما يرد عليها، لكنّه لم يصرّح بالمذهب الذي اختاره، ولم يردّ على أدلة مذهب خصومه كما فعل في شبهات منكري النبوّة، وإن كان صرّح ببطلان القول بقِدم العالَم في مواضع متفرقة من كتابه، كالمواضع الآتية: (٢/ ١١٣)، (٣/ ١٨٦)، (٨/ ٥٧)، (٣/ ٩٩)، وغيرها.

وهذا يعني أنّ الإمام لم يشترط في كتابه تقرير ما يراه حقًّا والردّ على ما يراه باطلًا، حتى يلزمه الرد على ما ذكره في مبحث السحر.

على أنّ الإمام قد نقض الأسس التي يقوم عليها مذهب السحر والطلسمات في نفس الكتاب كما سبق إثباته، وبالتالي ينهدم ما أورده العميري.

الباب الخامس

موقف الإمام الرازي من السحر

في كتاب السر المكتوم

الباب الخامس

[موقف الإمام الرازي من السحر في «السر المكتوم»]

المبحث الأول: ردّ الشبهات حول أدلة براءة الإمام الرازي من الكفر

للشيخ د.سعيد فودة محاضرة حول كتاب السر المكتوم، ذكر فيها جملةً من الأدلة تثبت أنّ الإمام الرازي لم يكن يعتقد بما فيه من السحر ودعوة الكواكب، وقد لخّصها الدكتور سلطان العميري في أربعة أدلة، ثم تعسّف في الرد عليها وبيان عدم دلالتها على ذلك، وسأورد كلام العميري عن كل دليل، وأبين مواضع الغلط فيه.

*** الكلام حول الدليل الأول:**

قال د. سلطان العميري: «يقتضي المنهج العلمي في تحديد موقف الرازي في كتابه السر المكتوم أن نرجع إلى الكتاب ذاته ونقوم باستعراض موضوعه والآراء التي قررها الرازي فيه، وألا نعتمد على أحد في تحديد ذلك كله مع وجود الكتاب بين أيدينا».

قلتُ: ليت العميري التزم بذلك، وأزال غشاوة ابن تيمية عن عينيه عند رجوعه إلى كتاب السر المكتوم، ليرى براءة الإمام الرازي مما افتراه عليه ابن تيمية ومَن تابعه.

قال العميري: «فقد افتتح الرازي كتابه بالتنبيه على موضوعه، فقال:

"أما بعد، فهذا كتاب يجمع فيه ما وصل إلينا من علم الطلسمات والسحريات، والعزائم ودعوة الكواكب، مع التبري عن كل ما يخالف الدين وسلم اليقين." [السر المكتوم: ٢]

واضح من هذا النص أن الرازي سيتحدث عن تلك الموضوعات، ويسوق ما وصل إليه فيها عن الأوائل، ولكنه ينبه على أنه يتبرى من كل ما يخالف الإسلام».

قلتُ: هذا النص الصريح من الإمام الرازي، يكفي وحده لتبرئة الإمام من الكفر الذي رماه به التيمية، وذلك لما يلي:

أولًا: قول الرازي: «فهذا كتاب يجمع فيه ما وصل إلينا من علم الطلسمات والسحريات»، دالٌّ على أنّ مقصوده من الكتاب جمعُ ما وصل إليه من علم السحر ودعوة الكواكب، وبالتالي فإنّ ما سيورده في الكتاب إنما هو من باب الجمع والتلخيص، وما في هذا الكتاب من ترغيب في هذا العلم وبيان لفضائله..الخ مندرج في هذا، أي أنّه مما وصل إليه من هذا العلم، وأراد جمعه في هذا الكتاب على طريقة أصحابه.

ومن التحامل البيّن إخراج ما أورده الرازي من فضائل علم السحر والطلسمات عن غرضه في الجمع؛ لأن ذلك مخالف لصريح كلامه.

ثانيًا: قول الرازي: «مع **التبري** عن كل ما يخالف...» يدلّ على أنّ هناك أمورًا يتبرأ منها في هذا الكتاب، فلو كان الإمام معتقدًا بما فيه، فما هي فائدة هذا التبري، أيتبرأ من أمر يقول به ويعتقده؟!

ثالثًا: قال الرازي: «مع التبري عن **كل ما يخالف الدين وسلم اليقين**».

قلتُ: ما هو الدين المعهود عند الإمام الرازي، والذي يتبرأ من كل ما يخالفه؟

إنّه دين الإسلام الذي سطّره في جميع كتبه المعروفة، ونصره ونشره في بقاع الأرض، ودرّسه لتلاميذه، وناظر عليه ونافح عنه.

وإذا رجعنا إلى الدين المعهود عند الإمام في كتبه ومناظراته، وما أملاه على طلابه، وما اشتهر عنه في زمانه، وما دوّنه عنه مترجموه، وجدناه مناقضًا لما في كتاب السر المكتوم، وهذا يعني أنّ كل ما يخالف الدين المعهود من كتب الإمام الرازي ومناظراته وسيرته، فهو مما يتبرؤ منه الإمام الفخر، سواء صرّح ببطلانه في هذا الكتاب أم لا، فهذا التصريح في مقدّمة الكتاب يغني عن التصريح في بقية المواضع، ولا يشترط بعده أنْ يصرّح بذلك في كل موضع موضع.

وبهذا يسقط قول العميري: «وهذا الفصل صريح جداً في أن الرازي يمتدح السحر، ولا يرى فيه مخالفة للإسلام، ولهذا توسع في بيان فضله وساق الأدلة على

ذلك، وكونه يقدم توصيات ونصائح يشير إلى أنه ليس مجرد ناقل لقول غيره وليس قاصداً إلى نقده والتحذير منه، وإنما هو قاصد إلى حكاية ما يراه صحيحاً»؛ **لأنّ** الفصل الذي ساق فيه فضل هذا العلم هو من جملة ما وصله من علم السحر والطلسمات، وأراد أن يجمعه في هذا الكتاب إلى جانب بقية المواضيع المتعلقة به، فهو يقرّره على رأيهم وطريقتهم، **ولأنّ** إثبات فضائل لهذا العلم مما «يخالف الدين وسلم اليقين» الثابت عن الرازي في جميع كتبه، وبالتالي فلا يصح أن يقال: «ولا يرى فيه مخالفة للإسلام»! أو أن يقال: «وإنما هو قاصد إلى حكاية ما يراه صحيحاً».

ولو عرضنا كتاب الرازي على قاضي المسلمين، ورأى قوله في مقدّمة الكتاب: «فهذا كتاب يجمع فيه ما وصل إلينا من علم الطلسمات والسحريات، والعزائم ودعوة الكواكب، مع التبري عن كل ما يخالف الدين وسلم اليقين»، لكان هذا وحده مانعًا من تكفيره والحكم بردّته، كيف وقد أبطل في نفس الكتاب الأصول التي قام عليها السحر، كما سيأتي؟!

وكذلك يسقط كلّ ما ذكره لاحقًا كدليل على اعتقاد الرازي بما في الكتاب، من كونه يمدح ويذم ويوصي ويوجه ويحذر، ولا ينفعه تكثير النقول والنصوص المقتبسة من الكتاب؛ **لأنّ** كلّ ذلك من جملة ما أراد جمعه مما وصل إليه من علم الطلسمات ودعوة الكواكب، **ولأنّه** مخالف للدين الذي سطّره في سائر كتبه ونشره بين تلاميذه وناظر في الدغاع عنه، كيف لا وقد صرّح قائلًا: «**مع التبري عن كل ما يخالف الدين وسلم اليقين**»؟!

*** قال العميري ذاكرًا الدليل الأول للشيخ سعيد فودة في تبرئة الإمام الرازي:**

«الدليل الأول: تصريح الرازي في أول الكتاب بأنه يتبرأ من كل ما يخالف الدين، حيث يقول: "أما بعد، فهذا كتاب يجمع فيه ما وصل إلينا من علم الطلسمات والسحريات، والعزائم ودعوة الكواكب، مع التبري عن كل ما يخالف الدين وسلم اليقين"».

ثم قال مجيبًا عن هذا الدليل:

«ولكن هذا التصريح من الرازي ليس صريحاً في أنه ينكر كل الصور الشركية التي قررها في كتابه».

قلتُ: سبحان الله! إذا كان إنكاره لـ«**كل ما يخالف الدين وسلم اليقين**» ليس صريحًا في إنكار «**كل الصور الشركية**»، فكيف تريده أن يقول حتى يكون قوله صريحًا؟!

أليست كل الصور الشركية مندرجة في «كل ما يخالف الدين وسلم اليقين»؟

أليس بطلان الشرك مما يعلم من الدين بالضرورة؟

والرازي نفسه قرّر في كتبه السابقة واللاحقة على السر المكتوم، بأنّ كل هذه الصور الشركية مما يخالف دين الإسلام، **كما سبق إثباته في الباب الثالث.**

ثم قال العميري: «وإنما هو قول مجمل لم يحدد فيه ما يخالف الدين».

قلتُ: هكذا يكون التعسف والتعصب على أصوله، انتصارًا لابن تيمية في تكفيره لأحد أعلام الأمة، ولو بالتعامي عن الكلام صريح الدلالات واضح العبارات، قاطع التكهنات والتخرّصات.

كيف يكون كلام الرازي مجملًا وقد صرّح تصريحًا لا شِيَة فيه بالتبري عن **(كل)** ما يخالف الدين؟!

ومعرفة الدين المعهود عند الإمام الرازي ليست أمرًا صعبًا، إذ كتب الرجل منتشرة متداولة، صرّح فيها تصريحًا إثر تصريح، بلا إجمال ولا تلويح، بمخالفة السحر والطلسمات لدين الإسلام، فكيف أصبح صريح كلامه مجملًا؟!

قال العميري: «ومما يدل على أن الرازي يرى أن ما قرره لا يخالف الدين أنه عقد فصلاً في الثناء على علم التنجيم والسحر والطلسمات وساق الأدلة على ذلك، وكذلك أجاب عن الاعتراضات التي سيقت ضده، ومنها عدد من النصوص الشرعية كما سبق بيانه، وقرر في أثنائها بأن العلم الذي يقرره في كتابه لا يتعارض مع الدين في شيء، وذكر أن الشرع والعقل يدلان على حسن علم التنجيم وعلى أن النجوم لها تأثير

في الحوادث الأرضية وعلى لزوم التعلق بها، كما سبق بيانه في عرض الكتاب، ثم إن الرازي قرر في عدد من كتبه الأخرى المضمون نفسه الذي قرره في هذا الكتاب، وأعاد المعنى ذاته.

وكل هذا يدل على أن الرازي يرى أن ما يقرره في كتابه لا يتعارض مع الدين ولا يخالفه في شيء».

قلتُ: هذه الفصول المذكورة أوردها على طريقة المنجمين والصابئة فيما يزعمونه، وسياقتها على لسان نفسه لا يدلّ على أنه يؤمن بها، فقد سبق بيان طريقة الإمام الرازي في تقرير شبهات خصمه على لسان نفسه، وسبق أيضًا تبرئة الإمام الرازي من فرية هؤلاء التيمية في اعتقاده بما ضمّنه في **المطالب العالية من السحر** لكونه ساق الكلام وكأنه كلامه، وأثبتْتُ بالأدلة القاطعة أنّه وإنْ ظهر قوله بتلك الأمور التي أوردها في قسم السحر من المطالب العالية، إلا أنّ ذلك من باب تقرير الأقوال فقط، وقد نقضها في نفس المطالب العالية في مواطن متعددة.

ونقول هنا ما قلناه عند ردّ افتراء التيمية على الرازي بخصوص كلامه في المطالب العالية، حيث ذكر بعض فضائل هذا العلم في المطالب، وثبت أنّه أبطل السحر في نفس كتاب المطالب العالية، ولذا فإنّ جميع الفصول والمواضيع التي ذكرها العميري مما ورد في السر المكتوم، مندرجة ضمن ما تبرأ منه الإمام الرازي، لكونها مما يخالف الدين المعروف عند الإمام الرازي طوال حياته وفي جميع كتبه.

*** الكلام حول الدليل الثاني:**

قال العميري: «الدليل الثاني: أنّ الرازي ذكر أن القائلين بعبادة الكواكب هم الفلاسفة والصائبة، حيث يقول: "ثم إن القائلين بهذا المذهب هم الفلاسفة والصابئة، قالوا بإلهية هذه الكواكب، واشتغلوا بعبادتها واتخذوا لكل واحد منها هيكلاً مخصوصاً وصنماً" [السر المكتوم: ٨]».

ثم أجاب العميري عن هذا الدليل فقال: «ولكن هذا النص من الرازي لا يدل

على أنه يرى بطلان علم السحر والتنجيم، ولا يدل على أنه ينكر تأثير الكواكب في الأرض، وأن حوادثها كلها مرتبطة بتلك الكواكب، ولا يدل على أنه ينكر التعلق بها والخضوع لها والتسبيح باسمها؛ لأن قوله ذلك جاء في سياق حديثه عن التسلسل في الأسباب، فإنه بعد أن بين حقيقة علم الطلسمات ذكر أن الحديث فيها "يستدعي مقامين، أحدهما: إثبات القوى الفاعلة السماوية، وتقرير أن الحوادث في هذا العالم العنصري لا بد لها من أسباب" [السر المكتوم: ٧]. ثم طفق في تفصيل رؤية الفلاسفة والصابئة في طبيعة هذه الأسباب، فقوله: "ثم إن القائلين بهذا القول" لا يرجع إلى تحسين علم النجوم وإثبات تأثير الكواكب في الأرض وتحسين التعلق بها، وإنما يرجع إلى البحث في علاقة الأسباب وانتهائها إلى المؤثر القديم، كما هو ظاهر جداً من سياق النص، وقولهم هذا هو الذي أبطله الرازي في الفصل السادس».

قلتُ: لقد أثبتُّ في **الأبواب السابقة** أنّ اشتغال الفلاسفة والصابئة بالسحر وعبادة التماثيل والأصنام، متفرّعٌ عن كون الأفلاك مؤثرة في أحوال هذا العالَم، ونقلتُ نصوصًا عديدة من كتب الإمام الرازي في بيان هذا.

وقولُ الإمام الرازي: «ثم إن القائلين بهذا المذهب هم الفلاسفة والصابئة، قالوا بإلهية هذه الكواكب...الخ»، إنما ذكره بعدما أثبتَ -على طريقة الفلاسفة والصابئة- أنّ حركة الأفلاك هي المبادئ القريبة لحدوث الحوادث في هذا العالَم، وهذا يدلّ على أنّ قولهم بإلهية الكواكب والأفلاك متفرع عن اعتقادهم بأنّ حركة الأفلاك هي المبادئ القريبة لجميع حوادث العالَم السفلي، وقد أبطل الإمام الرازي هذا المعتقد في السر المكتوم، مما يُبطل مذهب الفلاسفة والصابئة في هذه المسألة بأكمله، ويبطل ما بُني عليه من السحر ودعوة الكواكب.

ثم قال العميري: «ثم إنا لا نقول: إن الرازي موافق للفلاسفة والصائبة في كل أقوالهم، فهو لا يقول بألوهية الكواكب ولا يقول إنها تؤثر بنفسها، ولا يقول إنها قديمة، ولكن مظاهر الخلل والشرك عندهم ليست منحصرة في هذه الأمور، بل التعلق بالكواكب والذبح لها والسجود لها والتسبيح باسمها وتعليق الأمور بها،

وتحسين السحر والدعوة إليه، والمدافعة عنه والجواب على أدلة الناقدين لها، كل ذلك مناقض لحقيقة الإسلام».

قلتُ: هل يعني العميري بقوله: «ولا يقول إنها تؤثر بنفسها» أنّ الرازي لا يقول بأنها واجبة الوجود وليس لها خالق، فهي تؤثر بنفسها؟

إن كان هذا مُراده، فكتاب السر المكتوم ليس مبنيًا على هذا، بل هو مبني على مذهبين من مذاهب الصابئة؛ أحدهما : مذهب أصحاب الهياكل، الذين يقولون بأنّ الأفلاك ممكنة لذواتها واجبة بإيجاب المبدأ الأول، فهي مؤثرة في هذا العالم لأنها وسائط بين المبدأ الأول وبين حوادث هذا العالَم، والثاني: مذهب مفوضة الصابئة، ويعتقدون أنّ الله تعالى أحدث هذا الأفلاك ثم فوّض إليها تدبير هذا العالَم، فهي بعد ذلك تؤثر في العالم مباشرة دون تدخّل القدرة الإلهية. وهذان المذهبان اللذان بُني عليهما كلّ ما في الكتاب من أعمال وقربانات، قائلان بألوهية الكواكب والأفلاك، كما جاء في السر المكتوم.

أم أنّ العميري يعني أنّ الرازي يرى هذه الأفلاك ليس لها تأثير حقيقي، بل هي مجرد أسباب عادية، وتأثيرها إنما هو بجري العادة فقط، والفاعل الحقيقي هو الله تعالى؟

إن كان مقصوده هذا، فهذا فهم سقيم؛ لأنّ كتاب السر المكتوم وما فيه من أصول علمية وعملية، وما فيه من دعوة الكواكب وتسبيحات الأفلاك، مبني على كونها مؤثرة في هذا العالم على طريقة أصحاب الهياكل وعلى طريقة المفوضة من الصابئة، وليس لله تعالى مدخل في تأثيرها بعد أنْ فوّض إليها تدبير العالَم، فهي السبب الوحيد لوقوع الحوادث في العالَم السفلي، وسيأتي إثبات ذلك قريبًا، فإذا ثبت أنّ الإمام الرازي أبطل تأثير الكواكب على هذا النحو، فقد بطل مذهب السحر ودعوة الكواكب من أساسه عنده.

وابن تيمية قرّر أنّ كتاب السرّ المكتوم مبني على أنّ السبب الوحيد للحوادث هو حركة الفلك، وليس قدرة الله تعالى، فقال في الرد على المنطقيين (ص٥٨٨) متحدثًا عن مذهب الرازي في السر المكتوم:

«وبنى على ذلك القول بقدم العالم، **وأن لا سبب لحدوث الحوادث إلا مجرد حركة الفلك**، كما يقوله هؤلاء القائلون بقدم العالم الذين هم شر من مشركي العرب».

وهذا النص من ابن تيمية يهدم فكرة العميري من أصلها.

وأقول: **أجد العميري هنا يبطل كلام نفسه بنفسه، وينقض غزله بيده، وذلك لما يلي:**

أولًا: يرى العميري أنّ الرازي ينكر ألوهية الكواكب في السر المكتوم، ويرى في نفس الوقت أنّ الكتاب يتضمن عبادة هذه الكواكب والتقرب إليها، والخضوع لها والتسبيح باسمها والذبح والصلاة لها!، وينقل عن ابن تيمية قوله عن الرازي: «كما ذكر في «السر المكتوم» في عبادة الكواكب ودعوتها مع السجود لها والشرك بها ودعائها مثل ما يدعو الموحدون ربهم، بل أعظم»، وهل معنى اتخاذ الكواكب آلهة معبودة سوى هذا؟!

إذ العميري نفسه يرى أن الإله هو المستحق للخضوع بطريقة غير معهودة فيما يمارسه الناس في تعاملاتهم الاعتيادية، وهذا ينطبق على ما في كتاب السر المكتوم من دعوات وتسبيحات وقربانات، فإذا كان الرازي معتقدًا بها في هذه الدعوات كان قائلًا بألوهية الكواكب.

وإذا ثبت أنّ الرازي أبطل القول بألوهية الكواكب في السر المكتوم، كما يعترف العميري، فهذا يدلّ على أنّ الرازي لا يعتقد بها في تلك الدعوات والتسبيحات.

لكنّ العميري لمّا رأى أنّ الرازي أبطل القول بألوهية الكواكب، حاول أن يجرّم الإمام الرازي لا بقوله بألوهية الكواكب، وإنما باعتقاده بها في دعوات الكواكب وتسبيحاتها من شرك! وهذا تناقض عجيب؛ لأنّ هذه الدعوات والتسبيحات تتضمن ألوهية هذه الكواكب، وبما أنّ الرازي أنكر ألوهيتها، فهذا يدلّ على عدم اعتقاده بها في تلك الدعوات وأعمال الطلسمات، وأنّه أوردها بيانًا لمذهب الصابئة والمنجمين، وبالتالي يسقط قول العميري في أنّ الرازي لم يشرك بقوله بألوهية الكواكب، وإنما في عبادتها والتقرب إليها والتسبيح باسمها والذبح لها والتعلق بها والصلاة لها.

ثانيًا: نقل العميري نفسه تصريح ابن تيمية بأنّ الرازي صنّف كتاب السر المكتوم على مذهب المشركين من الهند والعرب والصابئة، حيث قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٠٥): «وصنف فيه بعض المشهورين كتاباً سماه السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم، **على مذهب المشركين من الهند والصابئين والمشركين من العرب وغيرهم**».

وهذا يعني أن الكتاب مبني على مذهب أولئك المشركين القائلين بألوهية الكواكب والأفلاك، وما فيه من تعلّق بالكواكب يتضمن تأليهًا لها، فإذا كان العميري مقرًّا بأنّ الرازي أنكر ألوهية الكواكب، فهذا يستلزم أنْ يكون الرازي غير معتقد بما أورده في الكتاب من تعلّقات بالكواكب وتقرب إليها وعبادتها.

ثالثًا: لابن تيمية نصوص عديدة في كون كتاب السر المكتوم مبنيًا على عقائد المشركين، من الكلدانيين والكشدانيين والصابئة، ومن المعلوم أنّ هؤلاء يتخذون الكواكب والأفلاك آلهة معبودة، وهذان نصان من نصوص ابن تيمية في ذلك:

النص الأول: قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٠١):

«وصنف فيه بعض المشهورين كتابا سماه: السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم، **على مذهب المشركين من الهند والصابئة**، والمشركين من العرب، وغيرهم، مثل طمطم الهندي، وملكوشا البابلي، وابن وحشية، وأبي معشر البلخي، وثابت بن قرة، وأمثالهم ممن دخل في هذا الشرك، وآمن بالجبت والطاغوت».

النص الثاني: قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٥٤٨):

«بل كانوا مشركين بالله يعبدون الكواكب ويدعونها، ويبنون لها الهياكل، ويعبدون فيها أصنامهم، وهو دين الكلدانيين والكشدانيين والصابئين المشركين، لا الصابئين الحنفاء، **وهم الذين** صنف صاحب: **السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم، كتابَه على دينهم**».

وهذه النصوص وغيرها مما سبق نقله في الباب الثاني، تدلّ دلالة جليّة على أنّ كتاب السر المكتوم صُنّف على طريقة المشركين من الصابئة والهند والكلدانيين

والكشدانيين، القائلين بألوهية الكواكب، وألوهية الكواكب ظاهرة جدًا في الكتاب وما تضمنّه من دعوات وتسبيحات وطلسمات.

رابعًا: إنّ ابن تيمية نفسه يصرّح بأنّ الرازي صنّف هذا الكتاب على طريقة عبُاد الكواكب التي عادتهم اتخاذ الكواكب **أربابًا** يعبدونها ويتقربون إليها، وإليك نصين من كلامه:

الأول: قال في درء التعارض (١/ ١١٠): «فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من **اتخاذ الكواكب والشمس والقمر ربًا يعبدونه ويتقربون إليه،** كما هو عادة عُبّاد الكواكب ومَن يطلب تسخير روحانية الكواكب، **وهذا مذهب مشهور** ما زال عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، **وهو الذي صنف فيه الرازي السر المكتوم وغيره من المصنفات**».

الثاني: قال في مجموع الفتاوى (٦/ ٢٥٤):

«ولكن إبراهيم -عليه السلام- لم يقصد بقوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ أنه رب العالمين، ولا كان أحد من قومه يقولون إنه رب العالمين، من تجويز ذلك عليهم، بل كانوا مشركين مقرين بالصانع، **وكانوا يتخذون الكواكب والشمس والقمر أربابًا، يدعونها من دون الله، ويبنون لها الهياكل، وقد صُنِّفت في مثل مذهبهم كتب، مثل: كتاب السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم،** وغيره من الكتب».

وهذا تصريح بأنّ كتاب السر المكتوم مصنَّف في اتخاذ الكواكب والشمس والقمر أربابًا.

وهذا يُبطل قول العميري من أنّ الرازي لا يقول بألوهية الكواكب مع اعتقاده بما يتضمنه عمل الطلسمات من عبادة الكواكب ودعوتها، فإما أن يكون الرازي قائلًا بألوهية الكواكب وبالتالي معتقدًا بما تتضمنه الدعوات والتسبيحات، وإما أن يكون منكرًا لألوهية الكواكب وبالتالي غير معتقد بما في الدعوات والتسبيحات المذكورة.

خامسًا: إنّ عمل الطلسمات واتخاذ الدعوات والتسبيحات الواردة في الكتاب، صريح في اتخاذ الكواكب والأفلاك آلهة، فانظر مثلًا تأليه الشمس في إلهامات داواناي (ص١١)، وكون الشمس هي المعطي المُطلق والمدبّر الأعظم (ص٩٥)، ووصف

الكواكب بأوصاف الإلهية (ص١٢٣)، والتصريح بإلهية زحل والشمس والقمر وربوبية عطاد (ص١٥٥) وما بعدها.

وهذا يدلّ على ذلك أنّ الإمام الرازي لمّا أنكر ألوهية الكواكب أبطل الأساس الذي بُني عليه الكتاب من أوله إلى آخره.

* **قال العميري عن كتاب السر المكتوم:** «وهو متضمن لأنواع كثيرة من الشرك والكفر بعضها متعلق بإباحة السحر والتنجيم وتحسينه ومدحه، وبعضها متعلق بادعاء تأثير الكواكب وخواصها في الحوادث الأرضية».

قلتُ: إنْ كان تأثير الكواكب بطريق العلل والطبائع دون مدخليةٍ لقدرة الله تعالى، كما هو مذهب الصابئة الذين بُني الكتاب عليه، فقد اعترف العميري بأنّ الإمام الرازي لا يقول به، وإن كان تأثير الكواكب المذكور من باب تأثير الأسباب العادية دون إنكار لتأثير قدرة الله تعالى في الحوادث الأرضية، كتأثير القمر في المدّ والجَزر، فليس في القول به على هذا النحو محذور، بل هو ثابت لا ينكر، والدعوات والتسبيحات الموجودة في السر المكتوم ليست مبنية على هذا النوع من التأثير.

وابن تيمية نفسه يقول عن تأثير الأفلاك في مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٦٧): «ومن منافعها الظاهرة ما يجعله سبحانه بالشمس من الحر والبرد والليل والنهار ونضاج الثمار وخلق الحيوان والنبات والمعادن؛ وكذلك ما يجعله بها لهم من الترطيب والتيبيس».

ثم قال (٣٥/ ١٦٩): «فمن أراد بقوله: (إنّ لها تأثيرًا) ما قد عُلِم بالحس وغيره من هذه الأمور، **فهذا حق**».

وقال أيضًا: (٣٥/ ١٧٤): «وأما إنكار بعض الناس أن يكون شيء من حركات الكواكب وغيرها من الأسباب فهو أيضًا قول بلا علم».

وقال (٣٥/ ١٧٥): «وأما كون الكسوف وغيره قد يكون سببًا لحادث في الأرض من عذاب يقتضي موتًا أو غيره، فهذا قد أثبته الحديث نفسه».

وقال في الصفدية (١/ ١٧٥):

«وقد علم بالدلائل الكثيرة أن الله خالق الأشياء بالأسباب، فعلم أنّ الملائكة هم الوسائط فيما يخلقه الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾، وإذا كانوا موجودين أمكن حدوث الحوادث عنهم، وبطل قول من يزعم أنه ليس لها إلا الأسباب الثلاثة المتقدمة».

وبالتالي يسقط اعتبار العميري تأثير الكواكب من الشرك.

لكنني أقول: إنّ تأثير الكواكب الذي بُنيت عليه الطلسمات ودعوة الكواكب في هذا الكتاب، هو من التأثير الذي يقول به الصابئة، وهو أنّ هذه الأفلاك تؤثر باستقلال وتخلق حوادث العالم السفلي، لكونها هي الوسائط بين المبدأ الأول الفعّال وبين حوادث العالَم العنصري، وإذا ثبت أنّ الإمام الرازي أنكر تأثير الكواكب والأفلاك بهذا المعنى -كما أقرّ العميري-، فهذا يعني أنّ الإمام الفخر لا يعتقد بما أورده في الكتاب من دعوات الكواكب وتسبيحاتها.

*** الكلام حول الدليل الثالث:**

ذكر العميري الدليل الثالث من أدلة مَن يبرّئ الإمام الرازي من فرية الكفر والردّة، وهو أنّ الرازي قال في أثناء الكتاب: «الفصل السادس: في البينة على ضعف ما حكيناه عن هؤلاء الفلاسفة والصابئة والبينة على صحة الإسلام».

ثم قال العميري: «ولكن هذا الفصل ليس معقوداً لإبطال السحر والتنجيم والطلسمات، وإنما هو معقود لإبطال قولهم في قدم مادة العالم والكواكب، وهذا ظاهر جداً في هذا الفصل؛ فإنه لم يناقش فيه إلا قضية قدم العالم فقط، وأثبت حدوثه، مع أنه قبل هذا الفصل ذكر حديثاً مطولاً عن التنجيم والسحر، وذكر بعده حديثاً مطولاً عنها أيضا، بل إنه عقد فصولاً بعد هذا الفصل يقرر فيها صحة علم التنجيم وتأثير الكواكب والتقرب إليها كما سبق عرضه.

فلو كان الرازي يرى بطلانها وأنها مخالفة للشريعة لبادر إلى إبطالها كما فعل مع قول الفلاسفة بقدم العالم، فلما اقتصر على إبطال ذلك الأمر فقط، دل هذا على أنه يرى أن ما عداه مما نقله عنهم ليس مخالفاً للشريعة!».

قلتُ: هذا كلام متهافت، فقد سبق تصريح الرازي بالتبري عن كل ما يخالف الدين، ولا يشترط بعدها أنْ يبطل كلّ الأقوال الباطلة قولًا قولًا، إذ من عادة الرازي أن يُبطل الأصل الكلي الذي تتفرع عنه بقية الأقوال.

ويظهر تهافت كلام العميري أيضًا من خلال البيان التفصيلي الآتي:

أراد الإمام الرازي أنْ يبيّن في المقالة الأولى حقيقة علم السحر والطلسمات وبيان أصوله الكلية، **فجاء في الفصل الأوّل** من المقالة الأولى (ص٧): «**تحديد الطلسمات، وتحقيق الكلام فيها على الوجه الكلي.**

قال: الطلسم عبارة عن علم بأحوال نيرج القوى الفعّالة السماوية بالقوى المنفعلة العنصرية، لأجل التمكن من إظهار ما يخالف العادة، أو المنع (مما)[1] يوافقها».

ثم شرع في الكلام عن سبب الحوادث، وأنه لا بد من رجوعها إلى سبب قديم مؤثر، ثم قال:

«فأما إن قلنا: إنّ كل ما لا بد منه في هذه المؤثرية كان حاصلًا في الأزل، لزم أن يكون الأثر واجب الترتيب عليه في الأزل؛ لأن الأثر لو لم يكن واجب الترتيب عليه، فهو:

أ- إما ممتنع الترتيب عليه،

ب-وإما ممكن الترتيب عليه.

- فإن كان ممتنع الترتيب عليه: فليس هو بمؤثر أصلًا، وقد فرضناه مؤثرًا، هذا خلف،
- وإن كان ممكن الترتيب عليه وممكنًا أن لا يترتب عليه أيضًا، فلنفرضه تارة

---

١ -في النسخة الهندية (بها) وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه، بدليل قول الإمام الرازي في نهاية العقول، فيقول (١/ ٥١١): «والطلسم: عبارة عن امتزاج القوى الفعّالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، للتمكن من إظهار ما يخالف العادة، أو المنع مما يوافقها».

مصدرًا لذلك الأثر بالفعل، وأخرى غير مصدر له بالفعل؛ لأن كل ما كان ممكنًا لا يلزم من فرض وقوعه محال.

وامتياز الحين الذي صار المؤثر فيه مصدر الأثر بالفعل عن الحين الذي لم يصر كذلك:

أ-إما أن يتوقف على انضمام قيد إليه،

ب-أولا يتوقف.

- فإن توقف؛ لم يكن الحاصل قبل انضمام القيد إليه تامًا في المؤثرية، وقد فرضناه كذلك، هذا خلف.

- وإن لم يتوقف؛ فقد ترجح الممكن من غير مرجح البتة، وتجويزه يسد باب الاستدلال بالممكن على المرجح.

وأما إن قلنا أن كل ما لا بد منه في المؤثرية ما كان حاصلًا في الأزل، فإن استمر ذلك السبب أبدًا وجب ألا يصير البتة مؤثرًا، لكنا فرضناه مؤثرًا فيما لا يزال، هذا خلف. فإن كان بسبب نقلنا الكلام إلى كيفية حدوثه، ويلزم التسلسل، فهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون التسلسل واقعًا في أسباب ومسببات، يكون مجموعها موجودًا دفعة واحدة، وذلك مما أبطلناه.

الثاني: أن يكون التسلسل واقعًا على وجه يكون واحد منها مسبوقا بآخر لا إلى بداية وأول، ذلك هو المتعين؛ فإنه لما بطل جميع الأقسام إلا هذا القسم تعيّن هو للمصير إليه، وتقريره أن يقال: **ذلك المؤثر القديم الواجب لذاته، فياض أيضًا لذاته، إلا أن كل حادث مسبوق بحادث آخر، حتى يكون انقضاء المتقدم شرطًا لفيضان المتأخر عنه، وبهذا الطريق يصير المبدأ الأول مبدأ الحوادث المتغيرة»**.

ثم ذكر مثالين على أن فيضان الحوادث متوقف على شروط، ثم قال:

«فثبت أنه لا بد من توسط حركة سرمدية دائمة بين المبدأ الأول وبين هذه

الحوادث، وهذه الحركة الدائمة تمتنع أن تكون مستقيمة، وإلا لزم القول بوجود أبعاد غير متناهية، وهو محال. فإذن لا بد من جرم متحرك بالاستدارة وهو الفلك، **فثبت أنّ حركة الأفلاك هي المبادئ القريبة للحوادث الحادثة في هذا العالَم**، فكان الفلك جرمًا بسيطًا، والنسب بين صفة الأجزاء المتشابهة متشابهة، **والأمور المتشابهة في تمام الماهية لا يمكن أن تكون عللًا للأمور المختلفة، فوجب أن تكون في أجرام الأفلاك أجرام مختلفة الطبائع، وتكون تلك الأجرام بحيث تختلف نسبها وتشكلاتها، حتى يمكن أن تكون تلك التشكلات هناك مبادىء لحدوث الحوادث المختلفة في هذا العالم، والأجرام المختلفة الطبائع المركوزة في أجرام الأفلاك هي الكواكب. فثبت أنّ المبادئ القريبة لحدوث الحوادث في عالم الكون والفساد[1] هي اتصالات الكواكب.**

ثم إنّ القائلين بهذا المذهب وهم الفلاسفة الصابئة، قالوا بإلهية هذه الكواكب، واشتغلوا بعبادتها، واتخذوا لكل واحد منها هيكلًا مخصوصًا، وصنمًا معينًا، واشتغلوا بخدمتها.

ثم إنهم قالوا: المبدأ الفاعل لا يكفي في حصول الأثر، بل لا بد معه من حضور القوابل، ولا يكفي حضورها أيضًا، بل لا بد وأن يكون الشرائط حاصلة، والموانع زائلة، فربما حدث تشكل غريب في مادة العالَم الأسفل، فإذا لم يكن المادة السفلية متهيئة لقبول تلك الهيئة من المؤثرات العلوية لم يحدث نلك الهيئة. ثم إنّ فوات ذلك التهيؤ تارة لأجل كون المادة ممنوة بالمعوقات، وأخرى لأجل فوات بعض الشرائط،

١ -المقصود بعالم الكون الوفساد عند هؤلاء: أي عالم العناصر الأربعة، وهي النار والهواء والماء والأرض، ولذلك يسمونه أيضًا بالعالم العنصري، ويزعمون أنّ هذه الأربعة يجوز انقلاب عنصر منها إلى عنصر، لأنها مشتركة قابلة لصورها النوعية، وخصوصيات الصور الموجودة فيها إنما هي بحسب الاستعدادات الحاصلة بالأسباب الخارجية، فعند تبدّل الأسباب يجوز أنْ تذهب صورة (وهي المعني بالفساد) وتحدث صورة (وهو المعني بالكون)، فالكون والفساد تبدّل في الصورة النوعية للعناصر (بتصرف من حاشية اليوسي على كبرى السنوسي ٢/ ٩٢).

لكن لو تهيأت لنا مقدمة المعرفة بطبيعة ذلك التشكل، وبوقت حدوثه، وبطبيعة الأمور المعتبرة في كون المادة السفلية قابلة لذلك الأثر، لكان يمكننا تهئة المادة لقبول ذلك الأثر، وإماتة الموانع عنها، وتحصيل المعدّات لها، حتى يتم ذلك الفيضان، لما تقرّر أن الفاعل التام متى لقي المنفعل التام ظهر الفعل التام[1].

فصاحب الطلسمات هو الذي يعرف القوى العالية الفعّالة؛ بسائطها ومركباتها، ويعرف ما يليق بكل واحد منها من القوابل السفلية، ويعرف المعدات ليعدها، والعوائق ليتجنبها، معرفة بحسب الطاقة البشرية، وحينئذ يكون هذا الإنسان ممكنًا من استحداث ما يخرق العادة، ومن دفع ما يوافقها، بتقريب المنفعل من الفاعل، وهذا معنى قول بطليموس: علم النجوم منك ومنها.

فهذا قول الفلاسفة والصابئة في حقيقة الطلسمات» اهـ.

هذا هو الفصل الأول من المقالة الأولى، يشرح فيه الرازي مفهوم الطلسم، ومذهب الفلاسفة الطبيعيين القائلين بأن حوادث عالم الكون والفساد تنشأ من المبدأ الفياض، عند حدوث الشرائط وانتفاء الموانع. والمبادئ القريبة لتلك الحوادث هي حركات الأفلاك والكواكب، واتصالاتها وتشكلاتها، فهذه هي الوسائط بين طبيعة المبدأ الفياض الذي تنتهي إليه جميع الوسائط والأسباب، وبين حوادث عالم الكون والفساد.

وبناء على هذا المذهب فإنّ الكواكب مؤثرة بالطبع، لكنّ تأثيرها لازم عن تأثير أمور أخرى سابقة عليها فيها، وهكذا حتى ينتهي التأثير إلى المبدأ الأول الفياض. وهذا كمذهب التعليل عند الفلاسفة، إلا أن المذهب الذي شرحه هو مذهب الطبع لا التعليل، والفرق بينهما أن الفعل بالطبع يتوقف على حدوث الشرائط وانتفاء الموانع، فإذا تحقق ذلك ولاقى الفاعل القابل وقع الفعل. وأما مذهب التعليل فلا يتوقف على

---

١ - في المطبوع: (لما تقرّر أن الفاعل التام متى لقاء المنفعل التام مظهر المفعل التام)، والسياق يقتضي ما أثبتته.

حدوث شرط أو انتفاء مانع، بل يكفي وجود العلة التامة ليقع معلولها معها غير متأخر عنها في الزمان، وقد يسمى مذهب الطبع بمذهب التعليل أحيانًا، لاشتراكهما في سلب الاختيار عن الفاعل.

وصاحب الطلسم يعرف القوى العلوية الفعّالة، ويشتغل بعبادتها والتقرب إليها وخدمتها، والتعلق بتماثيلها وأصنامها، ويعرف أيضًا القوابل السفلية والمعدات والعوائق، بحسب طاقته البشرية، فيهيئ الشروط ويرفع الموانع، لكي يلاقي الفاعل القابل، ويقع الأمر الخارق للعادة أو يمتنع الأمر العادي من الوقوع.

وقد ضرب مثالين على كيفية فيضان الحوادث عن المبدأ الفيّاض الواجب الوجود:

الأول: مثال في الحركات الطبيعية، وهو أنّ المَدَرة تتحرك من أعلى إلى أسفل بسبب ثقلها، والمدرة تنتقل من حيّز إلى حيز وهكذا، والموجب لحركة المردة في كلّ الأحياز هو الثقل، لكنّ انتقال المدرة من الحيّز الثاني إلى الحيّز الثالث شرطٌ لأن يصير الثّقل مؤثرًا في حركة المَدَرَة إلى الجزء التالي، وانتقالها من الحيز الثالث إلى الرابع شرط لأن يصير الثّقل مؤثرًا في حركة المَدَرَة إلى الجزء التالي، وهكذا.

والثاني: في الحركات الإرادية، فمن أراد الذهاب لزيارة صديق له، فإنّ إرادته هي المؤثرة في جميع الخطوات من مكانه إلى مكان صديقه، إلا أنّ كلّ خطوة شرط لإمكان تأثير الإرادة في حصول الخطة اللاحقة، وهكذا.

وبناء على هذا، فإنّ حركة الأفلاك الأزلية الأبدية هي الوسائط بين المبدأ الفياض الأول وبين هذه الحوادث، فهي المبادئ القريبة لحدوث الحوادث في هذا العالَم.

وقد فرّع الصابئة والفلاسفة على توسط حركة الأفلاك السرمدية الدائمة بين المبدأ الأول وبين هذه الحوادث السفلية، اتخاذَها أربابًا وآلهة، واشتغلوا بعبادتها وخدمتها، واتخذوا لها أصنامًا وتماثيل.

وحتى يتّضح الأمر أكثر، سأورد عبارات الرازي مرتبة لبيان كيفية انبناء مذهب أصحاب الطلسمات على أن حركات الأفلاك لا أول لها وعلى قدم العالم، فأقول:

١- قال الرازي: «فصاحب الطلسمات هو الذي يعرف القوى العالية الفعّالة؛ بسائطها ومركباتها، ويعرف ما يليق بكل واحد منها من القوابل السفلية، ويعرف المعدات ليعدها، والعوائق ليتجنبها، معرفة بحسب الطاقة البشرية، وحينئذ يكون هذا الإنسان ممكنًا من استحداث ما يخرق العادة، ومن دفع ما يوافقها، بتقريب المنفعل من الفاعل، وهذا معنى قول بطليموس: علم النجوم منك ومنها. فهذا قول الفلاسفة والصابئة في حقيقة الطلسمات».

وهذا مبني على ما ذكره قائلًا:

٢- «ثم إنّ القائلين بهذا المذهب وهم الفلاسفة الصابئة، قالوا بإلهية هذه الكواكب، واشتغلوا بعبادتها، واتخذوا لكل واحد منها هيكلًا مخصوصًا، وصنمًا معينًا، واشتغلوا بخدمتها».

وهذا متفرّع عن ما ذكره قبل ذلك، حيث قال:

٣- «فثبت أنّ المبادئ القريبة لحدوث الحوادث في عالم الكون والفساد هي اتصالات الكواكب».

وهذا، أي كون اتصالات الكواكب هي المبادئ القريبة لحدوث الحوادث في هذا العالم، متفرّع أيضًا عن قوله قبل ذلك:

٤-«فثبت أنه لا بد من توسط حركة سرمدية دائمة بين المبدأ الأول وبين هذه الحوادث... فإذن لا بد من جرم متحرك بالاستدارة وهو الفلك، فثبت أنّ حركة الأفلاك هي المبادئ القريبة للحوادث الحادثة في هذا العالَم».

وهذا يعني أنّ الاشتغال بالطلسمات متفرّع عن القول بإلهية الكواكب، وهو متفرّع عن كون اتصالات الكواكب هي المبادئ القريبة لحدوث الحوادث في عالم الكون والفساد، وهذا متفرّع عن إثبات حركات لا أول لها للأفلاك.

وقد بيّن الإمام الرازي في العديد من كتبه -كما سيأتي- أنّ اشتغال الصابئة بعبادة الكواكب وخدمتها بالدُّخَن والقرابين، مبني على اعتقادهم أنّها هي الوسائط بين المبدأ الأول واجب الوجود وبين حوادث عالَم الكون والفساد.

وهذا المذهب ليس مذهبًا خفيًا حتى يعسر فهمه، بل هو مذهب مشهور معروف، وقدْ بيّنه الإمام الرازي وردّ عليه في العديد من كتبه، فيقول مثلًا في نهاية العقول (١/ ٥٠٨):

«فإما أن لا يتوقف فيَضانها عنه على حركة وتغيّر، أو يتوقف.

والأول محال؛ لأنه يلزم من قدمه قدم تلك الحوادث، فثبت الثاني، وهو أن يكون صدور تلك الحوادث عن ذلك القديم مشروطًا بالحركة، على معنى أنّ الحركة السابقة تقرّب العلة إلى المعلول بعد بُعدها عنه، فيكون الحادث السابق علة بالعَرض لحدوث الحادث اللاحق، وأما العلة بالذات فهو ذلك القديم الموجود عند كل واحد واحد من الحوادث، إلا أنه كيف كان فلا غنى عن توسيط الحركة في حدوث هذه الحوادث. وتلك الحركة إن كانت ذات بداية أو نهاية عاد الإشكال في أنها لماذا ابتدأ وجودها في ذلك الوقت لا قبل ولا بعد؟

ولا ينقطع ذلك السؤال إلا إذا أثبتنا قبل كل حركة حركة أخرى، لتكون السابقة مقرّبة للعلّة إلى اللاحقة، **وهذه الحركة ليست إلا الحركة الفلكية، فثبت استناد الحوادث بأسرها إلى حركات الأفلاك والكواكب، وصحّ أيضًا بما سبق أنها أحياء ناطقة، فإذن ثبت أنها هي المدبرات لهذا العالم والمتصرفات فيه، فيجب علينا عبادتها**».

وهذا كالملخّص لما فصّله الرازي فيما نقلتُه، وهو جليٌّ في كون عبادة الأفلاك متفرّعة عن اعتقاد وجوب توسّطها بين العلّة القديمة وبين حوادث هذا العالَم بأسرها، وهذا لا يتم إلا بالقول بأن حركة الأفلاك لا أول لها.

والطلسمات مبنية على نفس هذا الاعتقاد أيضًا؛ لأنّ صاحب الطلسم يقوم بما يليق بالقوى الفعّالة العالية، ويُعدّ المعدّات ويتجنب العوائق، ويدخل في فعله التعلق بالأفلاك وعباداتها والتقرب إليها بالدّخَن والقربانات، وكذلك التقرب إلى الأصنام والتماثيل التي يجعلها للأفلاك والكواكب.

وقد بيّن الإمام الرازي في المطالب العالية أنّ الطلسمات مبنية على إثبات القوى

الفعّالة، وأنّ إثبات القوى الفعّالة متوقف على القول بحوادث لا أول لها، فقال (٨/ ١٤٩-١٥١):

«الفصل الأول: في الطلاسم.

قالت الفلاسفة والصابئة: الطلسم عبارة عن تمزيج القوى الفعالة السماوية، بالقوى المنفعلة الأرضية، لإحداث ما يخالف العادة، أو للمنع مما يوافق العادة.

قالوا: **وهذا بناء على إثبات القوى السماوية الفعالة**، قالوا: ويدل عليه وجهان:

أحدهما: حجة عقلية صرفة. وثانيهما: حجة إقناعية قوية.

أما الحجة العقلية الصرفة، فتقريرها أن نقول: لا شك في وجود حوادث تحدث في هذا العالم، وكل حادث فله سبب، فهذه الحوادث لها سبب، وذلك السبب إما أن يكون حادثًا، وإما أن يكون قديمًا.

أما القسم الأول: وهو أن القول بأن أسباب هذه الحوادث شيء حادث: فنقول: الكلام في ذلك الحادث، كما في الأول. وذلك يوجب التسلسل. إلا أن التسلسل على قسمين:

أحدهما: أن تحصل جميع الأسباب والمسببات دفعة واحدة، وقد بينا في برهان إثبات واجب الوجود لذاته امتناعه.

والثاني: **أن يكون كل واحد منها مسبوقًا بغيره لا إلى أول، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه.**

ثم نقول: هذه الحوادث تحتمل قسمين: أحدهما: أن يحصل في الوجود موجود روحاني، ويكون دائمًا منتقلًا من معقول إلى معقول آخر، ومن إدراك إلى إدراك، وبحسب تلك الإدراكات المتعاقبة، والتصورات المتلاصقة، تحدث في هذا العالم. ويجب أن يكون الموجود الروحاني أزليًا أبديًا سرمديًا، ويجب أن يكون شيئًا غير الله تعالى، لما ثبت واجب الوجود لذاته: واجب الوجود من جميع جهاته، فيكون التغير عليه محالًا، فصاحب هذه الإدراكات المتغيرة: شيء غير الله تعالى.

فقد ثبت: **أن القول بوجود أرواح عالية، هي المدبرة لأحوال هذا العالم لا بد منه، وبهذا الطريق فلا يتم السعي في إحداث شيء غريب في هذا العالم، إلا بالاستعانة بتلك الأرواح.**

وأما القسم الثاني: وهو أن تحصل حركة جسمانية سرمدية دائمة، مبرأة عن المبدأ والمقطع. فنقول: تلك الحركة إما أن تكون مستقيمة أو مستديرة، والأول باطل؛ لأن تلك الحركة إما أن تمتد إلى غير النهاية، فيلزم وجود أبعاد لا نهاية لها، وهو محال، وإما أن ترجع، وحينئذ يحصل بين نهاية الذهاب وبداية الرجوع: سكون، لما ثبت أنه لا بد وأن يكون بين كل حركتين من سكون، وحينئذ لا تكون هذه الحركة دائمة مبرأة عن الانقطاع.

فثبت أن كل حركة على الاستقامة، فإنها تنقطع، فوجب أن تكون كل حركة مستديرة، **وذلك يدل على أن المبدأ الأول القريب لحدوث الحوادث في هذا العالم: هو الحركة المستديرة الحاصلة للأجرام الفلكية.**

ثم قالت الفلاسفة: الأولى أن يجمع بين القسم الأول والثاني، حتى يكون جوهر الفلك، كالبدن، وجوهر ذلك الروح كالنفس، والتعقلات المتنقلة الدائمة لذلك الجوهر الروحاني، توجب الحركات لهذه الكرات الجسمانية، ويكون مجموعها أسبابًا لحدوث الحوادث في هذا العالم.

وأما القسم الثاني: وهو أن يقال: السبب المقتضي لحدوث هذه الحوادث موجود قديم أزلي، فنقول: تأثير ذلك الأزلي في حدوث الحوادث ،إن كان غير موقوف على شرط حادث فهو محال، وإلا لزم كون هذا الحادث قديمًا، وإن كان موقوفًا على شرط حادث عاد الكلام في كيفية حدوث ذلك الشرط الحادث، ويلزم التسلسل، ويعود جملة ما ذكرناه في القسم الأول.

فيثبت بهذا البيان: **أن حدوث الحوادث في هذا العالم، منوطة ومربوطة بالحركة المستديرة الفلكية، المبرأة عن الانقطاع والتغير».**

وإذا بطل كون حركات الأفلاك لا أول لها، بطل كونها هي الوسائط بين المبدأ

الأول وبين هذه الحوادث السفلية، وإذا بطل كونها هي الوسائط بَطَلَتْ عبادتها والتقرب إليها بأنواع القرابين، وإذا بطلت عبادتها والتقرب إليها بطل مذهب السحر والطلسمات؛ لأنه مبني على عبادتها وخدمتها والتقرب إليها بالدُّخن والقربانات.

وفي الفصل السادس نجد الإمام الرازي قد أبطل مذهب الفلاسفة والصابئة في القول بإلهية هذه الكواكب، والاشتغال بعبادتها، واتخذا الهياكل والأصنام لها، بإبطاله الأصل الذي بُني عليه، وهو كون حركات الأفلاك هي مبادئ حوادث عالم الكون والفساد، ولمّا كانَ قولهم هذا متفرّعًا عن القول بقدم العالم بالنوع وأن الحوادث ما زالت مع المبدأ الأول الفياض من الأزل، بدأ بإبطال أصلهم، فقال (ص١٩):

«في البيّنة على ضعف ما حكيناه عن هؤلاء الصابئة، والبيّنة على صحة دين الإسلام».

ثم قال: «اعلم أنّ مدار كلامهم على قِدَم العالَم ووجوب حوادث لا أول لها، والقول بذلك باطل، ويدل عليه وجوه».

ثم قال في نهاية هذا الفصل (ص٢٠): «فثبت بهذه الوجوه أنّ العالَم مُحدَث، وأن للحوادث بداية، وإذا ثبت ذلك بطل أصل كلامهم، وإذا بطل الأصل بطل كلّ ما فرّعوه، ومن الله التوفيق».

فههنا يُبطل القولَ بحوادث لا أول لها؛ لأنّه الأصل للقول بأنّ حركات الأفلاك لم تزل مع المبدأ الفياض، والقول بأنّها لم تزل مع المبدأ الفياض هو الأصل لكونها هي الوسائط في حدوث حوادث العالم العنصري، والقول بأنها هي الوسائط بين المبدأ الأول وبين حوادث هذا العالم هو الأصل للتقرب إليها وعبادتها، والتقرّب إليها وعبادتها هو الأصل للسحر النجومي، فإذا بطل القول بحوادث لا أول لها «بطل كلّ ما فرّعوه» من الطلسمات والسحر واتخاذ الأفلاك آلهة معبودة.

ونجد الإمام الرازي فيما سبق نقله من الفصل الأول، يبيّن مذهب الفلاسفة والصابئة في الطلسمات، حيث قال:

«فصاحب الطلسمات هو الذي يعرف القوى العالية الفعّالة؛ بسائطها ومركباتها،

ويعرف ما يليق بكل واحد منها من القوابل السفلية، ويعرف المعدات ليعدها، والعوائق ليتجنبها، معرفة بحسب الطاقة البشرية، وحينئذ يكون هذا الإنسان ممكنًا من استحداث ما يخرق العادة، ومن دفع ما يوافقها، بتقريب المنفعل من الفاعل، وهذا معنى قول بطليموس: علم النجوم منك ومنها.

فهذا قول الفلاسفة والصابئة في حقيقة الطلسمات».

قلتُ: وعمل الطلسمات ودعوة الكواكب في هذا الكتاب مبنية على ما أورده هنا من عقائد الفلاسفة والصابئة، وهذا يدلّ على أنّ هذا الكتاب على طريقة الصابئة التي أبطل أصولها الإمام الرازي، وقد ذكر ابن تيمية -كما سبق- أنّ الكتاب مبني على عقائد الصابئة.

وهذا النص صريح في أنّ الإمام الرازي أراد بهذا الكتاب جمع أقوال أصحاب الطلسمات وتلخيص أعمالهم.

ويعترف العميري أنّ الرازي أبطل القول بقِدَم العالَم، كما تقدّم نقله (ص١٥٤).

لكنّ العميري غفل عن كون القول بحوادث لا أول لها هو الأصل لمذهب أصحاب السحر والطلسمات، وبإبطاله يبطل ذلك المذهب.

ومع كون ابن تيمية «مستحضرًا لما في الكتاب» كما قال العميري، لكنّه نسب إلى الرازي القولَ بقِدم العالَم في هذا الكتاب! حيث قال في الردّ على المنطقيين (ص٥٨٨):

«**وبنى على ذلك القول بقدم العالم**، وأن لا سبب لحدوث الحوادث إلا مجرد حركة الفلك، كما يقوله هؤلاء القائلون بقدم العالم الذين هم شر من مشركي العرب».

قلتُ: وهكذا تضيع أمانة العلم ويظهر الفجور في الخصومة.

وابن تيمية كفّر الإمام الرازي لاعتقاده أن الرازي قائل بأقوال المشركين من الصابئة وغيرهم، كما سبق نقله، ولو أقرّ ابن تيمية أنّ الرازي أنكر ألوهية الكواكب في هذا الكتاب لما كفّره، لكن العجيب أنْ يعترف العميري بأنّ الرازي لا يقول بألوهية الكواكب، ومع ذلك يدافع عن تكفيره!

* **الكلام حول الدليل الرابع:**

قال العميري: «الدليل الرابع: أن الرازي له كلام آخر يقسم فيه السحر إلى أقسام متعددة، ويحكم بالكفر على بعضها، بل ويحكم فيه بالقتل على السحرة، حيث يقول في تفسيره بعد أن ذكر أقسام السحر: "هل يجب قتلهم أم لا؟ أما النوع الأول: وهو أن يعتقد في الكواكب كونها آلهة مدبرة، والنوع الثاني وهو أن يعتقد أن الساحر قد يصير موصوفاً بالقدرة على خلق الأجسام وخلق الحياة والقدرة والعقل وتركيب الأشكال، فلا شك في كفرهما، فالمسلم إذا أتى بهذا الاعتقاد كان كالمرتد يستتاب، فإن أصر، قُتل" [التفسير الكبير: ٣/ ١٩٥]».

ثم قال معلقًا: «ولكن هذا الدليل غير صحيح؛ لأننا لا نقول إن الرازي موافق للفلاسفة والصابئة في كل ما يقولون، فقد رد عليهم قولهم في قدم المادة وادعاء تأثير الكواكب بذاتها في كتابه السر المكتوم، فهذا ليس محل البحث إذن، وإنما محله تحسين الرازي للسحر نفسه، واستباحته إياه، وادعاء أنه ما من حدث في الأرض إلا وله تعلق بالنجوم، ومدحه لكلام من يقرر الإشراك بالكواكب والثناء عليه بما يدل على أنه مقر له، وتقديم الوصايا والتوجيهات التي تساعد على التعلق بالنجوم، والدعوة إلى الذبح لها والصلاة لها، والتسبيح باسمها، وتحديد صفة التسبيح لكل كوكب، وتعليق الناس بالكواكب في بالجملة، وغير ذلك مما سبق ذكره».

قلتُ: رددتُ هذا الكلام فيما تقدّم، إذ السحر الموجود في كتاب السر المكتوم يتضمن القول بأنّ الكواكب آلهة مدبّرة، فهي الآلهة القريبة لهذا العالم.

ثم قال العميري: «ثم على التسليم بأن الرازي له أقوال أخرى صريحة يقرر فيها ما يوافق حكم الإسلام في السحر والتنجيم، فإن هذا لا ينفي عنه ما قرره في كتابه السر المكتوم، وذلك أن حديثه في السر المكتوم ظاهر جداً في الدلالة، وغاية ما في الأمر أن الرازي له مواقف مختلفة في هذه القضية، وهذا ليس غريباً على الرازي فما أكثر تناقضاته في أصول الدين الكبرى، وهذا الأمر لا ينفي عنه اللوم والإنكار».

قلتُ: أما كون الرازي تبنّى موقفًا في السر المكتوم مخالفًا لموقفه في بقية كتبه، فقد بينتُ بطلانه.

وأما القول بكثرة تناقضاته في أصول الدين الكبرى! فهو فرية بلا مرية، سببها عدم فهم أسلوب الرازي، والجهل بأغراضه في التأليف، ولا أدل من فهمكم الخاطئ لكلام الرازي من قول ابن تيمية أنّ الرازي يقول بقدم العالَم في السر المكتوم.

واختيارات الرازي المتعددة لا تعني تناقضه في بدهيات الإسلام، التي نصرها وأقام الأدلة القطعية عليها، فهذا لا يمكن تصوّره في حقّ مسلم عاميّ، فضلًا عن إمام سارت بمؤلفاته الركبان.

على أنّ موقف الإمام الرازي المنكر من السحر ودعوة الكواكب ليس منحصرًا فيما أورده في تفسيره، بل هذا الموقف ثابت مستمر في جميع مؤلفاته، كما سبق إثباته في الباب الثالث.

قال العميري: «ونحن لو قمنا بالمقارنة بين دفاعات الأشاعرة وبين جواب ابن تيمية عن فعل الرازي، لوجدنا جواب ابن تيمية أتقن وأصدق وأنفع، حيث إنه لم يتنكر للحقيقة الواقعية الظاهرة، وفي الوقت نفسه أثبت توبة الرازي وأكد رجوعه عما في الكتاب، فجمع بين الاعتراف بالواقع الخاطئ وبين إثبات الرجوع عنه».

قلت: لقد أذهلني إتقان ابن تيمية وصدقه ونفعه في تكفيره للإمام الرازي!، وفي نسبته موافقة الفلاسفة والقول بقدم العالم للرازي، مع قيام الأدلة الساطعة في نفس الكتاب على براءته من تلك التهم.

والحقيقة الواقعية الظاهرة هي أنّ ابن تيمية غضّ الطرف عمّا يبرّئ الإمام الرازي من التكفير، وحكم بردّته وخروجه عن دائرة الإسلام.

والحقيقة الواقية الظاهرة هي أنّ الإمام الرازي قد أبطل أصول مذهب الطلسمات ودعوة الكواكب في نفس هذا الكتاب.

المبحث الثاني: دليل قاطع يهدم تخرصات التيمية ويثبت براءة الإمام الرازي

قال الإمام الرازي (ص١١٠): «ثم إنّ أصحاب السحر طوّلوا على أنفسهم في شرح هذا النوع من السحر، ونحن نذكر ذلك في المقالة التي يتلو هذه المقالة، **بعون الله تعالى وتوفيقه واستعانته.**

المقالة الرابعة: في علم دعوة الكواكب، وفيه أبواب: الباب الأول: في تقرير أصول علمية لا بد منها في هذه الصناعة.

اعلم أنّ الصابئة اعتقدوا في هذه الأفلاك والكواكب أنها أحياء ناطقة، مدبّرة لعالم الكون والفساد، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

فالقول الأول: أنّ هذه الأجرام واجبة الوجود لذواتها، وليس لها مبدأ أصلًا، بل هي المؤثر في وجود هذا العالم.

وهؤلاء قد أبطل مذهبهم بأنّ كل جسم مركب إما بالفعل أو بالقوة، وكل مركّب يفتقر تحققه إلى تحقق كل واحد من أجزاء المركب غيره، إذن فكل جسم مفتقر إلى غيره، وكل مفتقر إلى غيره ممكن لذاته».

فهذا هو القول الأوّل من أقوال الصابئة، حيث اعتبروا الأفلاك قديمة واجبة الوجود، وهي المؤثرة في وجود العالم.

ثم قال:

«والقول الثاني: أنّ الأفلاك والنجوم ممكنة الوجود لذواتها، واجبة الوجود بإيجاب مؤثر أزلي، كتأثير الشمس في الإضاءة، وهؤلاء هم الصابئة الفلاسفة».

وهؤلاء يرون أنّ هذه الأفلاك صادرة عن الله تعالى عن طريق التعليل، فليس لله تعالى اختيار في وجودها.

ثم قال: «والقول الثالث: أنها واقعة بفعل فاعل مختار هو الإله الأعظم، وأنّ ذلك الإله خلق هذه الكواكب وأودع في كل واحد منها قوة مخصوصة، **وفوّض تدبير هذا العالم إليها.**

قالوا: وهذا لا يقدح في جلال الله تعالى وكبريائه، فأي خلل في أن يكون الملك له عبيد منقادون، ثم إنه فوّض إلى كل واحد منهم تدبير مملكة طرف معيّن، وسلطنة إقليم معيّنة؟».

تنبيه: إبطال الإمام الرازي مذهب مفوضة الصابئة

القول الثالث في كلام الرازي هو مذهب مفوضة الصابئة، وهو قول مَن يرى أنّ الأفلاك حادثة مخلوقة لله تعالى، وأنها لم تصدر عن طريق التعليل، إلا أنّها بطبائعها تؤثر في هذا العالَم بعد تفويض الله إياها بذاك، وهي الخالقة للحوادث في العالم السفلي.

قال الإمام الرازي في أسرار التنزيل (ص٢٦٤) موضّحًا مذهب المفوّضة من الصابئة، وهم أصحاب القول الثالث السابق:

«ومنهم من اعتقد حدوثها وكونها مخلوقة للإله الأكبر، إلا أنهم قالوا: **هي مخلوقة للإله الأكبر وخالقةٌ لأحوال هذا العالَم**، وهؤلاء هم الذين اعتقدوا أنها وسائط بين الإله الأكبر وبين أحوال هذا العالَم».

ولّما أراد الإمام الفخر إبطال مذهب هؤلاء الصابئة المفوضة، أبطله بحجتين، فقال (ص٢٦٥):

«وأما الأنبياء -صلوات الله عليهم- فلهم ههنا مقامان:

الأول: إقامة الدلائل على أنّ هذه الكواكب لا تفعل شيئًا.

الثاني: أنّ بتقدير أنها شيء[1]، لكنّ دلالة الحدوث حاصلة فيها، فلا بد من أنْ تكون مخلوقة لإله قديم أزلي، والاشتغال بعبادة الأصل أولى من الاشتغال بعبادة الفرع والعبد».

إذن، نجد الحجة الأولى من حجج الإمام الرازي في إبطال مذهب الصابئة المفوضة، الذي هو أساس مذهب السحر ودعوة الكواكب في كتاب السر المكتوم، هي

---

١ - هكذا في المطبوع، ويبدو أنّ الصواب هو: (بتقدير أنها تفعل شيئًا) أو (بتقدير أنها تقدر على شيء)، والله أعلم.

إبطال تأثير الكواكب والأفلاك، وإذا بطل ذلك فقد بطل ما تفرّع عنه من السحر والطلسمات، ومن عبادة التماثيل والأصنام.

وقال أيضًا (ص٢٨٩):

«واعلم أنّ القوم كانوا على مذهب المفوّضة، ومعنى هذا المذهب أنهم كانوا يقولون: **البشر عبيد الكواكب، والكواكب عبيد الله سبحانه**، والدليل عليه أنّ إبراهيم عليه السلام قال: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، وكونهم مشركين يدل على أنّهم كانوا مقرين بإثبات الإله، وإنما كانوا مشركين لأنهم **أثبتوا للشمس والقمر والنجوم نصيبًا من المعبودية والتدبير**».

فأصحاب هذا القول اتخذوا الأفلاك آلهة معبودة مع الله تعالى، فَهُم وإنْ قالوا بأنّ الأفلاك حادثة مخلوقة لله تعالى، إلا أنّهم مشتركون مع المذهبين الأولين بإثبات تأثير الفلاك في هذا العالَم، وبإثبات المعبودية لهذه الأفلاك.

وقال: «وكذلك أنّ القوم ما كانوا ينكرون وجود الله تعالى، بل كانوا يقولون أنّه تعالى خلق الشمس والقمر والنجوم، ثم إنه تعالى فوّض تدبير هذا العالَم إليها، فالبشر عبيد الكواكب ومخلوق لها، والكواكب مخلوقة ومحدَثة للإله الأكبر»[1].

ثم ردّ على القائلين بهذا المذهب، فقال: «والجواب من وجوه:

الأول: أنّ أُفول هذه الأجسام يدلّ على حدوثها، وحدوثها يدلّ على أنها مخلوقة لموجود قديم أزلي، ويجب أنْ تكون قادرية ذلك القادر أزلية، وإلا لافتقر حدوث قادريته إلى قادر آخر ولزم التسلسل، وإذا كانت قادريته أزلية وجب أن تكون متعلقة بجميع الممكنات، **وإذا كان كذلك امتنع وقوع شيء من الممكنات إلا بقدرته**؛ إذ لو وقع شيء من الممكنات لا بقدرته بل بقدرة غيره، لكان ذلك الغير سببًا لتعجيزه عن إيجاده للشيء الذي كان مقدورًا له، وذلك مُحال، لأنّه أقدر من غيره، والأضعف لا يمكنه تعجيز الأقدر.

---

١ -أسرار التنزيل (ص٢٨٥).

وإذا ثبت أنّ حدوث الأجسام يدلّ بهذه الوسائط على أنّ جميع المُحدَثات توجد بقدرته، كان المُحدِث والموجِد للناس والحيوان والنبات والمعادن هو الإله القديم المختار جل جلاله، فحينئذ تكون الكواكب معزولة عن ربوبية البشر».

وهذا الجواب مبني على إثبات **عموم تعلّق القدرة الإلهية بجميع الممكنات**، وإبطال تأثير الكواكب والأفلاك، وإذا بطل كون الأفلاك هي المؤثرة في أحوال هذا العالم، انهدم مذهب السحر ودعوة الكواكب، وبطل أيضًا مذهب الوثنية والصنمية.

ثم شرع في ذكر الوجه الثالث في نقض ذلك المذهب، فقال (ص٢٨٥):

«الوجه الثالث في الجواب: أنّ الأفول كما دلّ على حدوث الأفلاك والأنجم، دلّ على افتقارها إلى إلهه[1] القديم القدير الخبير، الذي يكون علمه في غاية الكمال، وحكمته في نهاية الجلال. **وإذا كان كذلك، كان الاشتغال بخدمته وطاعته أولى من الاشتغال بخدمة الفلاك والأنجم.**

وبتقدير أن يكون مدبر هذا العالَم السفلي هو الإله الأكبر، كان الاشتغال بطاعته واجبًا، **وبتقدير أن يكون مدبر هذا العالم هو الأفلاك والنجوم، كان الاشتغال بطاعة الإله الأعظم إعراضًا عن الضعيف وتمسكًا بالقوي**، وهذا أحسن في العقول الزاكية»...الخ جوابه.

وقد تكلّم عن المفوضة من الصابئية وردّ عليهم في نهاية العقول، فقال (١/ ٥١٠):

«**وأما الصابئية المعترفون بكون الباري تعالى فاعلًا مختارًا**، فشبهتهم في إسناد هذه الحوادث إلى الكواكب والأفلاك: أنّا لما شاهدنا الحوادث في عالمنا تختلف باختلاف أحوال الكواكب وتشكّلات الأفلاك، وما دار بدوران غيره وجودًا وعدمًا لم يُضَف إلا إليه، فإذن يجب إضافة هذه الحوادث إلى تلك التشكلات.

وربما قالوا: إنّا نشاهد في هذا العالَم حوادث خسيسة يستقبح العقل إضافتها إلى

---

١ - لعل الصواب: إلهها.

الله تعالى، مثل الحيوانات المؤذية والقذرة والخسيسة، ونرى الدنيا طافحة بالشرور والمحن والآفات، والعقل يقتضي تنزيه الله تعالى عن ذلك، فلا بد من إضافتها إلى الأجرام الفلكية.

فنقول: أمّا الحجّة الأولى فالدوران منوع، وبتقدير تسليمه فإنه لا يدور مع العلّية، على ما مرّ تقريره في أول الكتاب.

وأما الثانية: فقد عرفتَ أنّ الكلام المبني على الخسيّة والشرف لا يلتفت إلى في المباحث العلمية.

ثم هو معارَض بأنه سبحانه وتعالى إذا كان هو الفاعل لكل ما في العالَم، كان ذلك أعظم وأجلّ من أن لا يكون كذلك، وبالله التوفيق».

نجد الإمام الرازي هنا ينقض مذهب مفوضة الصابئة بأنّ الله تعالى هو الفاعل لكل ما في العالَم، مما يُبطل كون الكواكب والأفلاك هي الفاعلة والمُحدِثة لشؤون العالم وحوادثه، وبالتالي ينهدم كلّ ما تفرّع عت هذا المذهب من السحر ودعوة الكواكب، ومن عبادة التماثيل والأصنام.

وعودًا إلى نصّ كلام الرازي عن طوائف الصابئة الثلاث، فبعد أنْ بيّن تلك المذاهب، شرع في بيان ما اتفقت على اعتقاده هذه المذاهب الثلاثة في الأفلاك، سواء من يقول بأنها واجبة الوجود لذاتها، أو أنها واجبة الوجود بإيجاب مؤثر أزلي، أو أنها تدبّر حوادث العالَم بعد تفويض الله تعالى إياها بذاك، فقال:

«وبالجملة فهم على اختلاف مذاهبهم ادّعوا اتصاف الأفلاك والكواكب بصفات مخصوصة:

الصفة الأولى: أنها أحياء ناطقة، واحتجوا على ذلك بوجوه...

الصفة الثانية: أن الحكماء قالوا أنّ الفلك كجملة البدن، والكواكب كالقلب، وكما أنّ التعلق الأول للنفس بالقلب ثم بوساطته بالبدن، فكذا الأرواح الفلكية، تعلقها الأول بالكوكب وبوساطته بكل الفلك...

الصفة الثالثة: قالوا أنّ الأفلاك والكواكب مدرِكة للجزئيات والكليات...

الصفة الرابعة: قد عرفت الدلالة المذكورة في أول هذا الكتاب على[1] أنّ المبادئ القريبة لحدوث الحوادث في عالم الكون والفساد، لا بد وأن يكون هي الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية، **وقد عرفتَ أنها تفعل أفعالها بالإرادة، وكل من كان فاعلًا بالإرادة كان عالمًا بفعله،** فإن هذه الكواكب عالمة بجميع ما يجري في هذا العالم من الحوادث، سواء كانت طبيعية أو قسرية أو اختيارية.

الصفة الخامسة: المشهور في كتب الفلاسفة أنّ هذه الكواكب كرات. وأما الحكماء الكسدانيون فقد أنكروا ذلك، فزعموا أنّها على صورة الحيوانات التي في هذا العالم، واحتجوا عليه بأنّا قد دللنا على أنّ **كل ما في هذا العالَم الأسفل فهو معلول لما في هذا العالَم الأعلى،** ودللنا على أنّ المعلول لا بد وأن يكون ملايمًا لعلته، ومجانسًا لها ومشابهًا، وأن التسخين لا يصدر عن السواد والبياض، والتقطيع لا يصدر عن الصورة والقطن، **وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون تلك الأجرام العالية التي هي العلل الحقيقية** مشابهة لهذه الأجرام في الأشكال والصور، ولما عرفنا أنّ العلة لا بد وأن يكون أقوى من المعلول، لا جرم وجب كون تلك الحيوانات التي في العالم الأعلى أشرف وأتم في هذه الصور من حيوانات هذا العالم الأسفل، وذلك إنما كان مادتها مخالفة لمواد هذه السفليات، فتلك الأشكال والصور من لوازم ذاتها، **ولما عرفنا أنّ العلة لا بد وأن يكون أقوى من المعلول، لا جرم وجب** [كون][2] **تلك الحيوانات التي في العالم الأعلى من لوازم ذواتها، وهي أن يكون باقية دايمة ممتنعة التغيير...**

الصفة السادسة: قالوا: لما ثبت أنّ تلك الأجرام العالية على صورة هذه الأجرام السفلية، **فالنفوس الفلكية التي هي العلل والآباء الحقيقية والطباع التام لهذه النفوس السفلية، لا بد وأن يكون لها حس الإبصار وحس السماع،** ولا بد وأن تكون حواسها

---

١ - في المطبوع: (عن) بدلًا من (على).

٢ -ليست في المطبوع، لكنّ السياق يقتضيها.

أقوى من حواسنا بكثير، لما أنه يجب كون العلة أكمل من المعلول، فلا يبعد أن يقال أنها على بعدها من هذا العالم تحس بكل ما في هذا العالم، وتسمع دعاء البشر، وتبصر تضرعهم، وتشم روائح دخنهم وبخوراتهم، ولا يبعد أن يكون لها ولأرواحها وأعوانها أسماء مخصوصة، ولا يبعد أنها يتجلى لمن يخدمها ويتضرع إليها، ويوحي أسماها وأسماء أعوانها إلى ذلك الداع.

الصفة السابعة: اعلم أنّ هؤلاء الصابئة لما اعتقدوا هذه الجملة التي شرحنا، بنَوا على هذه القواعد دينهم، فزعموا أنّ هذه الكواكب هي الآلهة القريبة لهذا العالَم، فلا جرم وجب على هذا العالَم الأسفل أنْ يشتغلوا بعبادتها والتضرع إليها بالدَّخن والقربانات، ولما علموا أنّ هذه الكواكب تغيب عن الأبصار لا جرم اتخذوا لها تماثيل وأصنامًا، واشتغلوا تعظيمًا لتلك الكواكب، فهذا هو دين عبدة الأوثان...

الصفة الثامنة: قال الكسدانيون: قد عرفت أنّ لكل إنسان نفسًا فلكية وهي طباعه التام، وهي بالنسبة إليه كالأب المشفق الرؤوف بالنسبة إلى ولده، وهي التي تلهمه ما ينفعه، ويذكره لما ينساه، ويوصله إلى ما يطلبه بفكره، ويريه في مناماته ما ينتفع به.

فيجب على من يخوض في علم دعوة الكواكب أن يعرف أنّ ذلك الكوكب أي الكواكب هو، ثم تارة يستدل على ذلك بالعلة على المعلول، وهي أن ينظر في طالع مولود ذلك الإنسان، فيعرف أي الكواكب [اسقالاء][1] على طالعه، وتارة يستدل بالمعلول على العلة، فيعرف أنّ أفعال ذلك الإنسان وأخلاقه بأي الكواكب أليق، ثم يستعين بأي الطريقين حتى يعرف طباعه التامة بالاستقراء لأحواله أن[2] ذلك هو الكوكب الفلاني فليشتغل بدعوته وخدمته، **فإنّه يكون أسهل اتصالًا به، وأقرب من سائر الكواكب في إجابة دعوته، ثم ليتوسل به إلى الكواكب المصادقة له،** وليحترز عن

---

١ -هكذا في المطبوع!.

٢ - في المطبوع: (بالاستقراء لأحوال ذلك هو الكوكب).

الكواكب المعادية له، حتى يقوى أمره في ذلك، فإن عجز عن معرفة طباعه التام بهذا الطريق، فَلْيُرِض نفسه، وليبالغ في قطع العلائق الجسمانية، وليصر مستغرق الفكر والقلب والخاطر والخيال في تعظيم طباعه التام، فإنه سينجلي له لا محالة، وبعد ذلك فليتوسل به إلى ما شاء وأراد. فهذا آخر الكلام في تقرير الأصول الكلية».

ثم شرع في بيان كيفية العمل بتلك الصناعة (ص١١٤).

قلتُ: هذه الأصول الثمانية التي اتفقت عليها مذاهب الصابئة الثلاثة، بما فيهم القائلون بأنّ الأفلاك حادثة بإحداث الله تعالى إياها، وهي الأصول التي بُني عليها مذهب أصحاب السحر والطلسمات ودعوة الكواكب، ومن الواضح أنّ هذه الأصول تتضمن القول بإلهية الأفلاك والكواكب، وتدبيرها لشؤون هذا العالم بقدرتها النافذة وعلمها المحيط، والاشتغال بعبادتها والتضرع إليها بالدُّخن والقربانات. ودعوات الكواكب والأدعية التي سيذكرها مبنية على هذه العقائد، فإذا بَطَلت هذه العقائد بَطل مذهب السحر والطلسمات، وبطل أيضًا مذهب عبادة التماثيل والأصنام، لأنه مبني على تلك الجملة من العقائد كما قال الإمام الرازي.

* **والسؤال المهم**: بما أنّ الاشتغال بالسحر ودعوة الكواكب، والتضرع إليها بالدُّخن والقربانات، وكذلك الاشتغال بالتقرب إلى التماثيل والأصنام، مبنيٌّ على تلك الجملة من العقائد التي اتفقت عليها مذاهب الصابئة الثلاثة، كما بيّن الإمام الرازي، **فما هو موقف الإمام الفخر في هذا الكتاب من تلك العقائد؟**

الجواب: بعد أنْ بيّن الإمام الرازي اتفاق مذاهب الصابئة المختلفة على جملة من العقائد في اعتقدوها في الأفلاك والكواكب، ذكر ست صفات من الصفات التي اعتقدوها في الأفلاك، حيث اعتقدوا أنها أحياء ناطقة مدبِّرة، مدرِكة للجزئيات والكليات، وأنها هي العلل الحقيقية لما في العالم السفلي، وتحس بكل ما في هذا العالم، وتسمع دعاء البشر، وتبصر تضرعهم، وتشم روائح دخنهم وبخوراتهم.

ثم لما وصل إلى الصفة السابعة قال (ص١١٣):

«اعلم أنّ هؤلاء الصابئة لما اعتقدوا هذه الجملة التي شرحنا، بنَوا على هذه

القواعد دينهم، فزعموا أنّ هذه الكواكب هي الآلهة القريبة لهذا العالَم، فلا جرم وجب على هذا العالَم الأسفل أنْ يشتغلوا بعبادتها والتضرع إليها بالدُّخن والقربانات، ولما علموا أنّ هذه الكواكب تغيب عن الأبصار لا جرم اتخذوا لها تماثيل وأصنامًا، واشتغلوا تعظيمًا لتلك الكواكب، فهذا هو دين عبدة الأوثان.

واعلم أن هذا المذهب باطل، ولا يمكن إبطاله بالإخبار عن الأنبياء -عليهم السلام- عن إبطال ذلك؛ لأنّ حجة النبوة متفرعة على أن المعجز فعل الله تعالى، وإنما ثبت ذلك إذا بطل كون الكواكب مدبرة لهذا العالم[1]، فلو أبطلنا هذا المذهب بقول الأنبياء عليهم السلام وقع الدور، وإنه باطل، بل إنما يبطل هذا المذهب بما أنّا نقيم الدلالة على أنّ هذا العالَم مُحدَث، فيكون المؤثر فيه قادرًا، وإذا كان قادرًا وجب أن يكون قادرًا على كلّ الممكنات، وإذا كان قادرًا على كل الممكنات فوجب أن يكون هو الخالق لكل الممكنات، وعند هذا يبطل كون الكواكب الآلهة المدبّرة لهذا العالَم».

فتأمل -أيها البصير- هذا النصّ، واعجب من جرأة التيمية على مقام هذا الإمام بالتكفير والحكم بالردّة، والافتراء عليه بأنه أمر بعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان!

فههنا يبيّن الإمام الرازي أنّ مذهب الصابئة -على اختلافهم- مبني على اعتقاداتهم السابقة، حيث قال: «اعلم أنّ هؤلاء الصابئة لما اعتقدوا هذه الجملة التي شرحنا، بنَوا على هذه القواعد دينهم».

ثم شرع في بيان ذلك الدين الذي بُني على تلك الجملة من العقائد، إذ الفاء في قوله: «فزعموا أنّ هذه الكواكب...» للتفريع على ما سبق، ويتلخص دينهم الذي اتفقوا عليه في الآتي:

---

١ - في المطبوع: (إذا ثبت..)، والصحيح ما أثبتُّه.

١ - أنّ الكواكب هي الآلهة القريبة لهذا العالَم.

٢- يجب على هذا العالَمَ الأسفل أنْ يشتغلوا بعبادتها والتضرع إليها بالدَّخن والقربانات.

٣- لما علموا أنّ هذه الكواكب تغيب عن الأبصار لا جرم اتخذوا لها تماثيل وأصنامًا، واشتغلوا تعظيمًا لتلك الكواكب.

٤ -أنّ هذا أصل دين عبدة الأوثان.

وهذا يدلّ على الترابط بين مذهب السحر ودعوة الكواكب، وبين مذهب عبادة الأوثان والأصنام.

ثم بيّن الإمام الرازي موقفه من هذا المذهب، وهو مذهب هؤلاء الصابئة على اختلافهم، المتضمن للنقاط السابقة، فقال:

«واعلم أن هذا المذهب باطل».

قلتُ: ليس بعد هذا التصريح شبهة لأحد من التيمية، إذ الإمام الفخر ينص على بطلان هذا المذهب، بما يتضمنه من دعوةٍ للكواكب وتضرعٍ إليها بالدَّخن والقربانات، واتخاذٍ للتماثيل والأصنام، وإذا بطل هذا المذهب بطل جميع ما في كتاب السر المكتوم من دعوة للكواكب واتخاذٍ للطلسمات.

ثم شرع الإمام بذكر الدليل على بطلان ذلك المذهب، فقال:

«بل إنما يبطل هذا المذهب بما أنّا نقيم الدلالة على أنّ هذا العالَمَ مُحدَث، فيكون المؤثر فيه قادرًا، وإذا كان قادرًا وجب أن يكون قادرًا على كلّ الممكنات، وإذا كان قادرًا على كل الممكنات فوجب أن يكون هو الخالق لكل الممكنات، وعند هذا يبطل كون الكواكب الآلهة المدبّرة لهذا العالَم».

وهذا نصٌ ساطع قاطع، فاضح لتخرّصات المتخرّصين، وظلمهم لهذا الإمام، فإنّ الإمام الفخر يُبطل هذا المذهب بنفس الدليل الذي أبطله به في سائر كتبه، كما سبق إثبات ذلك.

وهذا الدليل لا يُبطل مذهب مفوضة الصابئة فحسب، بل يبطل أيضًا قول مَن قال منهم بأنّ الأفلاك واجبة الوجود لذاتها، ومن قال بأنّها واجبة الوجود لغيرها، وذلك بإثبات أنّ العالَمَ مُحدَث.

وإثبات عموم تعلّق قدرة الله تعالى بجميع الممكنات يُبطل مذهب الصابئة على اختلاف أقوالهم، لأنّ ذلك يستلزم أنّ هذه الأفلاك ليست مؤثرة ولا مدبّرة للحوادث في هذا العالَم، وأنّ الله تعالى وحده هو الفعّال والمدبّر لجميع شؤون العالم.

وقول الإمام الرازي: «**وعند هذا يبطل كون الكواكب الآلهة المدبّرة لهذا العالَم**» يهدم مذهب السحر ودعوة الكواكب؛ لأنّ هذا المذهب متضمن للاشتغال بعبادتها ودعوتها والتضرع إليها بالدَّخَن والقربانات، كما هو ظاهر لمن طالع تلك التسبيحات والدعوات التي تقوم عليها الطلسمات، وقد بينتُ سابقًا أنّ سحر الطلسمات مبني على اعتقادات الصابئة.

وقد تبيّن من النصوص المتفرقة في كتب الإمام الفخر، والتي نقلتُ بعضها في هذا البحث، كيف نقض مذهب الصابئة ومذهب السحر ودعوة الكواكب، **بعين هذا الدليل الذي أورده هنا**، ومن المواضع التي أبطل فيها مذهب أصحاب الطلسمات بنفس هذا الدليل، وهو عمومِ تعلّق القدرة الإلهية بجميع الممكنات:

١ - ما أورده في تفسيره فقال (٣/ ٦٢٦):

«قالوا (يعني أهل السنة): إن الله تعالى هو الخالق لهذه الأشياء عند ما يقرأ الساحر رقى مخصوصة وكلمات معينة، **فأما أن يكون المؤثر في ذلك الفلك والنجوم فلا.**

وأما الفلاسفة والمنجمون والصابئة فقولهم على ما سلف تقريره.

واحتج أصحابنا على فساد قول الصابئة، أنه قد ثبت أن العالم محدَث، فوجب أن يكون موجِده قادرًا، والشيء الذي حكم العقل بأنه مقدور إنما يصح أن يكون مقدورًا لكونه ممكنًا، والإمكان قدر مشترك بين كل الممكنات، فإذن كل الممكنات مقدور لله تعالى، ولو وجد شيء من تلك المقدورات بسبب آخر، يلزم أن يكون ذلك السبب

مزيلًا لتعلق قدرة الله تعالى بذلك المقدور، فيكون الحاث سببًا لعجز الله وهو محال، **فثبت أنه يستحيل وقوع شيء من الممكنات إلا بقدرة الله، وعنده يبطل كل ما قاله الصابئة**».

٢-قوله في المطالب العالية ردًا على شبهات الصابئة (٨/ ٩٣):

«إنّا ندعي أنه لا مؤثر البتة لإخراج شيء من العدم إلى الوجود إلا ذلك الواحد.

وإذا ثبت هذا، فقد بطل القول بوجود مؤثر آخر سواه، **سواء قيل إنه كوكب، أو فلك، أو عقل، أو نفس، أو روح علوي، أو روح سفلي**».

٣-ما جاء في أسرار التنزيل، حيث قال (ص٢٨٥):

«بل كانوا يقولون **أنّه تعالى خلق الشمس والقمر والنجوم، ثم إنه تعالى فوّض تدبير هذا العالَم إليها**».

ثم قال:

«وإذا كانت قادريته أزلية **وجب أن تكون متعلقة بجميع الممكنات، وإذا كان كذلك امتنع وقوع شيء من الممكنات إلا بقدرته**؛ إذ لو وقع شيء من الممكنات لا بقدرته بل بقدرة غيره، لكان ذلك الغير سببًا لتعجيزه عن إيجاده للشيء الذي كان مقدورًا له، وذلك مُحال، لأنّه أقدر من غيره، والأضعف لا يمكنه تعجيز الأقدر».

وقد تضمن البحث نصوصًا أخرى أبطل فيها الإمام الفخر مذهب أصحاب الطلسمات بإثبات عموم تعلّق القدرة الإلهية بجميع الممكنات.

وقول الإمام الرازي هنا: «بل إنما يبطل هذا المذهب بما أنّا نقيم الدلالة على **أنّ هذا العالَم مُحدَث**»، يكشف بطلان دعوى ابن تيمية حينما نسب إليه القول (بِقِدَم العالَم) في هذا الكتاب، كما سيأتي إثباته.



الباب السادس

موقف الإمام الرازي من السحر في كتاب الاختيارات العلائية

الباب السادس

[موقف الإمام الرازي من السحر في الاختيارات العلائية]

سبق أن نقلتُ نصّ ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٠) عن كتاب الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية، وهو مشهور باسم الاختيارات العلائية، وقد وقف أخي **الدكتور سامح يوسف** على نصّ في هذا الكتاب، يبيّن موقف الإمام الرازي من تأثير النجوم وتدبيرها وعبادتها، وقد كتب على منتدى الأصلين موضوعًا يتضمن هذين النصّين، وألحقه بأقوال بعض الفقهاء في القول بتأثير النجوم، وسأكتفي بالنصّين المنقولين من كلام الرازي دون أقوال الفقهاء في هذ المسألة، حيث قال الدكتور سامح يوسف جزاه الله خيرًا:

«الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:

فالذب عن العلماء الربانيين من أفضل القربات ، وكان الإمام الرازي من أكابر العلماء الذين عرف المسلمون قدرهم جيلا بعد جيل أما في زماننا فتطاول عليه أصاغر المبتدعة ممن لا يقرأون ولا يفقهون إلا قليلًا ، وكانت مسألة تصنيف السر المكتوم مما كثر فيه الكلام واستفاض فوجب بيان الحق فيها والذب عن هذا الإمام.

فتكلم عن ذلك شيخنا سعيد فودة -أدام الله أيامه- في شرحه لأساس التقديس، ونقل أخي عثمان النابلسي -حفظه الله- نقولًا واضحة عن الرازي في مسألة السحر وموقفه منها، مما كتبه الرازي في التفسير الكبير وفي المطالب العالية وفي السر المكتوم نفسه، ونقل أخي ورفيقي أشرف سهيل -وفقه الله- كلام الإمام القرافي في المسألة، وما قالوه كافٍ شافٍ في المسألة.

ثم وقفت على نصين في غاية النفاسة لم يقف عليهما أحد من العصريين بعد ، وهذان النصان من كتابين مخطوطين كتبهما الإمام الرازي بالفارسية لغة أهل البلدان

الشرقية في ذلك الزمان كخوارزم وهراة وطوس وغيرها من تلك البلدان، وقد ساعدني في ترجمة هذه النصوص إلى العربية أخي الفاضل الأستاذ: محمد عبد الرحيم الحنفي الأشعري، المتخصص في اللغة الفارسية وعلومها.

وأهدي هذين النصين لشيخنا سعيد فودة -حفظه الله- ولكل تلاميذه، فإليكم سادتي:

النص الأول: من كتاب جامع العلوم الستيني

وهو كتاب مفيد جليل تكلم فيه الإمام عن العلوم التي يتداولها أهل عصره، ولما تكلم عن الطلاسم وذكر ما يفعله أهلها في دعوتهم الكواكب كوكبًا كوكبًا بطلسم خاص بكل كوكب منها ، لما انتهى مما يقوله هؤلاء قال -رحمه الله- :

«أما في ديننا وشريعتنا شريعة الإسلام فهذا حرام ، بل كل من يفعل هذه الأفعال كافر وفي عداد المرتدين ، ولولا أن بعض الناس سمعوا باسم هذا النوع لما أوردناه في هذا الكتاب ، لكن ذكرنا نبذة منه على وجه النصيحة والتنبيه لئلا يفعله الناس ؛ فهو - وإن تحصّل منه مقصود دنيوي - مفسدٌ للدين والإسلام ، نعوذ بالله من بيع الآخرة بالدنيا». اهـ

فهو إذن يتكلم في هذه الأشياء على سبيل المباحثة والبيان لا على سبيل الاعتقاد والإقرار

كمن يجمع كلام أهل البدعة في مسألة ما ليقف على حقيقة أقوالهم لا ليتبنى أقوالهم، وهذا واضح جلي لكن زاده الإمام وضوحا بهذا النقل الذي قدمناه .

النص الثاني: من كتاب الاختيارات العلائية في الاختبارات السمائية

قال الإمام الرازي في مقدمة الاختيارات العلائية في الاختبارات السمائية:

«ينبغي أن تعلم أن النظر في النجوم على ستة أوجه :

الأول : النظر في هذه الأجرام **لتدل علي الخالق عز اسمه وحياته وعلمه وقدرته، وهذا عين الإيمان**، بل أعلى درجات الإيمان ؛ لأن إبراهيم عليه السلام نظر في النجوم

والقمر والشمس، فاستدل بهذا النظر على وجود الباري سبحانه وتعالى .

الثاني : النظر في حركاتها **لتحديد أوقات الصلاة والصيام والزكاة والحج وسمت القبلة**، والنظر في النجوم على هذا الوجه **واجب**.

الثالث : **النظر في مقاديرها وأجرامها وأبعادها ودوراتها كما في علم الهيئة**، والنظر في النجوم على هذا الوجه **مندوب إليه** لفهم آثار حكمة الله.

الرابع : **اعتقاد أن النجوم غير مؤثرة أبدًا في العالم بالطبع ، لكن أجرى الله تعالى العادة أن طلوع الشمس سبب ضياء العالم وغروبها سبب ظلمته** ، والقرب منها سبب حرارة الهواء والابتعاد عنها سبب برودته ، ومثل هذا النظر في هذه النجوم كأسباب للسعادة والنحوسة من طريق العادة لا من طريق الطبع ، واتفق جملة المحققين والمتكلمين على أن علم النجوم على هذا الوجه **ليس بكفر ولا ضلالة**.

الخامس : اعتقاد أن النجوم **مؤثرة في العالم بالطبع ، وهذا الاعتقاد خطأ ولكنه ليس بكفر**.

السادس : **اعتقاد أن النجوم مدبرة للعالم وعبادتها ، وهذا كفر صريح**.

وبسبب هذا التفصيل أوردنا في هذا الكتاب ما يحدث بالنظر فيه منفعة، ولا يضر الاعتقاد». اهـ كلامه.

فها هو الإمام يبين المسألة بجلاء، وما يحل منها وما يحرم، ويؤكد حرصه على حدوث النفع مع صون الاعتقاد من الضرر». [1]

1- http://www.aslein.net/showthread.php?t=17104



البَابُ السَّابِعُ

اختلال الأمانة العلمية

عند التيمية

الباب السابع

[اختلال الأمانة العلمية عند التيمية]

عند الحديث عن موقف الإمام الرازي من السحر في المطالب العالية، تبيّن افتراء التيمية على الإمام الرازي، حيث نسبوا إليه الاعتقاد بما أورده في قسم السحر من المطالب، وقد أبطلتُ تلك الفرية وبينتُ افتقاد القوم للأمانة العلمية، من خلال النصوص الكثيرة التي تغافلوا عنها في نفس ذلك الكتاب، والتي أبطل فيها مذهب السحر وأصحاب الطلسمات.

ويتجلى اختلال الأمانة العلمية عند القوم فيما نسبوه إليه مما يتعلق بالسر المكتوم، وسأذكر بعض النماذج:

النموذج الأول: ما جاء في الصفدية لابن تيمية

عَنون محقق الرسالة الصفدية د.محمد رشاد سالم، العنوان الفرعي الآتي (١/ ٦٠): «كلام الرازي في خاتمة كتاب الأربعين».

نقل ابن تيمية في الصفدية كلام الرازي من خاتمة كتابه الأربعين في أصول الدين، الذي صنّفه على طريقة المتكلمين، ثم علّق عليه.

ثم قال ابن تيمية (١/ ٦٦): «ومما ينبغي أن يعلم أن الرازي وأتباعه مضطربون في هذه الحجة وأمثالها، **فتارة يكونون مع أهل الكلام، وتارة يكونون مع الفلاسفة،** ولهذا يحتج بهذه الحجة في كتابه الذي صنفه في السحر ودعوة الكواكب وعبادة الأصنام **المبنية على ذلك**».

ثم ساق معظم كلام الرازي في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب السر المكتوم، وبدأ بنقاشه، **دون أن يشير من قريب أو بعيد إلى أنّ الإمام الرازي أبطل هذا الفصل في الفصل السادس من نفس المقالة، وأنّه لا يوافق الفلاسفة، بل كان مجرّد ناقل لأقوالهم!**.

وقد عَنْون المُحقق على ذلك (١/ ٧٠): «الرد على مقالة الرازي في السر المكتوم».

فنرى هنا أنّ المحقق أيضًا ينسب ما نقله الإمام الرازي عن الفلاسفة والصابئة، ينسبه إلى الإمام الرازي نفسه، ويرى أنّ ردّ ابن تيمية هو ردّ على الإمام الرازي، مع أنّ الرازي صرّح في نفس ذلك الفصل أنّ هذا مذهب الفلاسفة والصابئة، وقد ردّ الإمام الرازي ذلك في الفصل السادس من السر المكتوم فقال (ص١٩): «الفصل السادس: في البيّنة على ضعف ما حكيناه عن هؤلاء الصابئة، والبيّنة على صحة دين الإسلام».

ثم قال: «**اعلم أنّ مدار كلامهم على قِدَم العالَم ووجوب حوادث لا أول لها، والقول بذلك باطل**، ويدل عليه وجوه».

ثم قال في نهاية هذا الفصل (ص٢٠): «فثبت **بهذه الوجوه أنّ العالَم مُحدَث**، وأن للحوادث بداية، وإذا ثبت ذلك بطل أصل كلامهم، وإذا بطل الأصل بطل كلّ ما فرّعوه، ومن الله التوفيق».

النموذج الثاني: ما جاء في الرد على المنطقيين لابن تيمية

قال ابن تيمية في الرد على المنطقيين (ص٥٨٧-٥٨٨):

«وجاء بعده صاحب كتاب السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم، فذكر فيه الشرك الصريح من عبادة الكواكب والجن والشياطين، ودعواتها وبخورها وخواتيمها، وأصنامها التي تجعل لها على مذهب المشركين الكلدانيين والكشدانيين، الذين بعث إليهم إبراهيم الخليل، **وبنى على ذلك القول بقدم العالم، وأن لا سبب لحدوث الحوادث إلا مجرد حركة الفلك**، كما يقوله هؤلاء القائلون بقدم العالم الذين هم شر من مشركي العرب».

قلتُ: تبين من النصوص السابقة من كتاب السر المكتوم، أنّ ما نسبه ابن تيمية للإمام الرازي ليس قولًا للرازي، وإنما نَقَله عن الفلاسفة والصابئة، وصرّح بأنّ ذلك مذهبهم، بالإضافة إلى أنّ الرازي في نفس المقالة التي أورد فيها مسألة قدم العالَم، قد عقد فصلًا كاملًا لإبطاله وإبطال ما بني عليه من دين الصابئة، من تأثير الكواكب وكونها هي المدبرة للعالم السفلي، وقال في نهاية هذا الفصل (ص٢٠): «فثبت بهذه

الوجوه أنّ العالَم مُحدَث، وأن للحوادث بداية، وإذا ثبت ذلك بطل أصل كلامهم، وإذا بطل الأصل بطل كلّ ما فرّعوه، ومن الله التوفيق».

النموذج الثالث: د.سلطان العميري، يوسف سمرين

قال د.سلطان العميري في بحثه: «ومما يقوّي ذلك أن تقرير هذا الأمر ليس غريباً على الرازي، فإن موقفه من السحر والتنجيم ظاهر المخالفة للشريعة في عدد من كتبه الأخرى، وقد ذكر كلاماً قريباً مما ذكره في هذا الكتاب في كتاب **المطالب العالية**، وهو من آخر مؤلفاته كما حققه عدد من الباحثين».

ونقل بعض النصوص من كتاب المطالب العالية، منها ما يدلّ على أن مبادئ حدوث الحوادث في هذا العالم هو الأشكال الفلكية والاتصالات الكوكبية، ومنها ما يتعلق بالسحر المبني على الاستعانة بالأرواح الفلكية والسحر المبني على النجوم، ومنها ما يتعلق بعبادة الكواكب والتقرّب إليها بأنواع القرابين.

وقد أرسل لي أحد الإخوة مقالًا لكاتب على شبكة الإنترنت اسمه يوسف سمرين، بعنوان: الرازي وتأثير النجوم[1]، ينقل فيه نصوصًا عن المطالب العالية، ليثبت أنّ الرازي مؤمن بالسحر وتقديم القرابين للأفلاك في هذا الكتاب.

ومقالًا آخر لنفس الكاتب، قال فيه ما نصّه: «بالنسبة للسر المكتوم في اسرار النجوم للرازي.. لا يمكن ان يبرر بانه كتبه فقط لبيان اقوال الخصوم! بل من مقدمته يظهر خلاف ذلك.

ثانيا: **في المطالب العالية كلام شبيه بكلامه في السر المكتوم**.. والمطالب من اواخر كتب الرازي».[2]

قلتُ: وقد بينتُ بطلان تلك الدعوى في الباب الثالث بالأدلة القاطعة من كتاب المطالب العالية، والمطالب العالية هو الذي قال فيه الإمام الرازي ما نصّه:

1- http://josefsimrin.blogspot.com/2017/06/blog-post_22.html?m=1

2- http://josefsimrin.blogspot.com/2017/06/blog-post_79.html?m=1

«اعلم أنّا بينّا أن الرسول هو الذي يعالج الأرواح البشرية، **وينقلها من الاشتغال بغير الله تعالى، إلى الاشتغال بعبادة الله تعالى**. ولما كان المراد من الرسالة والنبوة: هو هذا المعنى...

وأما دعوة محمد -عليه السلام- إلى التوحيد والتنزيه، فقد وصلت إلى أكثر بلاد المعمورة، والناس قبل مجيئه كانوا على الأديان الباطلة.

فعبدة الأصنام كانوا مشتغلين بعبادة الحجر والخشب.

واليهود كانوا في دين التشبيه، وصنعة التزوير، وترويج الأكاذيب.

والمجوس كانوا في عبادة الإلهين ونكاح الأمهات والبنات.

والنصارى كانوا في تثليث الأب، والابن وروح القدس.

والصابئة كانوا في عبادة الكواكب.

فكأن أهل العالم معرضين عن الدين الحق، والمذهب الصدق، فلما أرسله الله تعالى إلى هذا العالم، بطلت الأديان الباطلة، وزالت المقالات الفاسدة، وطلعت شموس التوحيد، وأقمار التنزيه من قلب كل أحد، وانتشرت تلك الأنوار في بلاد العالم. فثبت: أن تأثير دعوة محمد عليه السلام في علاج القلوب المريضة والنفوس الظلمانية، كان أتم وأكمل من تأثير دعوة سائر الأنبياء».[1]

النموذج الرابع: د. عبد المجيد بن سالم المشعبي

قال د. عبد المجيد بن سالم المشعبي في التنجيم والمنجمون (ص٣٩):

«النوع الأول: اعتقاد أن هذه الكواكب تدبر هذا الكون، وأنها أحياء ناطقة مختارة، منها يصدر الخير والشر، وأن حركاتها تحدث جميع حوادث الكون والفساد. ومعتقدو هذا المذهب انقسموا إلى أربعة أصناف...

الصنف الثالث: وهم الذين اعتقدوا أن هذه الكواكب مخلوقة، خلقها فاعل

---

١ - المطالب العالية (٨/ ١٢١-١٢٢).

مختار، وهو الإله الأعظم، وأودع في كل كوكب منها قوة مخصوصة، وفوض تدبير العالم إليها. قالوا: وهذا لا يقدح في جلال الله وكبريائه، فأي خلل في أن يكون للملك عبيد منقادون لأمره، ثم إنه فوض إلى كل واحد منهم تدبير مملكة طرف معين، وسلطنة إقليم معين. وهذا مذهب إخوان الصفا، **والرازي**، وغيرهم من الفلاسفة».

قلت: هذا هو المذهب الثالث من مذاهب الصابئة التي نقلها الإمام الرازي، وقارن ما نسبه المشعبي للإمام الرازي بما نقله الرازي عن مفوضة الصابئة، حيث قال في السر المكتوم (ص١١٠):

«اعلم أنّ الصابئة اعتقدوا في هذه الأفلاك والكواكب أنها أحياء ناطقة، مدبّرة لعالم الكون والفساد، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال...

والقول الثالث: أنها واقعة بفعل فاعل مختار هو الإله الأعظم، وأنّ ذلك الإله خلق هذه الكواكب وأودع في كل واحد منها قوة مخصوصة، وفوّض تدبير هذا العالم إليها.

قالوا: وهذا لا يقدح في جلال الله تعالى وكبريائه، فأي خلل في أن يكون الملك له عبيد منقادون، ثم إنه فوّض إلى كل واحد منهم تدبير مملكة طرف معيّن، وسلطنة إقليم معيّنة؟».

لكننا نجد المشعبي يأخذ كلام الرازي عن هذا الصنف من الصابئة، وينسبه للإمام نفسه! مع أنّ الإمام الرازي بعد ذلك بقليل قد أبطل هذا المذهب مع المذهبين الآخرين للصابئة، حيث قال في السر المكتوم عن مذاهب الصابئة الثلاثة (ص١١٣):

«اعلم أنّ هؤلاء الصابئة لما اعتقدوا هذه الجملة التي شرحنا، بنَوا على هذه القواعد دينهم، **فزعموا أنّ هذه الكواكب هي الآلهة القريبة لهذا العالَم**، فلا جرم وجب على هذا العالَم الأسفل أنْ يشتغلوا بعبادتها والتضرع إليها بالدُّخن والقربانات، ولما علموا أنّ هذه الكواكب تغيب عن الأبصار لا جرم اتخذوا لها تماثيل وأصنامًا، واشتغلوا تعظيمًا لتلك الكواكب، فهذا هو دين عبدة الأوثان.

واعلم أن هذا المذهب باطل، ولا يمكن إبطاله بالإخبار عن الأنبياء -عليهم السلام- عن إبطال ذلك؛ لأنّ حجة النبوة متفرعة على أن المعجز فعل الله تعالى، **وإنما ثبت ذلك إذا بطل كون الكواكب مدبرة لهذا العالم**، فلو أبطلنا هذا المذهب بقول الأنبياء عليهم السلام وقع الدور، وإنه باطل، بل إنما يبطل هذا المذهب بما أنّا نقيم الدلالة على أنّ هذا العالَمَ مُحدَث، فيكون المؤثر فيه قادرًا، وإذا كان قادرًا وجب أن يكون قادرًا على كلّ الممكنات، **وإذا كان قادرًا على كل الممكنات فوجب أن يكون هو الخالق لكل الممكنات، وعند هذا يبطل كون الكواكب الآلهة المدبّرة لهذا العالَمَ**».

وبهذا يظهر مدى التزام هؤلاء التيمية بالأمانة العلمية مع خصومهم.

النموذج الخامس: د.عبد الرحمن بن صالح المحمود

قال د.عبد الرحمن بن صالح المحمود في كتابه موقف ابن تيمية من الأشاعرة، متحدثًا عن الإمام الرازي (٢/ ٦٦٥):

«وأخطر قضية قال بها ووافق فيها الفلاسفة قوله بالتنجيم، وأن للكواكب أرواحاً تؤثر في الحوادث الأرضية، وكذلك قوله في السحر، وتأليفه في ذلك كتاباً مستقلاً سماه: السر المكتوم في مخاطبة النجوم.

وقد أثار هذا الكتاب جدلاً حول صحة نسبته إليه، واختلف حوله، بين نافٍ، وشاكٍ، ومثبتٍ، وقد عرض الزركان الخلاف حوله، واستقصى أقوال العلماء في ذلك، ثم رجح صحة نسبته إليه، وممن رجح ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع متفرقة من كتبه.

وكتاب السر المكتوم أشار إليه الرازي وأحال عليه في بعض كتبه، وقد وصل إلينا وطبع في الهند».

قلتُ: بما أنّ الكتاب وصل إلى الدكتور، كان من الواجب عليه أنْ لا يتغافل عمّا أورده الرازي من إبطال تأثير الكواكب، حيث قال الرازي في السر المكتوم (ص١١٣) من الطبعة الهندية التي يتحدث عنها المحمود -وقد سبق نقله-:

«بل إنما يبطل هذا المذهب بما أنّا نقيم الدلالة على أنّ هذا العالَم مُحدَث، فيكون المؤثر فيه قادرًا، وإذا كان قادرًا وجب أن يكون قادرًا على كلّ الممكنات، **وإذا كان قادرًا على كل الممكنات فوجب أن يكون هو الخالق لكل الممكنات، وعند هذا يبطل كون الكواكب الآلهة المدبّرة لهذا العالَم**».

وقال أيضًا (٢/ ٦٦٦):

«إلا أن الذي يدل دلالة قاطعة على صحة نسبة هذا الكتاب إليه أنه ذكر هذه المسألة في كتاب من أواخر كتبه وأشهرها - ولم يتمه - وهو **كتاب المطالب العالية**».

ثم شرع في نقل نصوص من المطالب العالية، ثم قال (٢/ ٦٦٧):

«**وقد كان من آثار هذا الشرك الصريح**، أنه ذكر أن من الأنواع المعتبرة في هذا الباب اتخاذ القرابين وإراقة الدماء».

قلتُ: وقد بينتُ بطلان ما ادّعوه على الإمام الرازي فيما يتعلق بالمطالب العالية، ولو أنّ القوم كلّفوا أنفسهم تصفح الكتاب تصفحًا سريعًا، كما كلّفوا أنفسهم التدقيق في قسم السحر من المطالب العالية، لنَجَوا من التلبس بهذه الفرية الكبيرة، وستكتب شهادتهم ويُسألون.



قائمة المصادر والمراجع

١- **أخطاء فتح الباري في العقيدة**، عبد الله الدويش، عبد الله الغامدي العبدلي، إعداد أبي يوسف المرزوقي، ط مكتبة أسد السنة بالقاهرة.

٢- **الأربعين في أصول الدين**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط١ مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.

٣- **الاستغاثة في الرد على البكري**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ط١ مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

٤- **أسرار التنزيل وأنوار التأويل**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط١ دار المعرفة-بيروت، تحقيق: محمود أحمد، بابا الشيخ عمر، صالح محمد عبد الفتاح.

٥- **الأسنة الحداد في رد شبهات علوي الحداد**، سليمان بن سحمان، ط٢ مطابع الرياض.

٦- **الإشارة في أصول الكلام، فخر الدين الرازي**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط١ نور العلوم.

٧- **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ت علي سامي النشار، ط دار الكتب العلمية – بيروت.

٨- **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ط٧ دار عالم الكتب، بيروت.

٩- **البيان المبدي لشناعة القول المجدي**، سليمان بن سحمان، ط مطبع القرآن والسنة الواقع في بلدة أمرتسر.

١٠- **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ط١ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١١- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قَايْماز الذهبي، ط٢ دار الكتاب العربي، بيروت.

١٢- **التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام**، عبد المجيد بن سالم المشعبي، ط٢ أضواء السلف- الرياض.

١٣- **الجزء من فوائد حديث أبي ذر الهروي**، تحقيق: سمير بن حسين ولد سعدي، ط١ مكتبة الرشد، الرياض.

١٤- **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، إسماعيل بن محمد الأصبهاني الملقب بقوام السنة، ت محمد بن ربيع بن هادي المدخلي، ط١ دار الراية.

١٥- **درء تعارض العقل والنقل**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، ط٢ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

١٦- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية**، علماء نجد الأعلام، ط٦ .

١٧- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ط٢ مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدرآباد، الهند.

١٨- **الرد على المنطقيين**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ط١ مؤسسة الريان–بيروت.

١٩- **الردود والتعقبات على ما وقع للإمام النووي في شرح صحيح مسلم من التأويل في الصفات وغيرها من المسائل المهمات**، مشهور حسن سلمان، ط٢ دار الهجرة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

٢٠- **رسالة الشرك ومظاهره**، مبارك بن محمد الميلي الجزائري، تحقيق وتعليق: أبي عبد الرحمن محمود، ط١ دار الراية للنشر والتوزيع.

٢١- **الرسائل الشمولية**، د.عبد العزيز الحميدي، ط١ دار الدعوة - دار عيون المعرفة.

٢٢- **السر المكتوم في أسرار النجوم**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط ميرزا محمد شيرازي-الهند.

٢٣- **شرح الفتوى الحموية لابن تيمية**، صالح آل الشيخ، ط١ مكتبة دار الحجاز.

٢٤- **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**، عبد الله بن محمد الغنيمان، ط١ مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٢٥- **الصواعق المرسلة الشهابية**، سليمان بن سحمان، ط دار العاصمة، الرياض.

٢٦- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين السبكي، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ط٢ هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٧- **طبقات الشافعية**، ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، ط١ عالم الكتب - بيروت.

٢٨- **طبقات الشافعيين**، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ط مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٩- **طبقات المفسرين**، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٠- **عداء الماتريدية للعقيدة السلفية**، شمس الدين الأفغاني السلفي، ط٢ مكتبة الصديق، الطائف.

٣١- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، أحمد بن القاسم بن خليفة بن أبي أصيبعة، ط دار مكتبة الحياة – بيروت.

٣٢- **الكامل في التاريخ**، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير، ط١ دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٣٣- **كتاب الصفدية**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ت محمد رشاد سالم، ط ١٤٠٥ هـ.

٣٤- **كشف الشبهتين**، سليمان بن سحمان بن مصلح، ط١ دار العاصمة.

٣٥- **الكنز في سؤالات ابن سنيد لابن عثيمين**، فهد بن عبد الله بن إبراهيم السنيد، ط الدار العالمية للنشر والتوزيع.

٣٦- **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، ط١ دار البشائر الإسلامية.

٣٧- **متن القصيدة النونية لابن القيم**، ط٢ مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٣٨- **مجموع الفتاوى**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، لعام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣٩- **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله، ط١ دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا.

٤٠- **المطالب العالية من العلم الإلهي**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط١ دار الكتاب العربي.

٤١- **معالم أصول الدين**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ت طه عبد الرؤوف سعد، ط دار الكتاب العربي – لبنان.

٤٢- **مفاتيح الغيب «التفسير الكبير»**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط٣ دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٣- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، أحمد بن مصطفى بن خليل، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٤٤- **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات**، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، ط١ مؤسسة الرسالة - دار القرآن.

٤٥- **مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط دار المشرق-بيروت.

٤٦- **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، ط١ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤٧- **منهج الأشاعرة في العقيدة-تعقيب على مقالات الصابوني**، د.سفر بن عبد الرحمن الحوالي، ط١ الدار السلفية.

٤٨- **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد القرشي التيمي البكري، ط١ أضواء السلف.

٤٩- **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، ط١ مكتبة الرشد – الرياض.

٥٠- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري، ط٣ مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن.

٥١- **نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة**، مقبل بن هادي الوادعي، ط٢ مكتبة صنعاء الأثرية.

٥٢- **نهاية العقول في دراية الأصول**، فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الرازي، ط١ دار الذخائر-بيروت.

٥٣- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، ط دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات